

الكنغو والنيل

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

أسامة عبد الرحمن

اسم العمل : الكنغو والنيل

تأليف: أسامة عبدالرحمن

الطبعة الأولى: 2018 / 2019 م – 1438 / 1439 هـ

الناشر: دار زهور المعرفة والبركة

3 ش مكة المكرمة الطريق الأبيض – أرض اللواء – الجيزة

127 ش أثر النبي – مصر القديمة – القاهرة

المدير العام: أيمن حسانين حمدان

البريد الإلكتروني: gaymanbook2011@gmail.com

تليفون: 01244391110 – 01021359064 – 01229069318

رقم الإيداع: 2018 / 19974

الترقيم الدولي: 9789725172655

جميع حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة للناشر،
ولا يجوز إعادة طبع كل أو جزء من أجزاء الكتاب أو تخزينه
في أي نظام مخزن للمعلومات واسترجاعها أو نقله على أي
هيئة أو بآية وسيلة سواء كانت إلكترونية أو شرائط ممغنطة
أو ميكانيكية أو استنساخاً أو تسجيلاً أو غيرها إلا بإذن كتابي
من الناشر.

الكنغو والنيل
دراسة لحل مشاكل مصر المائية
أسامة عبد الرحمن

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشؤون الفنية

عبدالرحمن ، أسامة .
الكنغو والنيل / اسامة عبدالرحمن،
الجيزة: دار زهور المعرفة البركة، 2018.

ص، سم.

تدمك: I .S .B .N

978 - 972 - 5172 - 65 - 5

المقدمة

قال تعالى (ان من أمة إلا نحن مهلكوها قبل يوم القيامة أو معذبوها عذاباً شديداً).

ولقد دخلت مصر في صراع على الماء منذ عقود وما زالت المخاوف تراودنا وأسئلة تجول بخواطرننا ولا نعرف لها إجابة .

- هل سيكون هلاك مصر بالماء ؟.
- هل ستكون حرب مصر القادمة على المياه ؟.
- هل هناك بديل عن نهر النيل أم سنموت من العطش في حالة جفافه ؟ .

ولنفترض أن المخاوف حول بناء السدود في أثيوبيا وحرمان مصر من ثلث ماءها لن يحدث هل هذا يجعل مصر في أمان ؟.

لا فإن نهر النيل العظيم لم يعد قادراً على سد ظمأ أكثر من ٨٥ مليون مصري بكامل حقه من الماء ولم يعد قادراً على تلبية إحتياجات الزراعة كما كان ففي موسم زراعة الأرز نرى أن شمال الدلتا يعاني من نقص ماء شديد في تفرعات النيل والترع لذا فإن حكومة المخلوع قد حدثت من زراعة الأرز جنوب الدلتا.

لذا فقد وجب البحث عن فرص بديلة لنهر النيل وهى متاحة تنتظر قرار سيادى وهمة من لا يريد الموت جوعاً أو عطشاً فالصحراء الغربية بها أنهار من الزمن المطير غطتها الرمال وماؤها أسفل منها وهذا ما اكتشفه الجيولوجيون كما يقول دكتور خالد عودة وأيضاً في سيناء توجد مياه تكفى زراعة أرضها مئات السنين وهناك فرصة أيضاً في تقليل الماء المهدر من نهر النيل كما تم اكتشاف بحيرات عذبة في الواحات تكونت عن تسريبات



الماء إلى باطن الأرض من الأزمنة الساحقة وحفظها المولى لكى لا تهلك مصر جوعاً أو عطشاً إلا اذا عجز ابناؤها عن استغلالها وعندها يستحقون الموت فلا يستحق الحياة من لا يدافع عن حياته وحياة أبنائه .

والفرصة شبه الأخيرة تكمن فى استغلال الماء المهدر من نهر الكونغو حيث يهدر هذا النهر ١٠٠٠ مليار متر مكعب من الماء فى المحيط ، ويمكن عمل وصلة لا تزيد عن ٤٠٠ كيلومتر لسحب جزء من هذا الماء وضخه فى مجرى النيل لإعادة الحياة لمصر ولكن يجب عمل دراسات دقيقة لأن منسوب الماء فى نهر الكونغو منخفض عن منابع نهر النيل ب ١٥٠٠ متر إلى ٤٠٠ متر لذا سوف تحتاج المشروع على طلبات رفع وهذا يميز المشروع ولا يعيبه إذ لو تم سحب الكمية بكاملها عن طريق تحويل مجرى رافد من روافد نهر الكونغو فسوف يفيض نهر النيل ويغرق ما حوله ويدمر المشاريع القائمة على ضفافه فقدرة مجراه على الاستيعاب تعجز عن ذلك ومن حكم المولى جل وعلا أن يكون الوضع هكذا فيتم سحب الكميات التى تحتاجها مصر والسودان ولا تؤثر على المجرى لا بالفيضان ولا بغيره .

والمشروع يحتاج دراسات دقيقة وسعى حثيث لاقتناع المسئولين فى الكونغو بها ، وهم والله الحمد ليس لديهم مانع فلاستفادة مزدوجة حيث سيرحمهم سحب الماء الزائد من تكوين المستنقعات التى تعجز بالبعوض البوائى ويولد طاقة كهربائية تستفيد بها الكونغو التى مازال معظم أهلها يعيشون فى ظلام دامس كما أن الشعب الكونغولى يحب مصر ويحترم قياداتها وهذا ما كرره رجال الأعمال والسياسيون مراراً وتكراراً خاصة رجل الأعمال إبراهيم الفيومى رئيس شركة ساركو الذى يعمل بها منذ فترة طويلة وله بها علاقات على مستوى عالى كما أنه عرض المشروع وتمويلها عن طريق غير حكومية ولكن حبى الله مصر بقيادات لازالت إلى الآن

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

وبعد ثورتها وإزاحة طاغيته تقيم وزناً لإسرائيل تخشى رد فعلها واعتبار أن هذا الفعل يقر مبدأ نقل المياه إلى غير أحواضها فيسمح لها العرف الدولي أن تأخذ من ماء النيل على الرغم أن نهر الكونغو منبعه ومصبه دولة واحدة كما أن نهري النيل والكونغو يتلامس حوضاهما عند بحيرة ألبرت وهذا يتيح لمصر أن تنفذ المشروع عبلاً اعتراضات دوليه وهذا ما دفع بعض المسؤولين وأصحاب القرار في تنفيذ المشروع إلى رفضها فلا نملك الا الدعاء بان يرزق الله مصر رجالا مخلصين يعملون لصالح شعبها الحال والمنتظر من أبنائنا وأبنائهم ولك الله يا مصر.

أسامة عبد الرحمن



الباب الأول

حوضين ونهرين وفكرة

الفصل الأول مدخل عام

نبذة عن تاريخ الكونغو

جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت تسمى زائير بين عامي ١٩٧١ و١٩٩٧، وهي دولة في وسط أفريقيا تدعى أحيانا بالكونغو - كينشاسا، نسبة إلى عاصمتها لتمييزها عن جمهورية الكونغو التي تسمى أحيانا الكونغو برازافيل و يحدها كل من جمهورية الكونغو، جمهورية أفريقيا الوسطى ، السودان ، أوغندا، رواندا، بوروندي، زامبيا، أنجولا وخليج غينيا.

في عام ١٩٥٩، فاز باتريس لومومبا زعيم الحركة الوطنية الكونغولية بأول انتخابات نيابية حرة ولذلك عُين أول رئيس وزراء للدولة المستقلة، بينما منصب رئيس الجمهورية الشرفي عينه جوزيف كاسافوبو قائداً لتحالف باكونغو الموالي للاستعمار البلجيكي وبعد الاستقلال مباشرة قامت بلجيكا بمساندة حركات انفصالية في إقليم كاتانغا الغني بالبترول بقيادة مويز تشومبي وجنوب كاساي ثم مالبت أن اندلع خلاف بين كاسافوبو ولومومبا أفضى إلى أن طرد الأول الثاني من منصبه وفي ظروف غامضة أجبرت بلجيكا طائرة مقلّة للومومبا، داخل الكونغو، على الهبوط ثم سلمته إلى مويز تشومبي الذي قتله في ١٧ يناير ١٩٦١، ثم إلتهم كبده وبمصرع لومومبا سقطت البلاد في دوامة الفوضى واستمر كاسافوبو الموالي لبلجيكا لمدة خمس سنوات ثم قام الجنرال موبوتو بانقلاب عليه علم ١٩٦٥ .



خامس نهر في العالم من حيث الطول ويسمى أيضًا نهر زائير ويبدأ من جنوبي كبالو بالكونغو الديمقراطية زائير سابقًا، حيث يتقابل نهرا لوالابا ولوفوا ومن هذه النقطة وحتى شلالات ستانلي يسمى النهر في الغالب نهر اللوالابا وبعد أن يمر فوق شلالات بويوما يُسمى نهر الكونغو وفي الكونغو الديمقراطية، يُعرف باسم نهر زائير وينساب نهر الكونغو زائير لمسافة ٤٦٦٧ كم عبر وسط غربي أفريقيا، يحمل مياهًا أكثر من أي نهر آخر عدا نهر الأمازون ويروي النهر مساحة قدرها نحو ٣٦٣٠٠٠٠ كم².

وبالقرب من شلالات بويوما يتجه النهر غربًا وينساب شمالي الكونغو الديمقراطية وتُصَب عدة أنهار رئيسية، منها آرو ويمي ولومامي والأوبانجي، مياهها في الكونغو وبالقرب من بنداكا في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتجه نهر الكونغو نحو الجنوب الغربي. وعندئذ يشكل الحدود

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

بين الكونغو الديمقراطية والكونغو، لمسافة ٨٠٠ كم وينضم نهر الكاساي إلى نهر الكونغو نحو ٤٨٠ كم جنوب غربي بنداكا وقرب كينشاسا بالكونغو الديمقراطية يتسع نهر الكونغو، صانعاً بحيرة تسمى حوض ماليبو وكانت تسمى في السابق حوض ستانلي وينحدر النهر نحو ٢٤٠ مترًا مكونًا سلسلة من ثلاثين شلالاً ما بين كينشاسا وماتادي ويصب الكونغو في المحيط الأطلسي قرابة ١٤٠ كم غربي ماتادي.

وعلى عكس نهر المسيسيبي ونهر النيل، فإن نهر الكونغو (زائير) ليس له دلتا وتنساب مياه النهر المُحمَّلة بالطمي في خندق عميق وتمتد بعيداً داخل المحيط الأطلسي.

ونهر الكونغو الممر المائي الرئيسي للكونغو الديمقراطية وتستعمل السفن التجارية النهر بين الأطلسي وماتادي ثم بين كينشاسا وكيسنجاني ويستعمل النهر طريقاً رئيسياً لانتقال مواطني الكونغو الديمقراطية وخصوصاً في المناطق ذات الطرق القليلة الصالحة وتُعطَّل منحدرات النهر الملاحة في بعض أجزاء الكونغو العليا.

في عام ١٤٨٣ م صار الملاح البرتغالي ديوجو تشاو أول أوروبي يصل إلى مصب الكونغو وأنشأ المستعمرون البرتغاليون قاعدة أمامية على الساحل الجنوبي للنهر قرب المحيط الأطلسي في التسعينيات من القرن الخامس عشر الميلادي ولكن الأوروبيين عرفوا القليل عن باقي النهر إلى أن أتمَّ المكتشف البريطاني هنري مورتون ستانلي حملته من منبع النهر إلى مصبه عام ١٨٧٧ م.

جيولوجيا حوض الكونغو

تتميز منطقة مصب النهر بأنها عبارة عن واد غاطس مغمور بمياه

المحيط كما يتفرع النهر عند دلتا المصب إلى عدة فروع توجد بينها عدة جزر رملية مغطاة بالحشائش والأشجار كجزيرة ماتيبا وجزيرة يوفياكا ويتميز النهر بمجره المتسع كما أن هناك أجزاء كبيرة منه صالحة للملاحة وتبلغ كمية الرواسب التي يحملها النهر سنوياً حوالي ٦٨ مليون طن كما تمتد مياهه العذبة داخل المحيط الأطلسي عند نقطة المصب لمسافة ٣٠ كيلومتر وبسبب تلك الحمولة العالية من الرواسب يظهر لونه المتعكر في مياه المحيط عند نقطة الالتقاء بينهما وعلى طول الساحل لمسافة ٥٠٠ كيلومتر ويشمل حوض نهر الكونغو عدة دول هي: جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى والجابون وجزء من غينيا.

مواصفات نهر الكونغو

ينبع من جنوب شرق الكونغو زائير سابقاً، وهذا النهر يعد ثاني أطول نهر في أفريقيا بعد نهر النيل، وأولها من حيث مساحة الحوض، كما أنه يعد ثاني أكثر الأنهار تدفقاً وغازة في العالم بعد نهر الأمازون. يتميز النهر بعنفوان قوي حيث يفوق متوسط قوة تدفق المياه فيه ٤٠ ألف متر مكعب في الثانية، يمنحه ذلك طاقة كبيرة لتوليد الكهرباء تفي باحتياجات القارة الأفريقية كلها من الكهرباء، ومع ذلك يعد متوسط استهلاك جمهورية الكونغو من الكهرباء من أضعف معدلات الاستهلاك في العالم.

وعلى الرغم من إنشاء حكومة الكونغو محطتين لتوليد الكهرباء على المجرى السفلي للنهر منذ عام ١٩٨٢ إلا أنه لا تزال الكثير من المناطق وأحياء العاصمة كينشاسا غارقة في الظلام، ويعتمد السكان على أضواء الشموع لإنارة منازلهم. ويغذي النهر الذي يبلغ طوله حوالي ٤٧٠٠ كيلومتر شبكة كبيرة من روافد أونجي الذي يعد أهم الروافد الشمالية لنهر الكونغو، الذي يغذيه

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

بدوره نهران أحدهما هو يومو الذي ينبع من خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو، والآخر نهر أويلي الذي ينبع من أخطود يقع عند التقاء الحدود السودانية الأوغندية والزائرية، وتصب مياه بحيرة تنجانيقا في نهر الكونغو وفي نهاية المطاف إلى المحيط الأطلسي وعندما يلتقي يومو وأويلي، يكونان الأوبنجي الذي يسير مع حدود أفريقيا الوسطى ليلتقي مع نهر الكونغو عند بحيرة تومبا أما الروافد الجنوبية للنهر فهي التي تعد مسئولة عن موجات المد العالية التي تصاحب النهر خريفاً وشتاءً، وهي روافد كثيرة أهمها نهر كاساي الذي يعد شبكة نهريّة كبيرة، ينبع من هضبة أنجولا، ويصل إلى نهر الكونغو عند منطقة تدعى ليوبولدفيل حيث يسير نهر الكونغو بعد اتحاده مع كاساي باتجاه الشمال فيضيق مجرى النهر، وتنتشر فيه المسايط المائية أهمها شلالات ليفنجستون وشلالات أنجا، ثم ينحرف النهر قليلاً باتجاه الجنوب إلى أن ينتهي به الحال ليصب في المحيط الأطلسي.

نهر النيل

أطول أنهار الكرة الأرضية ينساب إلى جهة الشمال، له رافدين رئيسين النيل الأبيض والنيل الأزرق ينبع النيل الأبيض من منطقة البحيرات العظمى في وسط أفريقيا، وأبعد مصدر يوجد في جنوب رواندا ويجري من شمال تنزانيا إلى بحيرة فيكتوريا، إلى أوغندا ثم جنوب السودان، في حين أن النيل الأزرق يبدأ من بحيرة تانا في إثيوبيا ثم يجري إلى السودان من الجنوب الشرقي ثم يجتمع النهران بالقرب من العاصمة السودانية الخرطوم وتعتبر بحيرة فيكتوريا هي المصدر الأساسي لمياه نهر النيل وتقع هذه البحيرة على حدود كل من أوغندا، تنزانيا وكينيا، وهذه البحيرة بدورها تعتبر ثالث البحيرات العظمى بالتوازي، ويعتبر نهر روفيرونزا في بوروندي هو الحد الأقصى لنهر النيل، ويشكل الفرع العلوي لنهر كاجيرا ويقطع نهر كاجيرا مسارا طوله ٦٩٠ كم قبل

دخوله إلى بحيرة فيكتوريا وبعد مغادرة بحيرة فيكتوريا، ويعرف النيل في هذا الجزء باسم نيل فيكتوريا، ويستمر في مساره لمسافة ٥٠٠ كم مروراً ببحيرة كيوجا - حتى يصل إلى بحيرة ألبرت وبعد مغادره بحيرة ألبرت، يعرف النيل باسم نيل ألبرت، ثم يصل النيل إلى جمهورية جنوب السودان ليعرف عندها باسم بحر الجبل، وعند اتصاله ببحر الغزال يمتد النيل لمسافة ٧٢٠ كم ويعرف فيها باسم النيل الأبيض، ويستمر النيل في مساره حاملاً هذا الاسم حتى يدخل جمهورية السودان ثم يمر بالعاصمة السودانية الخرطوم ويستمر في مساره داخل مصر بطول ٢٧٠ كم حتى يصل إلى بحيرة ناصر وهي بحيرة صناعية تقع خلف السد العالي وبدءاً من عام ١٩٩٨ انفصلت بعض أجزاء هذه البحيرة غرباً بالصحراء الغربية لتشكل بحيرات توشكي وبمراجعة الخرائط الجيولوجية اكتشف نائب رئيس هيئة الثروة المعدنية وجود تلامس بين حوض نهر النيل ونهر الكونغو، وبدأت دراسة الموضوع ومن هنا نشأت فكرة استغلال نهر الكونغو لتعويض فقر مصر المائي ولنهر النيل سبع مناطق رئيسية هي: بحيرات هضبة شرق أفريقيا - نهر الجبل - النيل الأبيض - النيل الأزرق - نهر عطبرة - نهر النيل شمال الخرطوم و مصر - دلتا النيل مصر.

الفصل الثاني

فكرة المشروع وتاريخها

فكرة مشروع نهر الكونغو

هى فكره مشروع كبير ولكن تحتاج فقط إلا إلى بعض المجهود وبضع ملايين وليس مليارات وبعض الخوافز لجمهورية الكونغو وفكرة المشروع ستغير وجه مصر للأبد بشق قناة تصل نهر الكونغو بأحد روافد نهر النيل بالسودان وخاصة في ظل العلاقات المميزة بين مصر والكونغو فنهر الكونغو يلقي بما يزيد عن ألف مليار متر مكعب من المياه في المحيط الأطلنطي حتي أن المياه العذبة تمتد إلي مسافة ٣٠ كيلو متر داخل المحيط هذا بخلاف وجود شلالات لتوليد الكهرباء تستطيع توليد كهرباء تكفي القارة الأفريقية كلها وقد طلبت الكونغو المساعدة من مصر ولكن هناك إستجابة ضعيفة وعند شق هذه القناة تستطيع مصر والسودان الحصول علي كميات هائلة من المياه وحسب الحاجة وإمكانية التحكم فيها وبذلك نستطيع التخلص من مشكلة أثيوبيا ودون التفريط في حصتنا في النيل وهذا القلق جعل البعض يستدعي أحد مشروعات الري التي ظهرت مطلع القرن الماضي وتحديدأ عام ١٩٠٢ حيث طرحها أباتا كبير مهندسي الري المصريين في السودان والذي اقترح شق قناة تصل نهر الكونغو بأحد روافد النيل بالسودان للاستفادة من المياه التي تهدر منه بخلاف وجود شلالات قوية يمكن من خلالها توليد طاقة كهربائية تكفي قارة أفريقيا كلها.

السادات

وفي سنة ١٩٨٠ كلف السادات الدكتور ابراهيم مصطفى كامل والدكتور ابراهيم حميدة بعمل جولة ميدانية في الكونغو لتقديم تصور عن الطبيعة الجغرافية للنهر وبعد تقديم المشروع للسادات قامت الحكومة المصرية

بارساله إلى شركة آرثر دي ليتل الأمريكية لعمل التصور المتوقع والتكلفة المتوقعة ثم ردت الشركة بالموافقة وأرسلت في التقرير حقائق مروعة وتدعو للجنون :

١. المشروع يوفر لمصر ٩٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا تسمح بزراعة ٨٠ مليون فدان تزداد بالتدرج بعد ١٠ سنوات إلى ١١٢ مليار متر مكعب مما يصل بمصر لزراعة نصف مساحة الصحراء الغربية.
٢. المشروع يوفر لمصر والسودان والكونغو طاقة كهربائية تكفي ثلثي قارة أفريقيا بمقدار ١٨٠٠٠ ميجاوات أي عشر أضعاف مايولده السد العالي وهو ما قيمته إذا صدر لدول أفريقيا ٢, ٣ تريليون دولار.
٣. المشروع يوفر للدول الثلاثة (مصر - السودان - الكونغو) ٣٢٠ مليون فدان صالحة للزراعة .

ووفقا للمواصفات السابقة وعدم الاستفادة المثل من تدفق المياه والشلالات والمساقط المائية المتوفرة بكثافة فإن الفرصة مواتية للدبلوماسية المصرية أن تفتح الباب لمشروعات توليد الكهرباء بما يعكس استثمار الكفاءات الفنية المصرية في هذا الميدان، وتنمية القارة الأفريقية بما يرفع مكانة مصر الإقليمية لمكانتها الطبيعية، ويعود بالثروة على الشعب المصري، ويخفف ضغط دول حوض النيل على مصر والسودان.

معمر القذافي

وقد سبق واقترح العقيد الليبي الراحل معمر القذافي قبل عدة سنوات إنشاء قناة لنقل فائض مياه نهر الكونغو إلى نهر النيل، نظير الحصول على حصة من مياه النيل، إلا أن دول حوض النيل رفضت بالإجماع لما قد ينشأ من نزاعات مستقبلاً .

المشروع والقانون الدولى

لابد وقبل تنفيذ المشروع من استشراف وضع القانون الدولى فى هذه الحالة حيث نظم القانون الدولى العلاقات المائية بين الدول ومنع نقل الماء بين الأحواض كى يساهم فى منع النزاعات التى قد تنشأ نتيجة ذلك والله الحمد بالاطلاع على القانون الدولى ومواده المنظمة للعلاقات بين الدول فى هذه الحالة وجدنا أنه لا يوجد بند واحد فى القانون الدولى أو فى اتفاقيات دول حوض النيل يمنع إقامة ذلك المشروع إلا فى حاله واحدة إذا عارضت الكونغو أو رفضت المشروع بل على العكس هناك بند فى القانون الدولى يسمح للدول الفقيرة مائياً مثل مصر أن تعلن فقرها المائى من خلال إعلان عالمى وفى تلك الحالة يحق لمصر سحب المياه من أى دولة حدودية أو متشاطئه معها غنيه بالمياه والكونغو وافقت مبدئياً على فكرة المشروع ولم تبدي أى اعتراض لان الاستفادة الكونغولية ستفوق الاستفادة المصرية من المشروع مع امكانية إقامة مجتمعات زراعية ضخمة على ضفتي القناة التي ستربط نهر الكونغو بنهر النيل ستفيد سكان تلك المناطق الفقيرة داخل الكونغو المتعطش للتنمية.

يقول المهندس إبراهيم الفيومى، رئيس شركة ساركو - التى نجحت فى توقيع بروتوكولات التعاون مع حكومة كينشاسا فى عدد من مشروعات التنمية، لن يكون القانون الدولى عائقاً لتنفيذ المشروع، حيث أن الاتفاقيات الدولية الخاصة بالأنهار لم تتضمن الأنهار الوطنية ومنها نهر الكونغو، والذى لا يشارك فيه الكونغو أى دولة أخرى، لأنه ينبع منها ويصب فى المحيط.

العلاقات المصرية الكونغولية

شهدت العلاقات المصرية الكونغولية تحديداً في العقدين الأخيرين تطوراً إيجابياً وتنام ملحوظ على جميع الأصعدة سواء سياسياً أو اقتصادياً وثقافياً مما يستوجب أهمية العمل على تحقيق تطور ملموس في كافة مجالات التعاون المشترك.

ففى مجال العلاقات السياسية

■ هناك تطابقاً في وجهات النظر بين القاهرة وكنشاسا بشأن العديد من القضايا الإقليمية والدولية، منها مياه النيل والحاجة لاستمرار التفاوض بين كافة دول الحوض للوصول إلى التوافق الأمثل للمضي قدماً في المشروعات والبرامج الكفيلة بتحقيق كافة مصالح دول الحوض.

■ فى مايو ٢٠١٠ عقد الرئيس السابق مبارك مباحثات ثنائية مع الرئيس الكونغولى كاييلا ، تناولت مجالات التعاون القائم حالياً في إطار العلاقات الثنائية بين مصر والكونغو، وكذلك التعاون في إطار اتفاقية تجمع الكوميسا، والتعاون في المجالات العسكرية والتنمية، والتطورات الراهنة في الكونغو الديمقراطية .

■ فى ديسمبر ٢٠١٠ عقد رئيس الوزراء مباحثات ثنائية مع ريمون ميلونجا، وزير التعاون الدولي والإقليمي بالكونغو الديمقراطية، بحضور وزيرة التعاون الدولي ، تناولت عدة محاور، منها زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر والكونغو الديمقراطية ، وفتح المجال أمام رجال الأعمال المصريين للقدوم إلى الكونغو للاستثمارات في قطاعات متعددة.

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

■ بحث وزير الخارجية مع وزير التعاون الدولي والاقليمي بالكونغو الديمقراطية سبل تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين ، والمشروعات التي تقوم بها الجهات المصرية في مجالات الصحة والطاقة والزراعة والحد من الكوارث سواء من خلال التدريب أو إيفاد الخبراء المصريين لرفع قدرات الأجهزة والمؤسسات الكونغولية في تلك المجالات.

■ في عام ٢٠٠٩ شاركت قوات مصرية لحفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة مونوك ولماقبة الأوضاع التي حدثت نتيجة للإضطرابات التي تعرضت لها منطقة شرق الكونغو، وذلك في إطار الحرص على دعم مصر للإستقرار والتنمية في الكونغو.

العلاقات الاقتصادية

■ تشهد العلاقات الاقتصادية الشائبة بين البلدين تنام ملحوظ في الفترة الأخيرة مما يؤكد أهمية العمل على تحقيق تطور ملموس في كافة مجالات التعاون المشترك ، وفي إطار تدعيم هذه العلاقات بين مصر والكونغو بدأت في ديسمبر ٢٠١٠ أعمال اللجنة الوزارية المصرية الكونغولية المشتركة برئاسة فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي، وريمون ميلونجا وزير التعاون الدولي والإقليمي الكونغولي ، وبمشاركة ممثلى وزارات التجارة والصناعة، والمالية، والكهرباء، والطاقة والزراعة، والصحة، والاستثمار، والإعلام، والموارد المائية والرى، بالإضافة إلى ممثلى القطاع الخاص في البلدين.

■ بحثت اللجنة المصرية الكونغولية سبل دعم وتنمية التعاون بين البلدين في عديد من القطاعات الحيوية وعلى رأسها التعاون في مجال الزراعة والكهرباء والتجارة والنقل من خلال السعى لإنشاء خطوط

ملاحية منتظمة ومباشرة بين البلدين بما يسهم في تنمية حركة التجارة والاستثمار بين البلدين والتعاون في مجال الصحة والدواء من خلال توفير الأطباء والفنيين وفقا لمطالب الجانب الكونغولى وتسريع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل تسجيل الدواء المصرى فى الكونغو خاصة فى ضوء الميزة التنافسية لمنتج الدواء المصرى من حيث الجودة والسعر.

■ كما بحثت اللجنة التعاون فى مجال البترول والغاز الطبيعى من خلال بحث مشروع اكتشاف غاز الميثان من بحيرة كيفو والتعاون فى مجال الخدمات المالية بما فى ذلك إجراء التعديلات اللازمة على الاتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبى الموقعة عام ٩٨ فى ضوء التطورات الاقتصادية والتشريعات الضريبية فى البلدين .

■ أعلنت مصر عن كامل إستعدادها مصر لتقديم خبراتها الفنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية فى إقامة عدد من السدود الصغيرة لحصاد الأمطار وتوليد الكهرباء.

■ فى ١٥ / ١٢ / ٢٠١٠ وقعت مصر والكونغو الديمقراطية على ثلاث مذكرات تفاهم فى مجالات (إدارة الموارد المائية والري) و(التعاون السياحي) و(الشئون الاجتماعية) كما وقعتا أيضا على اتفاقية تفعيل (البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والفني) ، واتفق الجانبان على إزالة العقبات وتيسير السبل أمام زيادة حجم التبادل التجاري بما يتماشى مع متانة العلاقات السياسية بينهما وتحديث الاتفاقيات الموقعة فى مجالات تشجيع الاستثمار.

■ فى ١٥ / ١٢ / ٢٠١٠ بحث وزير الموارد المائية السابق محمد نصر الدين علام مع وزير التعاون الدولى الكونجولى ضرورة تقديم الدعم

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

الفني للتعرف على هيدرولوجية حوض نهر الكونغو وتحديث كافة الدراسات ذات الصلة وكذلك إعداد الدراسات الهيدرولوجية للمياه السطحية والجوفية والأراضي الرطبة ، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني وصياغة برامج التوعية البيئية للحفاظ على نوعية المياه والحد من التلوث بالإضافة إلى بحث محاور مراقبة وتقييم نوعية المياه السطحية والجوفية وإعداد الدراسات الجيوفيزيائية في هذا الشأن ودراسة إمكانية حفر وصيانة العديد من الآبار الجوفية وتدريب وبناء القدرات للكوادر الكونغولية في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

■ في ١٥ / ١٢ / ٢٠١٠ بحث وزير الكهرباء مع وزير التعاون الدولي الكونغولي تعزيز التعاون بين البلدين في مجال الكهرباء وإقامة منتدى وتنظيم اقليمي ودولي ليكون هيكلا لاتخاذ الخطوات التنفيذية لمشروع الربط الكهربائي بين سدي انجا والسد العالي كما تم مناقشة الفرص المتاحة أمام الشركات المصرية العاملة في مجالات الكهرباء والطاقة للاستثمار وتنفيذ مشروعات كهرباء في الكونغو وتشجيع إنشاء شركات مشتركة في مجال تصنيع وتوريد المهمات الكهربائية.

العلاقات الثقافية

تقوم مصر عبر سفارتها في كنشاسا بتنظيم دورات في اللغة العربية للدبلوماسيين الكونغوليين وذلك في إطار جهود تعزيز التعاون الفني والثقافي مع الجانب الكونغولي في مختلف المجالات، وبالتنسيق مع وزارة الخارجية الكونغولية، وقد لاقت هذه الدورات إقبالا كبيرا من الدبلوماسيين الكونغوليين، حيث كان قد تحدد العدد المبدئي بـ ١٥ دارساً، ثم وصل العدد إلي ٥٠ دارساً.

الفصل الثالث

مميزات المشروع لمصر

توجد بعض المميزات التى تعود على كل من مصر والكونغو من وراء هذا المشروع وهى ما تدفع كلى البلدين إلى الإسراع فى تنفيذ المشروع وبالنسبة لمصر تلك المميزات هى التى جعلت الخبراء والمتخصصين اختاروا هذا النهر تحديداً ليكون رافداً للنيل وصاحب القبلة الأخيرة للجسد المصرى فلماذا اختاروا نهر الكونغو كحل للأزمة المائية المصرية؟.

الإجابة أنه تم اختيار هذا النهر للمميزات التى يتمتع بها عن أى نهر فى أفريقيا ومنها :

١. نهر الكونغو هو الأغنى فى أفريقيا والعالم من حيث تدفق المياه والامطار الغزيرة طوال العام وشعب الكونغو من أغنى شعوب العالم بالموارد المائية ونصيب الفرد من المياه فى الكونغو ٣٥٠٠٠ متر مكعب سنوياً بالإضافة إلى ألف مليار متر مكعب سنوياً تضيع فى المحيط دون أن يستفيد منها أحد لا فى دول حوض النيل ولا خارج دول حوض النيل

٢. لن نعطينا أي دولة فى العالم مياه بدون مقابل وفكرة وفلسفه المشروع تقوم على توليد طاقه كهربائيه من المساقط المائيه تكفي لإنارة القارة الأفريقية أي أن هذا المشروع سيجعل الكونغو من أكبر الدول المصدرة للطاقه فى العالم ويحقق لها عائد مادي ضخم من توليد وتصدير الطاقة الكهربائيه بالإضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء لمصر والكونغو والسودان أيضاً.

٣. مصر مقبلة على أزمة مياه وطاقه فى الأعوام الخمسين المقبله والمشروع

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

يوفر الماء والكهرباء وبدون مقابل أي أن رجال أعمال مصريين وعرب وافقوا على تمويل المشروع ذاتياً بدون أن تتحمل خزينة الدولة أي أعباء إضافية تزيد من معاناة الموازنة العامة الضعيفة نسبياً .

٤. بإمكان السودان إنشاء خزانات عملاقه لتخزين حصتها من المشروع أو بحيرة عملاقة تكون كاحتياطي استراتيجي من المياه السودانية أو إنشاء بحيرة عملاقة لتحويل المياه الإضافية مع إمكانيه توليد طاقه كهربائيه من المشروع في جنوب السودان لو أقاموا سد لتوليد وتخزين المياه الكونغولية الغزيره التي ستوفرها القناه للسودان ومصر اي الكل مستفيد مصر والسودان والكونغو وحتى الشركات المصرية المحلية العملاقه ستستفيد.

٥. المشروع يوفر لمصر ٩٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً توفر زراعة ٨٠ مليون فدان تزداد بالتدريج بعد ١٠ سنوات إلى ١١٢ مليار متر مكعب مما يصل بمصر لزراعة نصف مساحة الصحراء الغربية .

٦. المشروع يوفر لمصر والسودان والكونغو طاقة كهربائية تكفي ثلثي قارة أفريقيا بمقدار ١٨٠٠٠ ميغاوات أي عشر أضعاف مايولده السد العالي وهو ما قيمته اذا تم تصديره لدول أفريقيا ٢, ٣ ترليون دولار .

٧. المشروع يوفر للدول الثلاثة مصر -السودان- الكونغو ٣٢٠ مليون فدان صالحة للزراعة.

٨. لا يوجد بند واحد في القانون الدولي أو في اتفاقيات دول حوض النيل يمنع إقامة المشروع .

٩. تلك الموارد المائية الضخمة ستحول مصر إلي جنة خضراء ونستطيع زراعة ملايين الأفدنة مع كميات هائلة من المياه يمكن تخزينها في منخفض القطارة بدلاً من فكرة الماء المالح الذي يهدد خزان الماء

الجوفي في الصحراء الغربية ونسبة البخر من منخفض القطارة ستزيد من كمية هطول الامطار في الصحراء الغربية.

١٠. تكلفة عام واحد من الحرب في أدغال أفريقيا ستكلف خزانة الدولة المصرية أكثر من تكاليف المشروع الذي لن تنفق عليه مصر ملياً واحداً ما عدا منخفض القطارة فلماذا لا نوفر على أنفسنا عناء الحروب والنزاعات الإقليمية والمفاوضات التي سيطول أمدها إلي ما شاء الله وبإمكان سلاح المهندسين بالجيش المصري وشركات المقاولات المحلية العملاقة إنجاز مشروع منخفض القطارة في ٥ سنوات ورفض هذا المشروع من اي جهة حكومية سياديه ما هو الا استكمال لمخطط السدود الاثيوبيه وتقسيم السودان لحرمان وتعطيش المصريين والنوايا معروفه للقاصي والداني بمن يريد هدم هذا الوطن.

١١. نهر الكونغو ثانى اكبر نهر فى العالم من حيث كميته المياه وتتحكم فيه دوله واحده فقط وهى الكونغو .

٢١. نهر الكونغو من كثرة مياهه يصب اكثر من ٤٥ ألف متر مكعب مياه فى المحيط الأطلنطى فى الثانيه الواحده لدرجة ان مياه المحيط على مسافه ٣٠ كيلو متر من الشاطئ هى مياه عذبه بسبب التدفق الهائل لمياه النهر .

١٣. الكونغو هى دولة المنبع والمصب للنهر ولن يكون هناك أطراف أخرى ربما تغير رأيها أو يكون لها مطالب تعجيزيه أو رفض للمشروع.

١٤. إنشاء تلك القناة سواء ترعه أو خطوط أنابيب سيفتح مجال عمل لكثير من شركات مصرية وأفراد ويمكن استغلال المنطقة المحيطة بالخط فى الزراعة وهذا يفيد الكونغو.

١٥. بقيت الميزة الكبرى والتي لا تتوفر لأى نهر آخر وهى أن نهر الكونغو هو أقرب نهر لنهر النيل حتى يكاد حوضاهما يتماسا عند بحيرة ألبرت.

الكنغو

١. ان استفاده الكونغو ستفوق الاستفادة المصرية من المشروع مع إمكان إقامة حياة زراعية ضخمة على ضفتي القناة التي ستربط نهر الكونغو بنهر النيل ستفيد سكان تلك المناطق الفقيرة داخل الكونغو المتعطش للتنمية.
٢. الكونغو ليست بحاجة لتلك المياه ومن مصلحتها أن تأخذ مصر والسودان المياه الفائضة والتي تتراكم في مستنقعات وتسبب أمراض مستوطنة في الكونغو .
٣. ستساهم المحطات التي ستنشأ علي المشروع في توليد كميات ضخمة من الكهرباء وسيتم إنارة الكونغو التي مازالت الى الآن تنام على الشموع كما أن إضاءة الكونغو وتوفير الطاقة الكهربائية بها سيدعم مشاريع التنمية التي تنتظر الكهرباء .



الباب الثانى

دوافع المشروع ومحفزاته

الفصل الأول

الدوافع والحوافز وراء تنفيذ المشروع

أولاً الدوافع المصرية

أزمة المياه في مصر

المتابع للوضع المائي المصري يشعر بأننا علي مشارف أزمة مائية حقيقة، ويرجع ذلك إلي وجود عدد من التحديات والمشكلات التي تهدد الأمن المائي المصري منها:

١- التهديد الأثيوبي لحصة مصر في مياه النيل:

تُعد مصر الدولة المصب لنهر النيل، وبالتالي فإنها من أكثر دول حوض النيل تأثراً بالأوضاع الاقتصادية والعلاقات السياسية بباقي دوله وخاصة أثيوبيا التي تمد مصر بحوالي ٨٥٪ من إيرادها من مياه النيل، لذا تُعد أثيوبيا مصدراً للتهديد الدائم للأمن المائي المصري، حيث الاعتقاد لدى المصريين والأثيوبيين عبر العصور أن أثيوبيا يمكنها تحويل مجرى النهر والتحكم فيه، مما انعكس على سياسة كل منهما تجاه الآخر وقد أعربت أثيوبيا عن عدم رضاها عن التوزيع الراهن لمياه النيل والذي تزايد مع بدء مشروع توشكي، حيث أعلنت عن ضرورة

وجود اتفاق جديد لتوزيع مياه النيل، وقامت ببناء سدين على النيل الأزرق وسدين آخرين في مناطق أخرى، واتجهت إلى الزراعة المروية، كما حذرت مصر من شق قناة فرعية، وأعلنت في مؤتمر التكونيل عام ٢٠٠٢م والذي عقد في أديس أبابا في فبراير ١٩٩٨، أن مصر والسودان تستأثران بمياه النيل دون بقية دول الحوض، وأن الإجراءات الفردية من جانبهما لتوسيع الري داخل وخارج حوض النيل دون موافقة الدول الأخرى

يضعف المساعي لتحقيق إطار تعاون جماعي لاستثمار مياه النيل .

٢. الأطماع الإسرائيلية في المياه المصرية:

كما أن الأطماع الصهيونية لها تأثير غير عادي في سعى مصر تجاه البحث عن مكمل لاحتياجاتها من المياه من مصادر أخرى غير نهر النيل وترجع الأطماع الإسرائيلية في المياه المصرية إلى عام ١٩٣٠م عندما تقدم الزعيم الصهيوني هيرتزل إلى الحكومة البريطانية في عهد الملكة فيكتوريا ووزير خارجيتها بلفورد بمشروع يطلب فيه تحويل جزء من مياه نهر النيل إلى صحراء النقب في إسرائيل، وكانت حجته أن هناك فائضاً من مياه نهر النيل يفيض عن حاجة مصر ويصب في البحر المتوسط دون استخدامه في الزراعة أو تخزينه، حيث لم يكن لدى مصر في ذلك الوقت أي خزانات على نهر النيل، لذلك فكر أصحاب هذا المشروع في نقل هذا الفائض من مياه نهر النيل إلى سيناء عبر ترعة الإسماعيلية وقناة السويس، وذلك لتوطين اليهود في سيناء كنقطة للوثوب إلى فلسطين، وقد تم تخطيط هذا المشروع، ولم تحقق إسرائيل طموحها في السيطرة على جزء من مياه نهر النيل لتعمير صحراء النقب التي تمثل حلم إسرائيل .

ولقد قامت إسرائيل عبر التاريخ بمحاولات متعددة كشفت عن مخططاتها الإجرامية إزاء نهر النيل، وكانت كل هذه المحاولات تحت شعار مقايضة المياه بالسلام ومن هذه المحاولات :

■ ما أبدته إسرائيل في منتصف السبعينات من رغبة في الحصول على ١٠٪ من إيرادات نهر النيل وهو ما يمثل ٨ مليارات م ٣ لحل مشكلة المياه في إسرائيل .

■ ما اقترحه رئيس جامعة تل أبيب حاييم بن شاهاار بأن تسعى

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

إسرائيل إلى إقناع مصر بضرورة منحها حصة من مياه النيل لا تتجاوز نسبة ١٪ تُنقل بواسطة أنابيب بهدف استخدامها في مشاريع التنمية الزراعية داخل قطاع غزة وخارجها.

■ ما اقترحه بعض خبراء المياه الإسرائيليين بأن تمد مصر قطاع غزة بما يُعادل ١٠٠ مليون م^٣ سنوياً من المياه، وهى نسبة تُعادل ٢,٠٪ من استهلاك مصر من المياه.

اقترح بعض المهندسين الإسرائيليين إقامة مشروع ضخم لجلب مياه النيل إلى صحراء النقب الشمالي عبر ترعة الإسماعيلية وعن طريق أنابيب تحت قناة السويس.

ولكن كل هذه المحاولات لم يُنفذ منها شيء، ولما فشلت إسرائيل في تنفيذ هذه المشروعات بالتراضي مع مصر لجأت إلى محاولة تنفيذ ذلك بالإجبار والضغط على مصر من خلال تحريض الدول الأفريقية المشتركة معها في مياه نهر النيل على إقامة المشاريع المائية والتي ستؤدي إلى تخفيض حصة مصر من المياه وخصوصاً أثيوبيا.

وأطماع إسرائيل لم تتوقف في المياه المصرية في نهر النيل، بل امتدت بأطماعها إلى المياه الجوفية المصرية، فنجدتها في عام ١٩٩٠ قامت بدراسة عن طريق الأقمار الصناعية بالاستشعار عن بعد لتقدير كمية المياه الجوفية المخزونة في صحراء سيناء^(١)، وما يمكن سحبه منها بالطرق المثلى لاستغلاله في الزراعة، وقدرت المياه المسحوبة في ذلك الوقت بحوالي (٣٠ مليون م^٣) من المياه وبذلك تمثل إسرائيل خطراً داهماً.

علاوة على التهديدات الأثيوبية والإسرائيلية للأمن المائي المصري

(١) عن مقال لد/خالد عبد اللطيف محمد عمران - بتصرف

هناك تهديدات أخرى داخلية تتمثل في سوء استثمار الموارد المائية المتاحة، وعدم ترشيد استهلاكها، وسوء تنمية مواردها سواء في المجال الزراعي أو الصناعي أو حتى على مستوى الاستهلاك الفردي فهناك كميات كبيرة من مياه الشرب مهددة في منازلنا تتراوح ما بين (١٠٪ - ١٥٪) من المياه العذبة نتيجة للاستهلاك غير السوي مثل (رش الشوارع - ري الحدائق والأشجار - غسيل السيارات ...) إضافة إلى الكميات المفقودة نتيجة سوء الأدوات الصحية المستخدمة وإهمال صيانتها، وكذلك سوء شبكات الصرف الصحي وعدم صيانتها وتآكلها وانكسار مواسيرها بسبب الزيادة المفاجئة في ضغط المياه، مما يؤدي إلى فقد كميات كبيرة جداً من المياه سواء كان ذلك في المنازل أو الهيئات الحكومية أو المدارس أو المستشفيات بسبب ضعف كفاية الأدوات الصحية المستخدمة.

كل هذه المظاهر لهدر الماء المصري، تجعل مصر على أبواب أزمة مائية خطيرة لا بد من مواجهتها للحفاظ على أمنها المائي، ومن ثمَّ أمنها القومي، ولا يمكنها ذلك وسلوك الناس على هذا النحو، فلا بد من الاهتمام بترشيد استهلاك المياه وحسن إدارتها على كافة المستويات، بدءاً من ترشيد مياه الصنبور في المنازل، إلى كمية مياه الري في الحقل، وإلى كميات المياه الداخلة في الصناعة.

٣- تداعيات توقيع دولة بوروندي على اتفاقية عنتيبي^(٢)

تأتي حوالي ٨٦٪ من مياه النهر من الهضبة الإثيوبية (٥٩٪ من النيل الأزرق و ١٤٪ من السوبات و ١٣٪ من نهر عطبرة) بينما تساهم البحيرات الإستوائية بحوالي ١٤٪ فقط من مياه نهر النيل وتُقدَّر كميات مياه نهر النيل التي تصل أسوان سنوياً بحوالي ٨٤ مليار متر مكعب

(٢) عن مقال لد. سلمان محمد أحمد سلمان بتصرف

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

وهذا يجعل نهر النيل من أضعف وأقل الأنهار مياهاً في العالم مقارنةً بمساحة حوضه وطوله وعدد دوله المشاطئة وتساوي هذه المياه ٢٪ من نهر الأمزون، ٦٪ من نهر الكونغو، ١٢٪ من نهر اليانجستي، ١٧٪ من نهر النيجر، و ٢٦٪ من نهر الزمبيزي وهذا الضعف الحاد في وارد المياه السنوي يمثل المشكلة الكبرى لنهر النيل ودوله وشعبه خصوصاً مع الزيادة المضطردة للسكان والاحتياجات المائية المتنامية لهم، ومع التغيرات المناخية والتدهور البيئي في دول الحوض حيث يعتمد أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة في هذه الدول على نهر النيل (أكثر من ٢٥٪ منهم من وسط أفريقيا) ويُتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٥٠٠ مليون بحلول عام ٢٠٢٥. غير أنه لا بد من إضافة أن المشكلة الأساسية في حوض النيل هي أن مصر والسودان هما المستخدمان الرئيسيان لمجمل مياه النيل الواردة وخلاف آخر يتركز حول إصرار مصر والسودان على ضرورة الإخطار المسبق لهما حول أي مشاريع تنوي دول حوض النيل الأخرى إقامتها على نهر النيل ويبدو هنا الربط واضح بين هذا الطلب واتفاقية ١٩٢٩ التي تعطي مصر حق النقض حول أي مشاريع قد تؤثر عليها كما ترفض الدول الأخرى مبدأ الإخطار وتدعي أن مصر والسودان لم يقوموا بإخطار أي منها بأي مشاريع أقامتها هاتان الدولتان على النيل وعليه فلا ترى هذه الدول أي التزام من جانبها بإخطار مصر والسودان بمشاريعها وفي هذه النقطة يجب توضيح أن القانون الدولي يلزم كل دول الحوض بإخطار بعضها البعض بأي مشاريع تقام على النهر المشترك لأن التأثيرات التي قد تنتج من هذه المشاريع قد تمتد لكل الدول المشاطئة الأخرى فمشاريع أثيوبيا على النيل قد تؤثر سلباً على السودان ومصر، وكذلك قد تؤثر مشاريع مصر والسودان على أثيوبيا لأن هذه المشاريع ستساعد مصر والسودان على إستعمال مزيد من المياه وستقوم مصر والسودان بالإدعاء لاحقاً بأن هذه المياه أصبحت حقوقاً

ونقطة أخرى تخص تعديل اتفاقية الإطار التعاوني فيبينما ترى مصر والسودان أن التعديل يجب أن يتم بموافقة كل الدول أو بالأغلبية على أن تشمل هذه الأغلبية مصر والسودان، تصر الدول الأخرى على أن يتم التعديل بالأغلبية دون تحديد أي دول ضمن هذه الأغلبية.

من هذا العرض نرى أن نقاط الخلاف كبيرة وجوهرية لذلك إنهار إجتماع كينشاسا في مايو عام ٢٠٠٩ ولم تنجح المفاوضات المكثفة التي تمت خلال الأثني شهر الألاحقة ولا إجتماعات الإسكندرية وشرم الشيخ في حل هذه الخلافات أو حتى تضيق الهوة بين الأطراف وبعد إنهار المفاوضات قامت أثيوبيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا في ١٤ مايو ٢٠١٠ بالتوقيع على الاتفاقية ولحقت بهم كينيا في ٢٠ مايو ٢٠١٠ ولم توقع بوروندي والكونغو على الاتفاقية كما كان متوقعا في ذلك الوقت وبما أن الاتفاقية تحتاج إلى تصديق ست دول فقد اتضح جليا وقتها ضعف قدرة الدول الخمس في تحريك الاتفاقية وإدخالها حيز التنفيذ من هنا تظهر أهمية توقيع دولة بوروندي.

وأريتريا ليست عضواً في مبادرة حوض النيل وبالتالي لا يتوقع منها أن مصر والسودان يحتاجان أن يتعاملا بروية وحكمة وحنكة إزاء هذه التطورات، فكما ذكرنا آنفاً فإن المشكلة الكبرى التي تواجه دول حوض النيل هي الإيراد الضعيف للنهر وعليه فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه نهر النيل ودول حوضه هو موازنة الإستعمالات القائمة لمصر والسودان بالإحتياجات المشروعة والمعقولة للدول المشاطئة الأخرى (وهي إحتياجات محدودة وقد اعترفت بها مصر والسودان نفسيهما في إتفاقية ١٩٥٩) وهذا بدوره سيتطلب زيادة مياه النيل، كما أن هذه الزيادة سواء كانت من حصاد

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

المياه في دول المنبع أو مستنقعات جنوب السودان أو من نهر الكونغو أو حتى من ترشيد الإستهلاك فإنها تحتاج إلى التعاون التام بين دول الحوض جميعاً، وإلى تعاون دول أخرى خارج حوض النيل حيث أن التعاون هو الركيزة الأساسية التي تقوم عليها إدارة وحماية وتنمية مياه الأحواض المشتركة.

٤. تراجع حصة الفرد إلى نصف معدل الفقر المائي عام ٢٠٢٥

لقد تسببت الزيادة السكانية المطردة، بالفعل في زيادة الطلب على المياه بشكل كبير، مما أدى لتدنى نصيب الفرد من المياه إلى أقل من حد الفقر المائي الذي يقدر بألف متر مكعب سنوياً، حيث بلغ في عام ٢٠٠٧ نحو ٧٤٠ متراً مكعباً، بعدما كان عام ١٩٥٩ يقدر بنحو ١٨٩٣ وتناقص تدريجياً إلى ٩٣٦ متراً مكعباً عام ٩٦.

كما أن زيادة المساحة الزراعية تسببت في نقص نصيب الفرد من المياه، حيث زادت من ٥،٨ مليون فدان عام ١٩٨٠ إلى ثمانية ملايين فدان عام ٩٧، إضافة لمشروعات الدولة للتوسع الزراعى واستصلاح ٣،٤ مليون فدان بحلول عام ٢٠١٧ والذي يضيف إلى الرقعة الزراعية ما يزيد على مليون فدان بتوشكى وترعة السلام وحدهما.

والموقف المائي الحالى يشهد زيادة الاحتياجات المائية لقطاع الصناعة تقدر بنحو ٢،٢ مليار متر مكعب سنوياً، ومن المتوقع أن تصل إلى ٤،٢ عام ٢٠١٧.

٥. استنزاف المياه الجوفية

وفي الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على المياه اتجهت العديد من الدول إلى زيادة استخراج المياه الجوفية، وتشير عديد من التقديرات إلى تناقص المعروض المائي في كثير من تلك الدول، والأقاليم مثل بعض أجزاء

الصين والهند وغرب آسيا ، ودول الاتحاد السوفيتي السابق ، والولايات الغربية الأمريكية ووفق رأي الدكتور برون عن أحد الولايات الهندية تامل نادو التي يزيد عدد سكانها عن ٦٢ مليون نسمة تنتشر الآبار الجافة في كل مكان لاستنزاف المياه الجوفية والحال كذلك في إيران التي تضخ بمتوسط خمسة مليارات متراً من المياه سنوياً من مياهاها الجوفية، والذي أوجد ما يمكن أن نطلق عليه لاجئي المياه الذين يهاجرون من مناطق الفقر المائي، التي تجف آبارها وتتناقص كمية المياه المستخرجة من الآبار الجوفية إلى مناطق ذات وفرة مائية.

٦- التصحر

تعد ظاهرة التصحر من المشاكل الهامة وذات آثار سلبية لعدد كبير من دول العالم وخاصة الدول الواقعة في ظروف مناخية جافة وشبه جافة وشبه رطبة والتصحر هو تدهور الأرض في المناطق السابقة الناتجة عن عوامل مختلفة منها التغيرات المناخية والأنشطة البشرية حيث بدأ التوازن البيئي الطبيعي يعاني الاختلال من خلال سوء الاستثمار للموارد الطبيعية ، وإلى حد أقل بكثير بسبب التغيرات الطبيعية التي طرأت على الظروف المناخية وفي فترة ما بعد الثمانيات بدأت ظاهرة التصحر بالتفاقم وتعاضمت آثاره السلبية على كافة الأصعدة البيئية الاجتماعية والاقتصادية ويعود بشكل أساسي إلى الزيادة الكبيرة لعدد السكان وزيادة الطلب على الغذاء توجد هنالك أسباب تعزى إلى نشأة هذه الظاهرة.

أسباب ناتجة عن الظروف الطبيعي :-

ويقصد بالأسباب الطبيعية التغيرات المناخية التي حدثت خلال فترات زمنية مختلفة خلال العصور الجيولوجية القديمة .

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

أما التغيرات المناخية الحديثة يقصد بها تلك التي حدثت في الماضي القريب من حوالي عشرة آلاف سنة وتوجد صفات لهذه التغيرات المناخية منها:-

- تكرر فترات الجفاف.
- التباين الكبير في كمية الهطول السنوي وتوزيعه .
- سيادة الرياح القارية على الرياح البحرية.
- الفرق بين المدى الحراري اليومي .

أسباب ناتجة عن النشاط الإنساني :-

ويمكن أن تعود هذه الزيادة في السكان إلى ظهور أنشطة إنسانية كثيرة تؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من المواد الغذائية المتوفرة وتؤدي إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي منها الامتداد العمراني على حساب المناطق الزراعية وزيادة مطردة في أعداد المواشي بالإضافة إلى زيادة المنشآت الصناعية الضخمة والقيام بتجارب نووية وكيميائية مضرّة بالبيئة الطبيعية.

ويساعد كذلك على تدهور الموارد الطبيعي وتدهور الغطاء النباتي تدهور الأراضي وبالتالي إلى خسارة التربة الزراعية وكنتيجة لهذه العوامل يمكن أن نميز مجموعات التدهور أو التصحر إلى عدد من العمليات وهي باختصار:-

- التدهور بفعل تعرية الرياح.
- التدهور بفعل التعرية المائية.
- التدهور الفيزيائي.
- التدهور الكيميائي.

٧. إيران تحرض دول حوض النيل ضد مصر.

كشفت مصادر إيرانية النقاب عن مخطط إيراني لتحريض دول حوض النيل على مصر، وذلك من خلال تذكية الخلافات القائمة بينهم على مياه النهر.

ونقلت صحيفة السياسة عن مصادر وصفتها بشديدة السرية أن النظام الإيراني انتهى من إعداد تقرير مفصل حول الخلاف الذي نشب بين مصر ودول حوض النيل بشأن تقاسم مياه النهر وإمكانية استغلال هذه الخلافات لتثبيت أقدام طهران في الدول الأفريقية التي تعتبر الساحة الخلفية لمصر.

والتقرير الذي أعده خبراء إيرانيون في مجال المياه والعلاقات الدولية والقضاء الدولي تطرق إلى موضوع تقاسم المياه بين دول حوض النيل الذي تم التوقيع عليه في عام ١٩٢٩ والاتفاق المرفق به من عام ١٩٥٩ المعروفين باسم Nile Treaty واللذين تم التوقيع عليهما بين بريطانيا (التي كانت متدبة على عدد من الدول الأفريقية) وبين مصر وما زالا حتى اليوم ملزمين لأثيوبيا والسودان وكينيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا وبوروندي والكونغو ويعطيان لمصر الحق في استغلال ٦٥٪ من مياه نهر النيل كما يعطيها حق النقد على أي استخدام لمياه النهر قد يؤثر سلباً على الكمية التي تصلها منه.

وقبل انتهاء مناقشة التقرير اتخذت طهران قراراً بفتح ساحة أفريقيا وتخصيص موارد مادية وسياسية للضغط على دول حوض النيل التسعة للاعتراض على اتفاق عام ١٩٢٩ والمطالبة بتعديله بحيث

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

يعطي لهذه الدول حصة أكبر مما أعطاه لها هذا الاتفاق حتى الآن والحجة الرئيسية التي يعمل الإيرانيون على طرحها في هذا المجال هي أن مياه الأنهار التي ترشد نهر النيل تعتبر موارد طبيعية وللدول حق تملكها واستغلالها وبيعها للآخرين.

وتوقع التقرير الإيراني أن تواجه مصر بعد أقل من عشر سنوات أي في عام ٢٠١٧ أزمة مياه حيث لن تملك ما يزيد على ٧١ مليار متر مكعب من المياه فيما ستبلغ احتياجاتها ٨٦ مليار متر مكعب وذكرت التقارير أن إيران تنسق نشاطها في أفريقيا مع كبار المسؤولين الأفارقة الذين تعتبرهم طهران حلفاءها الرئيسيين في القارة السمراء وموطئ قدم ثابت لها تتمكن من خلاله من تنفيذ مآربها هناك.

وتحاول إيران بشتى الطرق إحراج القاهرة عن طريق تصويرها كالمستفيدة الوحيدة من مياه النيل وتذكي من وراء الكواليس الحملة الإعلامية التي تطعن في أحقية مصر في مياه النيل وتدعي أحقية باقي دول الحوض للحصول على حصتها من هذه المياه والمصادر الإيرانية أفادت بأن النظام الإيراني يحاول تسويق دعاية رخيصة حول قيام مصر ببيع مياه النيل لإسرائيل كما كشف مهتمون بالشأن الإسرائيلي والإيراني، أن كلاً من إيران وإسرائيل يستخدمان نفس وسائل الاختراق في الدول الأفريقية عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية رغم اختلاف دوافع كلا الدولتين وأكد الدكتور عماد جاد رئيس تحرير مختارات إسرائيلية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية أن المساعدات الخارجية التي تقدمها بعض الدول في صورة منح ليست سوى أداة من أدوات السياسة لتلك الدول وقد أكد السفير أحمد حجاج الأمين العام للجمعية الأفريقية، أنه لاحظ أثناء عمله سفيراً لمصر في كينيا نشاط إيران المتزايد عن طريق بعض المؤسسات

الخيرية الإيرانية من خلال تقديم منح للطلاب الكينيين للدراسة في طهران.

ونفس الأنشطة التي تمارسها إيران في السودان تمارسها في تنزانيا تم توقيع أربع اتفاقيات في مجالي التجارة والزراعة ووعد تلقته تنزانيا من المسؤولين الإيرانيين بالمزيد من الدعم المالي والقضائي لفتح ملف اتفاقية عام ١٩٢٩ كما اقترح تمويل مشروع لضخ المياه من مصادر النيل على غرار مشروع بحيرة فيكتوريا الذي تم تدشينه في عام ٢٠٠٤

ونفس الأنشطة تمارسها في عدة دول أخرى منها أوغندا حيث بدأت إيران تعمل على دفع أوغندا لتحريك المشروع والتي طرحتها الأخيرة في عام ٢٠٠٤ لمطالبة مصر بدفع مقابل مالي للمياه التي تستخدمها ويعمل محامون إيرانيون متخصصون في القضاء الدولي على إعداد مذكرة قضائية تدعم الطلب الأوغندي واقترحوا على المسؤولين هناك رفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية لمطالبة مصر بالتعويض عن الخسائر التي تكبدتها أوغندا جراء اتفاق ١٩٢٩.

وسبق أن أكد خبراء سياسيون مصريون ودوليون على أن التحركات الإيرانية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، والتي زادت في الآونة الأخيرة، تهدد أمن مصر فقد قال رئيس المركز الدولي للدراسات السياسية والمستقبلية إن التحركات الإيرانية تفرض تحديات على مصر وعلى دول المنطقة حيث أن أفريقيا هي عمق إستراتيجي لمصر يمتلئ بالمصالح الوطنية المصرية.

وأن هذه التحركات لا تستهدف فقط زيادة نفوذها في القارة، ولكن التأثير على المصالح المصرية في قارة أفريقيا، وخاصةً ما يحدث في شرق

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

أفريقيا والقرن الأفريقي باعتبارها دولة مطلة على البحر الأحمر ودولة ذات مصالح مائية مع دول منابع النيل ومثل هذا الأمر يمثل تحدياً مباشراً للمصالح المصرية والعربية والأمن الإقليمي عامة.

وقال المدير التنفيذي للمركز الدولي للدراسات السياسية والمستقبلية إن الأنشطة الاستخباراتية والعسكرية الإيرانية على حدود العالم العربي تثير القلق الشديد، إذ أن تلك الأنشطة لم تعد خافية والحضور الإيراني في المنطقة يتزايد، وتتمتع بتسهيلات هامة في ميناء عصب المثل على باب المندب مع زيادة التعاون مع أريتريا.

والأخطر ما ذكره الدكتور حامد ربيع في كتابه الأمن القومي العربي من أن إسرائيل تقوم بأبحاث وتجارب حول سلسلة جبال تفصل نهر النيل عن نهر النيجر فإذا أمكن تفجير هذه الجبال بقبلة هيدروجينية قد يتحول مجري نهر النيل إلى نهر النيجر ويعلق هو علي ذلك فيقول حتى وإن كانت المشروعتبدو خيالية لكن ماذا نحن فاعلين لمواجهة هذه الأخطار؟!

٨ ارتفاع منسوب مياه المتوسط يهدد دلتا النيل.

قد تعرض دلتا النيل في مصر لكارثة تدمر الأراضي الزراعية وتدفع السكان إلى هجرة جماعية إذا لم يتم التصدي لمشكلة التغير المناخي الذي يتسبب في ارتفاع منسوب مياه البحر المتوسط، بحسب ما يقول الخبراء وبدأ بالفعل تآكل الأراضي وانخفاض خصوبتها بسبب الأملاح في دلتا النيل التي تمتد من القاهرة حتى البحر المتوسط ويحدها من الجانبين فرعي نهر النيل والتي كانت على مر التاريخ مخزن حبوب مصر وخلال العقد الماضي، زاد منسوب البحر ٢٠ سنتيمتراً وإذا ما ارتفع متراً إضافياً فسيؤدي ذلك إلى غرق ٢٠٪ من أراضي الدلتا وإذا ما زاد صرف النيل في البحر فقد

يتراجع المنسوب اذ يطغى الماء المالح على الشواطئ نتيجة انخفاض منسوب المياه العذبة المنصرف والناتج عن انخفاض منسوب المياه في النيل.

٩- تضاعف تعداد السكان بحلول عام ٢٠٥٠ .

القاهرة واحدة من أكبر المدن من حيث الكثافة السكانية على وجه الأرض ومن المحتمل أن يتفاقم الازدحام الذي يعاني منه السكان بالفعل إذ يتوقع ان يتضاعف تعداد سكان مصر بحلول عام ٢٠٥٠.

لذا تحرص الحكومة على تشجيع الناس على الانتقال للصحراء بالمضي قدما في خطة تتكلف ٧٠ مليار دولار لاستصلاح ٣٤ مليون فدان تقريبا من الأراضي الزراعية على مدى السنوات العشر المقبلة.

ومن الحوافز المقدمة توفير أراضي بسعر رخيص لخريجي الجامعات وكي تصبح تلك المناطق قابلة للسكن والزراعة ينبغي أن تستغل الحكومة الموارد المائية القليلة لنهر النيل نظراً لندرة هطول الأمطار على مصر.

١٠- السدود تهدد حصّة مصر

قال الدكتور مغاوري شحاته دياب -أستاذ المياه والرئيس الأسبق لجامعة المنوفية- أن إنشاء هذه السدود بكل من تنزانيا ورواندا سيؤثر بالسلب في حصّة مصر السنوية من مياه النيل، مشيراً إلى أن القاعدة العلمية تقول إن إنشاء سدود لتخزين المياه في منابع النيل سواء المنابع الإستوائية أو الحبشية يؤثر بالسلب في حصتنا المائية وأن هذه الدول أقدمت على إنشاء سدود لتخزين المياه دون موافقة مصر وإخطارها مسبقاً بهذه المشروعات المائية والوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل أقوى من الوجود المصري في هذه الدول، مضيفاً أن وجود إسرائيل في هذه الدول لا يصب إطلاقاً في خدمة المصالح المصرية، بل إن الوجود الإسرائيلي في دول الحوض يمثل

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

عامل إزعاج لمصر، مضيفاً أن إسرائيل إذا لم تنجح في الضغط علي دول الحوض لتخفيض حصة مصر السنوية من مياه النيل فإنها ستنتج علي الأقل في منع زيادة حصة مصر السنوية من مياه النيل .



وأن الأقمار الصناعية ترصد حالياً إقامة مشروعات مائية في دول حوض النيل دون علم مصر، مضيفاً أن مصر تتعامل مع هذه الأزمة من خلال غض الطرف عن بعض المشروعات المائية التي تري أنها لا تؤثر بالسلب في حصة مصر من مياه النيل، رغبة منها في احتواء دول حوض النيل.

والباحثون في مجال المياه في دول حوض النيل يشكون مر الشكوي من موقف مصر، ويتهمون مصر بأنها تحرمهم من مياه نهر النيل من وجهة نظرهم، مضيفاً أن القضاء علي هذه الصورة النمطية السلبية وغير الحقيقية لدي دول حوض النيل عن مصر لن يتحقق إلا من خلال تخطي مرحلة الكلام الحالية إلي مرحلة الفعل وتنقسم هذه المرحلة إلي شقين الأول وهو تنفيذ مصر عدداً من المشروعات المائية بدول الحوض لخدمة شعوبها، أما الشق الثاني فيتمثل في تقوية مصر لوجودها في دول حوض النيل، خاصة

وأن الوجود الإسرائيلي أقوى منه.

بعد السرد السابق الذكر والذي تعتبر كل نقطة منه مدعاه وحدها للبحث عن بديل يمكن من خلاله تعويض احتياجات مصر من الماء نذكر هذه النقاط في شكل أجمالي وهى :

١. التهديد الأثيوبي لحصة مصر في مياه النيل.
٢. الأطماع الإسرائيلية في المياه المصرية.
٣. تداعيات توقيع دولة بوروندي على اتفاقية عنتيبي.
٤. تراجع حصة الفرد إلى نصف معدل الفقر المائى عام ٢٠٢٥ .
٥. استنزاف المياه الجوفية .
٦. التصحر .
٧. إيران تحرض دول حوض النيل ضد مصر.
٨. ارتفاع منسوب مياه المتوسط يهدد دلتا النيل .
٩. تضاعف تعداد السكان بحلول عام ٢٠٥٠ .
١٠. السدود تهدد حصة مصر.

ثانياً دوافع الكونغو

إن ما يدفع الكونغو إلى قبول هذه المشروع هو حجم الفائدة التى تعود عليها ونختصرها فيما يلى :

١. التقارير تؤكد أن كثرة ووفرة مياه هذا النهر العملاق وقصر طوله يسبب بعض المستنقعات في هذه الدول وما يليها من أمراض ثم إن مياه هذا النهر تذهب معظمها إلى المحيط الأطلسي ولا يستفيد منها أحد وأن تقليل المياه في روافد هذا النهر سوف تخلق مقاطعات زراعية صالحه كمصدر غذائي طيب لصالح الدولتين وسوف تتحقق

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

الاستفادة من مياه هذا العملاق الذي يصل طوله ٤٧٠٠ كيلومتر وتصل كمية المياه به إلى ١٩٠٠ مليار متر مكعب سنوياً يضيع منها ثلاثة أرباعها في المحيط الأطلسي في حين أن نهر النيل بكل عظمته لا تتجاوز كمية المياه به ١٦٠٠ مليار متر مكعب يتنازع عليها شعوب عديدة علي امتداد مجراه.

٢. إمكان توليد طاقة كهربائية تبلغ ٣٠٠ تريليون وات في الساعة وهي تكفي لإنارة قارة أفريقيا، حيث أن الكونغو تصنف علي أن لديها سدس قدرات الطاقة الكهرومائية في العالم لتوليد المياه من المساقط المائية.

٣. أن تنفيذ المشروع سوف يتضمن إنشاء شبكة طرق والمسارات التي يمكن من خلالها ربط الإسكندرية بكيب تاون لربط شعوب القارة الأفريقية من أقصى شمالها إلى أقصى جنوبها من خلال خط سكك حديدية.

٤. استخدام المياه التي يتم توفيرها من هدر مياه نهر الكونغو في خطط التنمية في البلدان الثلاثة مصر والسودان والكونغو .

٥. تحرص الكونغو على استمرار علاقتها بمصر نظراً لحجم ووزن مصر في أفريقيا وللمنح التي تمنحها مصر لها على المستوى العلمى والتدريبي خاصة وأن الكونغو ٩٥٪ من سكانها مسيحيون وهناك خلاف عقائدى بين المسيحيين واليهود على عكس التقارب بين المسلمين والمسيحيين قال تعالى (ولتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود ولتجدن أقربهم الى الذين آمنوا مودة ورحمة الذين قالوا إنا نصارى) صدق الله العظيم .

الفصل الثاني محفزات المشروع

مهما بلغت درجة المنافع التي تعود على أى دولة فان المنافع هى فقط أحد المحفزات لأى فكرة لذلك لابد من وجود محفزات تدفع الدول الى الإسراع بتنفيذ الأفكار وبالنسبة لهذه المشروع عفهنالك بعض المحفزات بالإضافة الى العوامل التى ذكرت من قبل والتى تدفع كل من مصر والكونغو الى تنفيذ المشروع ومنها .

النهر بدون تكاليف

من خلال التصور الرائع لامتداد أنهار عبر الصحاري السودانية والمصرية والليبية والتشادية يثور تساؤل مهم من سوف يدفع فاتورة تكاليف حفر هذه الأنهار التى تمتد آلاف من الكيلو مترات ؟.

والإجابة الكارثة كما يشرح د.البهي عيسوي أن العلماء يتصورون أن المياه سوف تتدفق من خلال الأودية القديمة المطمورة بالرمال وتزيح الرمال خلال تدفقها لتعيد إلى المجري مساره القديم دون حاجة إلى تدخل بشري أو انفاق علي حفريات وعند هذه الاجابة مع الصور المذهلة والآراء العلمية المطروحة الآن فإن ثمة مطلباً قومياً إلى رئيس وزراء مصر وكان اهتمامه الأول مياه النهر أن ينقل إلى المواطنين كل ما يتعلق بالمشروع من آمال وحقائق قد تغير صورة الحياة فوق هذه الدول التى تفتقر الآن إلى نقطة الماء والتي تحيطها المخاوف من حروب قد يسببها التنزع علي المياه.

التعاون بين البلدين (مصر والكونغو)

التعاون الفنى

من منطلق تعزيز التعاون الدائم مع دول حوض النيل بصفة عامة

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

ودولة الكونغو الديمقراطية بصفة خاصة وقع وزير الموارد المائية والرى، وسفيرة الكونغو الديمقراطية بالقاهرة بروتوكول التعاون الفني لتنفيذ مشروع الادارة المتكاملة للموارد المائية وذلك من منطلق حرص مصر على التنمية والتكامل مع دول حوض النيل رغم الظروف الاقتصادية الراهنة.

وقد تلقى وزير الموارد المائية والرى تقريراً من رئيس قطاع مياه النيل فور عودته من زياره جمهورية الكونغو الديمقراطية التي بحثت تعزيز التعاون الفني في مجال الموارد المائية مع الكونغو وبحث سبل الاستفادة من الموارد المائية بشكل عام لتلبية الاحتياجات المائية.

والتقرير تناول نتائج المحادثات التي جرت بخصوص التعاون الفني بين البلدين لتفعيل المنحة المصرية للكونغو التي وقعت مارس الماضي بين وزارتي المياه في البلدين لإدارة الموارد المائية واشتملت أجندة الاجتماعات على وضع الخطط التنفيذية وبرامج العمل الخاصة بتنفيذ البروتوكول في مجالات التدريب وبناء القدرات وحفر الآبار الجوفية والتنبؤ بالفيضان ودراسات جدوى السدود متعددة الأغراض وتبادل الخبرات في مجال الزراعة والرى.

وتم الاتفاق علي نقل الخبرات المتراكمة لمصر خلال إدارتها لمواردها المائية المحدودة جداً عن طريق إعادة إستخدام مياه الصرف الزراعى والصحى وتحلية مياه البحر وإتخاذ التدابير اللازمة لمقابلة التغيرات المناخية والتي ستؤدى إلى إرتفاع سطح البحر وتأثيره على الدلتا والبحث عن حلول غير تقليدية لحل أزمة المياه بمصر.

كما تم الاتفاق علي تحديد الأولويات في الفترة القادمة خلال السنة المالية الحالية وتمثلت في إنشاء مركز للتنبؤ وبناء القدرات وعمل دراسات بخصوص إنشاء الآبار الجوفية وتحديد مساحة ٢٥٠ فدانا بمنطقة كينشاسا

لإنشاء مزرعة نموذجية بأحدث نظم الري على أن يقوم بتشغيلها فلاحين من مصر والكونغو مع الخبراء المصريين بهدف نقل الخبرات المصرية للكونغو.

والجانب المصري طلب من الجانب الكونغولي تحديد أماكن الآبار الجوفية والبيانات الهيدرولوجية الخاصة بهذه المناطق كما تم الاتفاق على أن يكون الاجتماع القادم بالقاهرة خلال شهر ديسمبر ولقد أشاد الجانب الكونغولي بدعم مصر لإنشاء سد أنجا لحل مشكلة الطاقة في البلدين وحرص مصر على مساندة الكونغو لتعظيم مواردهم المائية.

مشاركة مصر في إنشاء سد أنجا

جددت الكونغو دعوتها لمصر للمشاركة بخبراتها في بناء سد أنجا الكبير، الذي يوفر كميات ضخمة من الطاقة والكهرباء من شأنها أن تغطي احتياجات مصر والقارة الأفريقية وتصدر للخارج، خاصة لأوروبا وبما يعود بالنفع على البلدين إن قضية مشاركة مصر في سد أنجا تم تناولها خلال اجتماع اللجنة المشتركة بين البلدين، حيث جدد الجانب الكونغولي دعوته لمصر مرات عديدة للمشاركة في بناء هذا السد الكبير، وهو موجود في القسم الغربي من جمهورية الكونغو على اضخم منحدرات مائية في العالم ويستخدم هذا السد لتوليد الطاقة الكهربائية فهو يستفيد من تدفق مياه نهر الكونغو الذي تبلغ درجة انحداره ٩٦ متر وبمعدل تدفق يساوي ٤٢٤٧٦ متر مكعب / ثانية حيث توجد دراسة للربط بينه وبين السد العالي مستقبلاً ووفقاً لتقارير ودراسات حكومة الكونغو الديمقراطية فإن هذا السد من شأنه أن يوفر نحو ٤٤ ألف ميغاوات من الكهرباء والطاقة تغطي احتياجاتها وكل مشروعاتها للتنمية المحلية إلى جانب سد العجز للكهرباء والطاقة في مصر وتصدير الفائض لدول المنطقة والقارة الأوروبية.

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

وقد جرت محادثات في هذا الشأن أيضا بين وزارة الكهرباء والطاقة في مصر مع نظيرتها الكونغولية لاماكن الربط بين البلدين، والاستفادة من الفائض الذي سيوفره بناء سد انجا مما يسهم في سد عجز الطاقة بمصر من جانب، وتوفير العملات الصعبة من جراء تصدير الفائض للخارج بالمنطقة، بما فيها الدول العربية والأفريقية ودول القارة الأوروبية ويجري حاليا دراسة تنفيذ مشروعات للتعاون بين دول حوض النيل باستثمارات تصل إلى ١١ مليار دولار.

مشروعات مشتركة في مجال الموارد المائية

رحبت مصر بالتعاون الشامل مع دولة الكونغو في مجالات الإدارة المتكاملة للموارد المائية وإدراجها ضمن مذكرة التفاهم المتوقع التوقيع عليها قريبا، وقد اتفق الجانبان المصري والكونغولي علي تشكيل لجنة فنية مشتركة في إطار الاجتماعات الفنية التحضيرية للدورة الخامسة للجنة المشتركة بين مصر ودولة الكونغو الديمقراطية يأتي ذلك ضمن برنامج تنفذه وزارة الموارد المائية والري لتفعيل التعاون مع دول حوض النيل وكان ذلك خلال لقاء وزير الموارد المائية والري ووزير التعاون الدولي بدولة الكونغو .

كما تم دراسة مقترح مذكرة تفاهم بين الجانبين بشأن التعاون الإيجابي وتقديم المساعدات الفنية وتبادل الخبرات بين مصر والكونغو في العديد من المجالات المرتبطة بتنمية وإدارة الموارد المائية وفي مقدمتها آليات تقييم الموارد المائية والتعرف علي الامكانيات المتاحة لها وتحديث خطط الإدارة المتكاملة للمياه، علاوة علي تقديم الدعم الفني للتعرف علي هيدرولوجية حوض نهر الكونغو، وتحديث جميع الدراسات ذات الصلة، وكذلك إعداد الدراسات الهيدرولوجية للمياه السطحية والجوفية والأراضي الرطبة ومناقشة

سبل تقديم الدعم الفني وصياغة برامج التوعية البيئية للحفاظ علي نوعية المياه والحد من التلوث، بالاضافة إلي بحث محاور مراقبة وتقييم نوعية المياه السطحية والجوفية واعداد الدراسات الجيوفيزيكية في هذا الشأن، ودراسة امكانية حفر وصيانة العديد من الآبار الجوفية وتدريب وبناء القدرات للكوادر الكونغولية في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية .

التعاون الاستثماري والتجاري بين البلدين

تسعى وزارة التعاون الدولي في مصر بالتعاون مع الوزارات المعنية في الكونغو الى ارساء أطر التعاون في ضوء ما تشهده العلاقات الثنائية من نمو ملحوظ في الفترة الأخيرة مما يستوجب أهمية العمل علي تحقيق تطور ملموس في جميع مجالات التعاون المشترك.

وقد تناولت الاجتماعات بين الجانبين بحث سبل دعم وتنمية التعاون بين البلدين في العديد من القطاعات الحيوية علي رأسها التعاون في مجال الزراعة والكهرباء والتجارة والنقل من خلال السعي لانشاء خطوط ملاحية منتظمة ومباشرة بين البلدين بما يساهم في تنمية حركة التجارة والاستثمار بين البلدين والتعاون في مجال الصحة والدواء من خلال توفير الاطباء والفنيين وفقا لطلب الجانب الكونغولي وتسريع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل تسجيل الدواء في الكونغو خاصة في ضوء الميزة التنافسية للمنتج الدوائي المصري من حيث الجودة والسعر والتعاون في مجال البترول والغاز الطبيعي من خلال بحث مشروع استكشاف غاز الميثان من بحيرة كيفو والتعاون في مجال الخدمات المالية بما في ذلك إجراء التعديلات اللازمة علي الاتفاقية الثنائية لتجنب الازدواج الضريبي الموقعة عام ١٩٩٨ في ضوء التطورات الاقتصادية والتشريعات الضريبية في البلدين.

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

وهناك موضوع آخر علي جانب كبير من الأهمية وهو ما يتعلق بالتعاون والتنسيق بين الجهات المعنية في البلدين حول الوصول إلي نتائج ايجابية علي صعيد المشروعات الكبرى السابق طرحها للتعاون بين البلدين في مجال الكهرباء والطاقة كمشروع الربط الكهربائي بين سدي انجا واسوان والمياه مثل مشروع إدارة مياه حوض نهر الكونجو وكلا المشروعين يحتاج إلي تنشيط الاتصالات بشأنه ودراسة كيفية تدبير التمويل اللازم لهما دوليا واقليميا.

وستركز الاجتماعات علي دعم وتنمية دور مؤسسات مجتمع الأعمال في البلدين لاقامة مشروعات استثمارية مشتركة في المجالات الواعدة في البلدين والعمل علي تذليل العقبات التي تواجه القطاع الخاص في البلدين وتأسيس قاعدة بيانات ومعلومات تجارية واقتصادية واستثمارية متخصصة في مختلف القطاعات وكذلك تشجيع تنظيم الأحداث المشتركة في البلدين وخاصة مجالات انتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والطاقة في الكونغو الديمقراطية والصناعات التعدينية والبتروكيماويات والأخشاب والسياحة والتشيد والبناء وقد تم الاتفاق بين الشركة الوطنية للكهرباء والكونغولية وإحدى شركات القطاع الخاص المصري والرائدة في مجال الكهرباء والطاقة علي مشروع إعادة تأهيل شبكات الكهرباء الارضية في كينشاسا بقيمة نحو ٥٢ مليون دولار وسوف يتم التوقيع علي مذكرة تفاهم بين الشركتين في هذا الشأن في كينشاسا فضلاً عن انشاء مصنع مشترك لعدادات قياس الطاقة الكهربائية التي تعمل بنظام الدفع المقدم ومصنع لانتاج اللبمبات الموفرة للطاقة.

وسوف تشهد عمليات التباحث بين البلدين عدد من الوثائق تغطي مختلف مجالات التعاون بين البلدين أهمها التجارة والسياحة والمعارض

والتعاون العلمي والتكنولوجي فضلا عن التعاون في مجال الري والنقل الجوي والشؤون الاجتماعية.

شراكة مصرية كونغولية في مشروعات الكهرباء

تمت مناقشة الفرص المتاحة أمام الشركات المصرية العاملة في مجالات الكهرباء والطاقة للاستثمار وتنفيذ مشروعات كهرباء في الكونغو وتشجيع انشاء شركات مشتركة في مجال تصنيع وتوريد المعدات الكهربائية.

ربط كهربائي بين سدي إنجا وأسوان

اتفقت مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية علي تنفيذ مشروعات محطات إنتاج كهرباء مائية والاستعانة بالخبرات المصرية في تطوير المحطات القائمة بالكونغو وتوسيع شبكات توزيع الكهرباء وإنارة الريف وتدريب الكوادر البشرية الكونغولية في مختلف مجالات الكهرباء.

الباب الثالث

إسرائيل والكونغو ومصر

الفصل الأول

الكونغو وإسرائيل

التغلغل الاسرائيلي في أفريقيا يستهدف مصر ومستقبل أجيالها، وضربها في قلبها أي مياه نيلها، والمحير أن الحكومة المصرية منشغلة عن ذلك بقضايا اقل أهمية والمحللون الافارقة يقولون أن إسرائيل تعرض عليهم خبرات زراعية، ووعوداً بمساعدتهم للحصول على منح مالية أمريكية وأوروبية لما لها من نفوذ كبير هناك، وفوق هذا وذاك أسلحة حديثة ومتطورة وخبراء يتولون تدريب جيوشهم على حروب العصابات، فماذا عند العرب لكي يقدموه غير الفساد والتخلف والهزائم؟.

ورجال الأعمال المصريون غائبون وتل أيب تلعب على الزراعة والدعم العسكري لأوغندا وتلعب مصر على النشاط التجاري وتحركات الخارجية حيث هناك تواجد إسرائيلي ضخم في دول حوض النيل مقارنة بالتواجد المصري، مع غياب واضح لرجال الأعمال المصريين في دعم التواجد المصري الرسمي بهذه الدول مقارنة برجال الأعمال الإسرائيليين، لكن الدبلوماسية المصرية متفوقة على

إسرائيل في أنشطتها داخل هذه الدول ولم تشهد الفترة الماضية أي نشاط علني لإسرائيل على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي، حيث يرجع آخر نشاط لها إلى الزيارة غير المعلنة للسفير الإسرائيلي غير المقيم في كينشاسا جاك ريفيه في الفترة من ١٠ إلى ١٤ فبراير ٢٠١٠ والتي قام خلالها بمقابلة بعض المسؤولين الكونغوليين منهم نائب وزير الخارجية وسكرتير عام كل من وزارة الصحة والزراعة والبحث العلمي، وذلك بهدف نقل رغبة إسرائيل في شراء قطعة أرض لبناء السفارة الإسرائيلية في العاصمة

كينشاسا، وبحث فرص عقد دورات تدريبية للأطباء والمهندسين الزراعيين الكونغوليين في إسرائيل، ومناقشة استعداد إسرائيل لمد الجيش الكونغولي ببعض المواد اللوجيستية.

ومن الناحية الاقتصادية يلعب النفوذ اليهودي دوراً هاماً في اقتصاد الكونغو، حيث يسيطر رجال أعمال يهود إسرائيليين إلى جانب بعض أعضاء الجالية اللبنانية الشيعية في الكونغو على معظم تجارة الماس. العلاقات الاسرائيلية الأفريقية وأثرها على ومصر.

إن قراءة متأنية لكتاب إسرائيل إلى أين؟ الذي ألفه ناحوم جولد مان - رئيس المنظمة الصهيونية العالمية بين عامي ١٩٥٦، ١٩٦٨ - والصادر في يونيو ١٩٧٥ قد تكشف لنا طبيعة وأبعاد الدور الإسرائيلي في أفريقيا، يقول جولد مان أكد كل المفكرين الآخرين والآباء المؤسسين للصهيونية على الصفة الإنسانية والكونية لهذه الدولة، وبالقدر نفسه على صفتها الوطنية والخاصة، ولم يقم طموح هؤلاء المحرّكين الأيديولوجيين للحركة الصهيونية على إيجاد أرض غالبيتها من اليهود فقط، حيث يصبح اليهود أسياد مصيرهم، بل استخدام هذه البقعة لتطبيق الأفكار الأساسية في التاريخ اليهودي ويضيف جولد مان أن الخطر الكبير الذي تقع فيه إسرائيل هو نسيان صفتها الفريدة؛ إذ أنشئت في محاولة لخلق دولة وحيدة من نوعها فمن المؤكد أن دولة إسرائيل لا يمكن أن تبقى إلا إذا شكّلت ظاهرة لا مثيل لها في العالم، ويرفض جولد مان أية محاولة لجمع كل يهود الشتات في داخل دولة إسرائيل لأن لهم مهمة خارج إسرائيل قائلاً: ما يمكن تسميته تطبيع الحياة اليهودية، لن يكون بإلغاء الشتات وجمع الشعب بأكمله على أرضه، بل نوعاً من الحياة المركبة من إسرائيل في الوسط، والمناطق المتاخمة على السواء، وأحدهما مرتبط بالآخر، ويمثلان معاً الشعب الموحد نفسه،

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

ويؤكد جولدمان أن حل مشكلة العلاقة بين إسرائيل والدياسبورا يبقى للشعب اليهودي مهمة فريدة لا مثيل لها في الزمن الحاضر ولا في الماضي ويتّضح مما تقدم عدة حقائق نذكر منها:

■ الاستمرار في تأكيد الصفة العنصرية والاستعمارية للكيان الصهيوني وللشعب اليهودي، يظهر ذلك من التأكيد على الصفة الكونية للدولة، وعلى الصفة الفريدة لها وعلى كونها دولة وحيدة من نوعها، وأنها تشكّل ظاهرة لا مثيل لها في العالم، وأن للشعب اليهودي مهمة فريدة لا مثيل لها.

■ الإصرار على انتهاك سيادة الدول الأخرى، بزعم أن اليهود أينما وجدوا يشكلون جزءاً من الشعب اليهودي، وأن ولاءهم لدولة إسرائيل يتوازي - إن لم يكن يجب - مع ولائهم للدول التي يعيشون فيها، مع التأكيد على استمرار قطاع كبير من يهود الشتات خارج أرض إسرائيل في رفض واضح لمبدأ حق تقرير المصير بالمفهوم الحديث حيث يعبر عن حق كل أمة أن يكون لها دولة فالشعب اليهودي أينما وجد يشكل أمة تعمل بتوجيه من المركز الإسرائيلي.

■ رغم رغبة القادة الصهيينة في تجمع الشعب اليهودي في إسرائيل، إلا أن الخوف من نتائج هذا التجميع تبدو واضحة، خوفاً من توجيه ضربة عسكرية لكل الشعب اليهودي المتجمع في إسرائيل، وخوفاً من فقدان التأثير على سياسات الدول المتواجد فيها يهود الشتات، وخوفاً من فقدان مصادر التمويل الخارجية.

وهكذا يتضح أن مفكري الصهيينة قد أثروا التركيز على فكرة المركز الإسرائيلي الذي يتم فيه تجميع بعض اليهود لتأهيلهم، ثم إعادة نشرهم للقيام بمهام خارجية لخدمة الشعب اليهودي وقد ترتب على هذه المشروع - وبلغة

العسكريين - ضرورة وجود مركز احتياطي تحسباً لضرب المركز الأصلي، أو مركز تبادلي يستخدم في حالة ضرب المركز الأصلي، حتى يظل مركز قيادة الحركة الصهيونية مؤمناً في كل الأحوال ويبدو أن منطقة شرق أفريقيا - والتي كانت مطروحة في السابق كوطن قومي لليهود تشكّل المركز الاحتياطي أو التبادلي للحركة الصهيونية، ويظهر ذلك جلياً من النشاط الإسرائيلي المكثف في المنطقة بعون أمريكي - في كل الظروف والمتغيرات، وهو نشاط استهدف في جانب كبير منه تطويق العالم العربي من الجنوب، وتقليص المد الإسلامي من على أطرافه، بالتعاون مع المسيحية العالمية، ابتداء من افتعال الصراع الموريتاني - السنغالي والتهديد بضرب القدرات العسكرية للجزائر، والتواجد العسكري الأمريكي - الصهيوني في تشاد، والمساعدات لحركة التمرد في جنوب السودان من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، ومجلس الكنائس العالمي، ثم التدخل في أحداث القرن الأفريقي لترتيب الأوضاع لصالح الإمبريالية الأمريكية والصهيونية وكل ذلك تمهيداً لتعزيز مركز تبادلي أو احتياطي آمن للحركة الصهيونية يحقق لها الأغراض الدفاعية المذكورة من جهة، والأغراض الهجومية المتمثلة في تقليص الوجود الإسلامي في أفريقيا، والتحكم في منابع مياه النيل، ومدخل البحر الأحمر من جهة ثانية.

إن مؤسس الصهيونية واصل التفكير في أفريقيا على أنها امتداد ممكن لإسرائيل أكثر من كونها وطناً لليهود، ولما كانت هناك أعداد كبيرة من اليهود الذين أرادوا الاستقرار معاً في مناطق يستطيعون فلاحتها بأنفسهم، ويسمونهم وطناً مشتركاً، فقد اعتبرت فلسطين مكاناً غير مناسب لكل اليهود الذين أرادوا الاستقرار معاً بهذه الطريقة ولذلك فإن هرتزل رأى أن شرق أفريقيا يعتبر مكاناً مناسباً للموجة الثانية من الاستعمار اليهودي لا الموجة الأولى.

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

أصبح لليهود مركز قيادة مستقل للصهيونية العالمية في أرض فلسطين، يتولى تنسيق أنشطة الجماعات اليهودية في مختلف أرجاء العالم، والتي من المتصور أن يبقى معظمها خارج إسرائيل ليتولى مهمة تعبئة التأييد السياسي والمالي لها، وإن كان ذلك لا يمنع من وجود مركز تبادلي أو احتياطي للمركز في شرق أفريقيا.

ويعود الاهتمام الإسرائيلي بالقارة الأفريقية، إلى كون إسرائيل قاعدة متقدمة للاستعمار الحديث بالمنطقة، وتقوم بدور حماية مصالح أمريكا بالمنطقة من بترول، دعم استخباراتي، ومحاربة الحركات الثورية، ودعم الأنظمة العميلة، وإنجاز صفقات سلاح مشبوهة وقد تمثلت أسباب اهتمام إسرائيل في القارة السوداء في عدة جوانب، وهي: الجانب الأمني الاستراتيجي، والجانب السياسي، والاقتصادي.

تعد إسرائيل كلاً من حوض النيل والبحر الأحمر والقرن الأفريقي، موقعاً استراتيجياً؛ حيث يمر النفط العالمي من البحر الأحمر وقناة السويس وخليج العقبة والخليج العربي والذي يتصل بأفريقيا؛ ما يعتبره الإستراتيجيون قوس الأزمات الذي يتحكم بالأمن القومي العربي عموماً ويحسم بأمور الحرب والسلم في المنطقة وتمكنت إسرائيل من عام ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٦٧ من بناء مراكز عسكرية في جزر فاطمة ودهلك وحالب على الساحل الأتري، واحتفظت بمحطات استخبارية وكوماندوز، وقطع بحرية صغيرة على تلك الجزر؛ لأنها ترى في القرن الأفريقي والبحر الأحمر، الممر الجنوبي الوحيد الذي يصلها بجنوب وشرق الكرة الأرضية وتحصد إسرائيل أرباحاً سياسية من العلاقات الدبلوماسية السياسية مع أفريقيا؛ تتمثل في كسب وقوف هذه الدول إلى جانبها في الأمم المتحدة، ولإنهاء العزلة التي فرضتها عليها الدول العربية؛ مما يحقق مكاسب سياسية تؤثر

إيجابا على مصالح إسرائيل الاقتصادية والأمنية.

كما يتمثل في التغلغل في الأسواق الأفريقية الواسعة، الأقرب إلى إسرائيل، حيث قامت إسرائيل بإنشاء شركات في أفريقيا توزعت أنشطتها على العديد من المجالات، مثل الصناعات الزراعية، وإقامة مزارع للدواجن والماشية، وإنشاء مراكز للتدريب والإرشاد الزراعي، وشركات للنقل البحري، مثل: شركة النجمة السوداء للملاحة البحرية في غانا، وشركة الأسطول البحري في ليبيريا، كما أنشأت شركات للطيران، وساهمت في بناء مطار أكرا في غانا، وأقامت أيضًا مدارس وجامعات، مثل: جامعة هيلاسيلاسي في أثيوبيا، ومستشفيات، مثل: مستشفى مصوع في أرتيريا.

وتقدر دراسات من الأمم المتحدة تورط إسرائيل في تجارة الماس والأسلحة والخدمات الأمنية، التي تشكل أهم الاستثمارات الإسرائيلية في أفريقيا؛ فهناك أكثر من ٨٠٠ شركة ومصدر إسرائيلي يعملون حالياً في جنوب أفريقيا، وقد تولت بعض الشركات الإسرائيلية المتخصصة في التنقيب عن المعادن، عمليات استخراج الماس في الكونغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسيراليون، واستغلال مناجم الحديد في ليبيريا وسيراليون، واستخراج القصدير في الكاميرون وسيراليون، والرصاص والزنك من الكونغو.

كيف تعمل إسرائيل في أفريقيا:

■ تعمل إسرائيل على تعميق الخلافات الأفريقية الأفريقية واستغلالها، كما استخدمت العديد من الوسائل لبسط سيطرتها ونفوذها في القارة الأفريقية، منها: تقديم المساعدات الإستخبارية والخدمات الأمنية والتدريبات العسكرية وتجارة السلاح؛ ففي أوائل الستينات قامت بتدريب قوات وقيادات عسكرية لبعض دول القارة دون مقابل، وقد بلغ عدد الجيوش الأفريقية التي تلقى بعض أفرادها تدريباتهم على

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

أيدى الإسرائيليين، تسعة عشر جيشاً سنة ١٩٦٧.

■ أنشأت إسرائيل ميناء عسكرياً بالقرب من ميناء مصوع، ونقاط تجسس ومحطات إنذار مبكر في أريتريا، وهناك حوالي ٦٠٠ خبير عسكري إسرائيلي في إريتريا وحدها وتشير الإحصاءات التي نشرها مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية، أن عدد الأفارقة الذين تلقوا تدريبهم في إسرائيل عام ١٩٩٧ وصل إلى نحو ٧٤٢ متدرباً، إضافة إلى ٢٤٦٣٦ أفريقياً تلقوا تدريبهم في مراكز التدريب الإسرائيلية خلال الأربعين سنة الماضية.

■ تولي إسرائيل اهتماماً كبيراً بالأشخاص الأفارقة ذوي النفوذ، ومن لهم مستقبل سياسي متوقع في بلدانهم، مثل: الراحل ميليس زناوي في أثيوبيا، وأسياسي أفورقي في أريتريا، والرئيس الكونغولي الراحل موبوتو سيسيكو، والراحل جون جارانج في جنوب السودان، ويوري موسيفيني في أوغندا.

■ تساعد إسرائيل الجماعات الإقليمية غير العربية فيها لتعزيز النزعات الانفصالية، حيث تقدم سفيريانو فولي، أحد قادة حركة التمرد في الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ١٩٦٣، للسفارة الإسرائيلية في كمبالا، وأصبح حلقة الوصل الأساسية بين الحركة وإسرائيل، وفي عهده تم التنسيق مع إسرائيل فيما يتعلق بالتدريب والتسليح، كما تم إعداد مطار اويينخ في بول لهذه الغاية، وقد أرسلت إسرائيل ممثلها للإشراف على استلام السلاح.

■ في مجال بناء السدود المائية مثلاً؛ قدمت إسرائيل دراسات فنية إلى الكونغو ورواندا لبناء سدود، وذلك في إطار برنامج شامل يستهدف إحكام السيطرة على مياه البحيرات العظمى، وبالتالي التحكم في مجرى النيل وفي زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي ليرمان في ٢٠١١ لعدد من

الدول الأفريقية، أبرم ٥ اتفاقيات لتمويل ٥ سدود على نهر النيل في تنزانيا ورواندا وقد أكد خبراء المياه الدوليين أن هذه المشاريع ستؤثر سلباً على حصة مصر السنوية من المياه.

وفي إطار الاختراق الإسرائيلي الناجح لأفريقيا على حساب المصالح العربية والإسلامية؛ وقّعت شركة (Israel Diamond International) الإسرائيلية اتفاقية مع الحكومة الكونغولية في كينشاسا حصلت بموجبها على حق احتكار تجارة الألماس في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالتالي إلغاء جميع العقود المبرمة مع شركات محلية وأجنبية ودائماً ما يتم التوغل الإسرائيلي وفق خطط استراتيجية طويلة المدى في القارة الأفريقية لتهدد بقوة الأمن القومي العربي ولتحاصر كل إمكانات المساندة للقضايا العربية العادلة فقد رصدت العديد من الوثائق الدولية والعربية ملامح هذا الخطر الصهيوني المتنامي وكان للتقرير الاستراتيجي الأفريقي الصادر من القاهرة عن معهد البحوث والدراسات الأفريقية الدور الأبرز في كشف هذه الاختراقات الصهيونية للقارة خاصة في الآونة الأخيرة مستغلة أجواء العدوان الأمريكي على الخليج والعراق، وانشغال العالم به وبما يسمى بالإرهاب الإسلامي ولم يترك الإسرائيليون مجالاً إلا وحاولوا اختراقه وتوظيفه لمصلحتهم الاستراتيجية، بدءاً من الاقتصاد ومروراً بالثقافة وانتهاءً بالأمن وصناعة السلاح والتجارة فيه.

وتظهر العديد من التقارير الدولية وفي مقدمتها التقرير الاستراتيجي الأفريقي أن إسرائيل تسيطر في علاقاتها الاقتصادية واستثماراتها المباشرة في أفريقيا على قطاعات اقتصادية محددة، فإلى جانب امتلاك وإدارة بعض المزارع، نجد أنها استهدفت السيطرة على قطاع صناعة الاستخراج، حيث ركزت استثماراتها في استغلال الثروات الطبيعية الأفريقية وأهمها الماس في

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

كل من الكونغو الديمقراطية وسيراليون وغانا وأفريقيا الوسطى واليورانيوم في النيجر، وإلى جانب الاستثمار المباشر الإسرائيلي في هذه الصناعات بشكل منفرد، فإنها قد لجأت إلى الدخول في مشاركة مع رأس المال الأجنبي الوافد إلى الدول الأفريقية بما لا يفوت عليها فرصة الاستثمار في تلك الصناعات الحيوية وتأتي أهمية الاستثمار في نشاط التعدين، فالمعادن تمثل موارد اقتصادية قابلة للنفاذ، فضلاً عن أنها محدودة نسبياً بالنسبة للمعروض منها على المستوى العالمي، والمضاربة على المعادن النفيسة في أسواق المال العالمية في ظل وجود وفرة نسبية منها في إسرائيل بالإضافة إلى أن السيطرة المباشرة على الاستخراج من الحقول الأفريقية يمكن أن يحقق لها أرباحاً عالية.

وتأتى مجالات الاستثمار المشترك مع رأس المال الغربي في مجالات الكوبالت والرصاص والزنك في الكونغو، وهو ما يفسر اهتمام إسرائيل البالغ بالأسواق الخارجية ومنها الأسواق الأفريقية.

وعلى الرغم من تساؤل الأهمية النسبية لأفريقيا في تجارة إسرائيل الخارجية، فإن ذلك لا يعنى عدم الأهمية لأفريقيا بالنسبة لإسرائيل، حيث يمكن تبرير انخفاض الأهمية النسبية لأفريقيا بعوامل عديدة أهمها انخفاض القدرة الشرائية للدول الأفريقية، إلا أن تجارة إسرائيل تتم مع بعض الدول الأفريقية بشكل غير معلن.

واتجه معدل التغطية (الصادرات - الواردات) لصالح إسرائيل في تجارتها مع أفريقيا، حيث بلغت نسبة التغطية ٨٧،٦٪ في عام ١٩٩٤، بينما بلغت هذه النسبة ١٢٢٪ في عام ١٩٩٧ وفي عام ٢٠٠٠ بلغت هذه النسبة ١٤٦٪، وزادت في أعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ إلى ما يقرب من ١٤٨٪ أي أن ميزان التجارة الإسرائيلي - الأفريقي يتجه في صالح إسرائيل.

وتعتبر إثارة الصراعات الإقليمية، أحد أساليب العمل السياسي التقليدي التي اعتادت إسرائيل على انتهاجها، من أجل تحقيق أهدافها في أفريقيا ومن أهم الأمثلة على ذلك ما ذكره التقرير الاستراتيجي الأفريقي عن الدور الإسرائيلي في تصعيد الصراع في جنوب السودان، والحرب الأهلية في أنجولا، والصراع اليمني - الإريتري، وصراعات منطقة البحيرات العظمى في رواندا والكونغو الديمقراطية.. إلخ، سواء من خلال تزويد أحد طرفي الصراع أو الطرفين معاً بالسلاح، والمعلومات، والتدريب، والخبراء العسكريين، أو العمل على إفساد جهود التسوية السياسية من خلال الإيعاز لأطراف الصراع بضرورة الاستمرار في القتال مع التعتت في شروط التفاوض.

وقد شهد عام ٢٠٠٢ إحياء لهذا الأسلوب الإسرائيلي تمثل في تصعيد التوتر بين اليمن وإريتريا حول الحدود المائية مرة أخرى، بعد أن كان الصراع الذي نشب بين الدولتين عام ١٩٩٦ عقب احتلال إريتريا لجزيرتي حنيش، قد تمت تسويته عام ١٩٩٨ بموجب قرار هيئة التحكيم الدولي، الذي ألزم إريتريا بالانسحاب من الجزيرتين، غير أن الأوضاع بين البلدين قد أخذت في التصاعد حيث حشد البلدان حشوداً عسكرية كبيرة في أرخبيل حنيش، كما وقع تبادل خفيف لإطلاق النار بين الدولتين.

أما عن الأساليب غير التقليدية فقد ذكر التقرير الاستراتيجي الأفريقي أن إسرائيل عمدت - ولا تزال - إلى تنويع أساليب التسلل إلى أفريقيا، وذلك باعتمادها أساليب غير تقليدية بجانب الأساليب التقليدية ومن أهمها استخدام شركات الأمن والمسؤولين السابقين في الجيش وأجهزة الاستخبارات والحكومات الإسرائيلية السابقة أما الشركات التي تتولى تنفيذ المخططات الإسرائيلية في أفريقيا: ومن أهمها شركة بول باريل

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

للأسرار، وشركة آباك وهما شركتان فرنسيتان مملوكتان لعناصر يهودية، حيث تتبنى إسرائيل سياسة تهدف إلى إشعال وتصعيد الصراعات في أفريقيا، وذلك بهدف إسقاط أنظمة تسعى للتقارب مع الدول العربية من ناحية وإحكام السيطرة السياسية والاقتصادية الإسرائيلية على هذه الدول من ناحية أخرى، وليس خافياً في هذا المقام الدور الإسرائيلي في تصفية الرئيس الكونغولي لوران كابيلا الذي بدأ حكمه بتحجيم الوجود الإسرائيلي في الكونغو، ومحاولة تعظيم العلاقات مع الدول العربية.

ما سبق ايضاحه من التوغل الاسرائيلي في أفريقيا في جميع المجالات وضلوعها في الاتحريش بين الدول وأطماعها التوسعية واتباعها سياسة تقطيع الأطراف ومحاولتها تطويق مصر من كل الجهات يجعلنا في خطر داهم نخشى معه ان اتفقت الارادة السياسية المصرية الكونغولية على توصيل نهر الكونغو بنهر النيل أن تسع إلى إفشال هذه المشروع ولذا يجب العمل بجد في أكثر من اتجاه وإلا سوف تصبح مصر كمن بات في الصحراء وليس معه إلا ملء القارورة ماء وكلما نخزه خوفه على حياته ليهب ويبحث عن مصدر للماء قال مازال في القارورة بعض الماء حتى نفذ الماء وذهبت مع نفاذه أنفاسه الأخير .

الفصل الثاني مصر والكونغو

أما فيما يتعلق بالعلاقات المصرية مع الكونغو، فأن التبادل التجارى بين البلدين شبه منعدم، بسبب الأوضاع الداخلية المضطربة وصعوبة النقل، وتكلفة النقل الجوى الباهظة، وعدم توفر نظم نقدية تسهل التبادل التجارى، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض مستويات المعيشة، ولا توجد شركات مصرية حالياً تعمل على أراضي الكونغو .

وخلال عام ٢٠٠٩ قام الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا بتقديم ١١ دورة تدريبية لكوادر الشرطة ودورتين تدريبيتان للدبلوماسيين الأفارقة، و٤ دورات فى هيدروليكا أحواض الأنهار والموارد المائية، وكذلك دورتين تدريبيتين فى مجال الإعلام، وأيضاً دورتين تدريبيتين فى مجال زراعة الأرز والقمح، و٥ دورات فى مجال الصحة ودورة فى مجال الأسماك.

أما فيما يتعلق بالزيارات المتبادلة بين البلدين، فعلى المستوى الوزارى قامت وزيرة الدولة للشئون الخارجية المصرية بزيارة الكونغو فى مايو ٢٠٠٤ وأكتوبر ٢٠٠٥ ووزير الرى ٢٠٠٩ وقام مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية بزيارة الكونغو فى مارس ٢٠٠٧ حاملاً رسالة من وزير الخارجية لنظيره الكونغولى فى إطار الاتفاق الإطارى لمياه النيل، ثم قام مساعد وزير الخارجية المصرى ومدير المعهد الدبلوماسى بزيارة الكونغو فى يونيو ٢٠٠٩ لحضور الاجتماع الثالث لرؤساء المعاهد الدبلوماسية الأفريقية، وقامت السفارة مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية خلال نوفمبر ٢٠٠٩ بزيارة الكونغو، حيث اجتمعت مع وزير الخارجية وكبار المسؤولين الكونغوليين، وتم خلال الزيارة الاتفاق على إعادة تأهيل المبنى الذى تملكه مصر فى

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

كينشاسا ليصبح مركزا تجاريا للمنتجات المصرية، إضافة إلى إرسال عدد كبير من الأطباء والخبراء من خلال الصندوق الأفريقي وإعادة تأهيل أحد المستشفيات بالعاصمة كينشاسا وتزويدها بالأجهزة والأطباء.

وقام وفد من وزارة الموارد المائية والرى بزيارة كينشاسا فى أكتوبر ٢٠٠٣، لبحث تنفيذ مشروع خطة إدارة مياه النهر الكونغو الذى وافقت مصر على تمويله، كما قام وفد من وزارة الكهرباء والطاقة بزيارة إلى الكونغو فى الفترة من ٣ الى ٦ أكتوبر ٢٠٠٤، وتم عقد اجتماعات اللجنة التفاوضية المصرية من وزارات الرى والخارجية المصرية فى كينشاسا فى نوفمبر ٢٠٠٩ بالمسؤولين الكونغوليين لتوضيح وجهة النظر المصرية فى الاتفاق الإطارى وتنسيق مواقف البلدين، وقام ممثل وزارة الرى المصرية بزيارة كينشاسا لمدة أسبوع لتدريب الفنيين فى وزارتى الكهرباء والرى على مشاريع إقامة السدود، وقام ممثلو شركة السويدى للكابلات الكهربائية بزيارة الكونغو فى فبراير ٢٠١٠، والتقوا مع الشركات الكونغولية بهدف دراسة السوق المحلية من حيث الاحتياجات والشركات العاملة فى هذا المجال وإمكانية التسويق لمنتجات الشركة، وعقد اللقاءات مع شركات الاتصالات وخاصة شركة المحمول لبحث إمكانية فرص الاستثمار والتركيبات والصيانة.

وبادل المسؤولين الكونغوليين زيارات المسؤولين المصريين بزيارات كان على رأسها الزيارة التى قام بها وزير الصحة للقاهرة فى الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ يونيو ٢٠٠٥، ووزير الداخلية فى الفترة من ١٠ إلى ١٣ أبريل ٢٠٠٦ التقى خلالها مع وزير الداخلية المصرى، وتم بحث أوجه التعاون بين البلدين فى المجالات الأمنية، كما شاركت وزيرة الاتصالات الكونغولية فى اجتماعات المنتدى الأفريقى حول استراتيجيات خفض معدل الفقر وتحقيق أهداف الألفية من أجل تنمية (omd) الذى عقد بالقاهرة فى الفترة

من ٢٦ الى ٢٨ مارس ٢٠٠٦ كما قام وزير الشؤون الإنسانية الكونغولي بزيارة القاهرة خلال الفترة من ٣١ أغسطس الى ١٠ سبتمبر ٢٠٠٧ ، وذلك لاستعراض الأوضاع الإنسانية المتدهورة في منطقة شرق الكونغو وطلب المساعدات المصرية لتحسين الظروف المعيشية للنازحين من جراء توتر الأوضاع في الإقليم، وقام وزير الخارجية الكونغولي بحضور قمة عدم الانحياز بشرم الشيخ في الفترة من ١١ إلى ١٦ يوليو ٢٠٠٩ .

وقعت مصر وجمهورية الكونغو اليوم اتفاقية تعاون في مجال الاستزراع السمكي والمصايد القارية بين البلدين ووقع عن الجانب المصري رئيس الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بوزارة الزراعة المصرية الدكتور محمد فتحى عثمان فيما وقع عن الجانب الكونغولي سفير جمهورية الكونغو بالقاهرة رافائيل مالونجا وقال عثمان في تصريح عقب توقيع الاتفاقية إن التعاون بين مصر وجمهورية الكونغو يخدم تطوير الإنتاج السمكي لرفع كفاءة العاملين والمستزرعين وتشجيع القطاع الخاص بين البلدين إضافة إلى التعاون في المجالات ذات الصلة بالإنتاج السمكي مثل البحث العلمي وصناعة الأعلاف وبناء مراكز للصيد وأوضح أن مصر لديها رغبة جادة في تبادل الخبرات مع كافة الدول لتحقيق الأمن الغذائي في مجال الاستزراع السمكي .. لافتا إلى أن هناك دراسة نموذجية لمشروع سمكي إرشادي يمثل تجربة مصر في المزارع السمكية لتطبيقه في العديد من الدول الأفريقية.

الباب الرابع

نحو التنفيذ

الفصل الأول

الرأى العام الكونغولى والمصرى

على المستوى الشعبى

يشير استطلاع الرأى العام الكونغولى تجاه مشروع نهر الكونغو إلى أن الشعب الكونغولى لا يمانع فى عمل رافد لنهر الكونغو لإمداد نهر النيل بفائض مياه نهر الكونغو خاصة أن ٩٥٪ من الشعب الكونغولى مسيحي وقد كان للكنائس المصرية نفوذ كبير فى أفريقيا خاصة وسط أفريقيا بدوله جميعاً وهذا ما يجعل هناك شبه ارتباط عقدى بين الشعب الكونغولى ومسيحي مصر كما أن الشعب الكونغولى كان متعاطفاً بشكل كبير مع القضايا العربية المصرية خاصة قضية فلسطين والشعب الكونغولى لديه وعى بأهمية المشروع خاصة بعد أن قام بعض رجال الأعمال بتوضيح مدى استفادة الكونغو من المشروع وأن الكونغو سوف تضاء بالكامل كما أنها يمكنها أن تصدر فائض الطاقة بمئات المليارات بالاضافة إلى الرقعة الزراعية التى يمكن الاستفادة بها بعد جفاف المستنقعات الناتجة عن فيضان نهر الكونغو ولكن الخوف كل الخوف من قيام إسرائيل بتاليب الشعب الكونغولى ضد قضية مصر الحيوية والحاجة المصرية الشديدة للماء أما عن الرأى العام المصرى فهو فى شوق شديد للكرة وبلا استطلاع للرأى أجزم أن لاختلاف على وقوف جميع افراد الشعب إلى جوار المشروع والمشروع إذا ما بدأت الحكومة فى تنفيذه خاصة أن مصر ليس بها منزل إلا وبه عاطل أو عانس أو حاجة لقطعة أرض للإستزراع أو لبناء منزل وهذه كلها مشاكل سهلة الحل إذا ما تم تنفيذ المشروع حيث ستوفر المياه لزراعة ٨٠ مليون فدان وفائض طاقة يمكن تصديره بالعمله الصعبة وزراعة الصحراء الغربية بما يعود على الشعب المصرى جميعه بالخير فهل يرفض مصرى يحب مصر

هذا المشروع؟ لا أظن .

أما على المستوى الرسمي

مفاجأة :مصر ترفض فكرة المشروع

الحكومة المصرية على لسان وزير الري بها ترفض مبدأ نقل المياه بين الأحواض النهرية، ووضح الوزير أن هذا الرفض يتفق مع القواعد والقوانين الدولية المنظمة للأنهار المشتركة، وذلك تفادياً لحدوث نزاعات بين الدول المتشاطئة وهي الدول المشاركة في النهر خاصة أن هناك أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية يجب أخذها في الاعتبار عند التفكير في إقامة مثل هذه المشروعات، التي تتكلف مليارات الدولارات بالإضافة إلى الأبعاد الفنية والهندسية والآثار البيئية الناجمة عن إحداث تغيرات لمجري مائي قائم وضرورة دراسة مدي استيعاب المجاري المائية لدولة السودان للمياه الواردة من نهر الكونغو، التي تقدرها الدراسة المعلنة بحوالي ٥٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً، بالإضافة إلى الاستعدادات الأخرى التي يجب على جنوب السودان إتخاذها .

رأى مصرى آخر

إبراهيم الفيومي^(٣) رجل أعمال اقتحمت شركاته العمل في مجالات عديدة بالكونغو قال هناك دعم للشركات الإسرائيلية للدخول في مجال الاستزراع بدول حوض النيل وهي لا تكتفي بالاستفادة المادية بل هدفها الأساسي محاربة مصر في المياه.

وقد أعلن تبنيه تمويل مشروع ربط نهر النيل بنهر الكونغو فكيف كانت البداية قال الفيومي ونحن نعمل دراسات لإنشاء خط سكة حديد بالكونغو أكتشفنا أننا سنعبّر نحو ٢٢ رافداً نهرياً، فكانت أكبر مشكلة

(٣) روزاليوسف اليومية ١٦-٦-٢٠١٢

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

تواجهنا هي انعدام وجود قاعدة بيانات بالكونغو لطبيعة هذه الروافد، والمناطق المحيطة بها، فلجانا لهيئة المساحة الجيولوجية والثروة المعدنية المصرية للقيام بعمل الخرائط والأبحاث اللازمة فوق الأرض وتحت الأرض، وأثناء مراجعة الخرائط الجيولوجية اكتشف نائب رئيس هيئة الثروة المعدنية د. عبد العال حسن وجود تلامس بين حوض نهر النيل ونهر الكونغو، وبدأنا في دراسة الموضوع، واقتنعت بالمشروع وعلتاثيرها البالغ في دفع التنمية بين مصر والكونغو بعيداً عن البيزنس .

وبالفعل تحدثنا مع المسؤولين بالكونغو عن المشروع وأوضحنا مدي الاستفادة منه لشعب الكونغو حيث ستساهم المحطات التي ستنشأ علي المشروع في توليد كميات ضخمة من الكهرباء تعمل علي زيادة ايراد نهر النيل وبما لا يضر دول منابع النيل ويحافظ علي مياه مهددة ويوفر كهرباء تكفي أفريقيا بالكامل وتزيد من حصص مياه جنوب السودان وشمالها ومصر، والتفاصيل الفنية هي مهمة الفنيين وخبراء المياه لكن لا بد وأن يقود العملية جيولوجيون علي درجه عالية من الخبرة، ونحن في طريقنا سننتهي منه بموافقة الري أو وبدونها ولن يوقفنا أحد .

وذكر أنهم الآن في مرحلة الانتهاء من الدراسات الكاملة وهناك مجموعات تمويل عربية ودولية عرضت المشاركة في تمويل إنشاء المشروع وشق قناة للتوصيل بين النهرين، وسيكون هناك مشروعات تنمية هائلة علي ضفاف النهر الجديد وتجمعات عمرانية، فالمشروع سيعمل علي ترويض نهر الكونغو وهو شرس للغاية، وهناك ترحيب ولم نجد أي اعتراض من الجانب الكونغولي والرئيس الكونغولي وحكومته يعشقون مصر ويطلبون منا التواجد، أما وزارة الري المصرية التي أعلنت عدم رغبتها في المشاركة في هذا المشروع فهي - بالناس الموجودين بها حالياً - غير منوطة بالمشروع وهيئة الثروة المعدنية بما لديها من امكانيات هي الأصلح للقيام بالتعاون معنا، وعندما

تمتلك وزارة الري الكوادر العلمية القادرة، وقتها يمكن أن تشارك، ولكن في حالة عرقلتها للمشروع فإنني ساتوجه إلى النائب العام ببلاغ ضدها لأن هذا أمن قومي لمصر وكفانا التفكير بعقلية وسياسات الماضي وموافقة دولة الكونغو هي مسئوليتي، ولا نريد تمويلاً، فلدينا الجهات الممولة ولن نطلب من أحد مليماً واحداً ومعنا رءوس أموال عربية أمينة علي مصالحنا والمشروع بالنسبة لنا غير تجاري واستعادة العائد منه بطيء وسيخلق أراض شاسعة صالحة للزراعة لتصدير منتجاتها لجميع الدول العربية.

وأنا اضم صوتي إلى صوت رجل الأعمال المصري المقيم بالكونغو والحريص على عدم إيقاع مصر فريسة للجوع والعطش وأعلنها أنني سوف اقدم بلاغاً للنائب العام في حالة غصرار المسؤولين في مصر على عدم تنفيذ المشروع وعفاى فكرة افضل من ذلك فلا تمويل ولا تعارض مع القانون الدولي ولا اعتراض من الكونغو بالاضافة الى الود والمحبة التي يكنها شعب الكونغو لمصر فماذا ننتظر بالله عليكم .

الفصل الثاني سيناريوهات للتنفيذ

تمت دراسة ٣ سيناريوهات مقترحة لتحديد مسار المياه:-

■ الأول طوله ٤٢٤ كيلو مترًا وفرق منسوب المياه سيكون ١٥٠٠ وهو ما يستحيل تنفيذه.

■ الثاني علي مسافة ٩٤٠ كيلو مترًا وارتفاع ٤٠٠ متر .

■ الثالث ينقل المياه علي مسافة ٦٠٠ كيلو متر وفرق ارتفاع ٢٠٠ متر، وهو السيناريو الأقرب إلى التنفيذ من خلال ٤ محطات رفع متتالية للمياه وكشف المقترح عن إمكانية توليد طاقة كهربائية تبلغ ٣٠٠ تريليون وات في الساعة وهي تكفي لإنارة قارة أفريقيا، فالكونغو تصنف علي أن لديها سدس قدرات الطاقة الكهرومائية في العالم لتوليد المياه من المساقط المائية كما سبق وذكرنا وتنفيذ المشروع سوف يتضمن إنشاء شبكة طرق ومسارات يمكن من خلالها ربط الإسكندرية بكيب تاوان لربط شعوب القارة الأفريقية من أقصى شمالها إلى أقصى جنوبها من خلال خط سكك حديدية.

والتنفيذ سيتم علي عدة مراحل حسب توافر ظروف التمويل تنفيذًا للهدف الأساسي وهو وضع قدم مصر وتثبيتها في عمقها الاستراتيجي حيث أن المدي الزمني لتنفيذ المشروع، في حالة تنفيذ السيناريو الثالث يستغرق ٢٤ شهرًا بتكلفة ٨ مليارات جنيه وهي تكلفة محطات الرفع الأربع لنقل المياه من حوض نهر الكونغو إلي حوض نهر النيل، بالإضافة إلي أعمال البنية الأساسية المطلوبة لنقل المياه.

هذا عن نقاط التوصيل بين نهري النيل والكونغو أمل عن المسار

فعند التنفيذ قد يأخذ أحد المسارات الآتية:

١. يتم توصيل نهر الكونغو بأحد السيناريوهات السابقة برافد من روافد نهر النيل الجنوبية المجاورة له في نفس الحوض (حوض ألبرت) لتسير المياه في نهر النيل في ذات المجرى الموجود حالياً، ولكن هذا قد يعيبه عدم قدرة المجرى على استيعاب كمية المياه الكبيرة الإضافية التي ربما تؤدي إلى فيضانات قد تقضي على أشكال الحياة على ضفاف الرافد لذا يجب عمل دراسات دقيقة للرافد وقدرته على الاستيعاب قبل التنفيذ لتلافى ما يحدث من أضرار .

٢. إن روافد نهر الكونغو تقترب من جمهورية جنوب السودان وتصل روافده إلى روافد النيل الأبيض في أقصى جنوب السودان ويمكن من خلال الروافد الكثيرة للنيل الأبيض أن يصل الماء إلى بحيرة مرجا في شمال غرب السودان وتستعمل هذه البحيرة كخزان ضخمة لتجميع المياه التي تتجه من خلال الأودية القديمة المطمورة بالرمال إلى الشمال على هيئة نهري أحدهما يغزي جنوب غرب السودان ليصل إلى مسار نهر الجلف القديم ويخترق صحراء مصر الغربية متجهاً شمالاً حيث يصب في البحر المتوسط والآخر يصل إلى شرق ليبيا ليستعمل مجاري نهري الكفرة والصابي في شرق ليبيا اللذين طمستهما الرمال والاتجاه شمالاً ليصبا في المتوسط .

٣. إذا تحقق هذا الحلم فسوف يؤدي ذلك إلى إحياء منطقة النيل الأبيض وإحياء منطقة غرب السودان دارفور وكردفان التي تعاني الآن من نقص المياه والجفاف وإحياء صحراء غرب مصر وصحراء شرق ليبيا كما يمكن كذلك ومن خلال الأودية القديمة توصيل فرع من هذه المياه من خلال وادي هوار إلى تشاد.

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

٤. من الممكن إقناع ليبيا بتحمل تكلفة إيصال مياه الكونغو إلى الأراضي الليبية لتسير المياه في مجارى نهري الكفرة والصابى في الشرق ثم يتم إيصال الماء إلى مصر بتكلفة مصرية أقل من إيصالها مباشرة من الكونغو، وحتى منخفض القطارة واستغلال منخفض القطارة في توليد كهرباء ولكن هذه المرة عن طريق الماء العذب إذ توصيل مياه البحر المتوسط إليه يعنى أن يصبح منخفض القطارة فيما بعد بحيرة شديدة الملوحة بعد البخر وارتفاع تركيز الملح فيها وهذا سيؤثر على ملوحة المياه الجوفية ويمنع استغلالها فيما بعد فالأولى إيصال الماء العذب إليها وتوليد الكهرباء منها واستغلال المنطقة حولها في الزراعة وستنشأ حولها مناطق زراعية نتيجة ارتفاع البخر وبالتالي ارتفاع معدل المطر في تلك المنطقة .

الفصل الثالث صعوبات التنفيذ

صعوبات ومعوقات

تفاعل الكثيرون مع فكرة المشروع بانفعالات عاطفية ولكن تواجهها صعاب محتملة فبالنظر إلى جغرافية المكان وبما يسمى خط تقسيم المياه بين أحواض هذه الأنهار نجد أن الطبوغرافية لحوض نهر الكونغو توجه المياه باتجاه الغرب بعيداً عن اتجاه النيل، وعند الرغبة في إعادة توجيه جزء من هذه المياه لتلتف (في مسار جديد) لتتوجه إلى الشمال الشرقي حيث تتقابل مع مياه النيل بجنوب السودان من نقطة ملائمة حيث يكون تصريف المياه بالقدر المناسب، سنجد أننا نحتاج مسار جديد يصل طوله حوالي ١٠٠٠ كيلومتر في مناطق استوائية من الغابات وبها فروق في المناسيب الطبوغرافية، وهو أمر يبدو في غاية الصعوبة عملياً.

عامة يمكن دراسة هذا الأمر إذا ما توافرت صوراً للأقمار الصناعية مدعومة بخرائط مناسبة وخرائط جيولوجية لهذه الأماكن، وبفرض أنه لم تتوافر الفرصة للاستفادة المباشرة بمياه نهر الكونغو بوصلها بروافد مياه النيل فستظل فرصة استثمار الكوادر الفنية في مجال الطاقة وتوليد الكهرباء في شلالات ومساقط المياه على النهر متاحة لمصر بما يفتح آفاقاً للتشغيل والتنمية الأفريقية بقيادة مصرية وتظل فكرة المشروع رائعة وتحتاج إلى كل مسئول مخلص لدراساتها وتنفيذها دون تباطؤ أو تلكؤ.

وعن المشاكل التي تواجه المشروع وهل سيلقي نفس مصير قناة جونجلي المتوقفة منذ ٢٥ عاماً، قال رجل الأعمال إبراهيم الفيومي المتحمس لفكرة المشاكل الأمنية بالكونغو مختلفة عن جنوب السودان، وأزمتنا في

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

جونجلي نتيجة سوء الإدارة التي كانت السبب في خلق نوع من أشكال الغضب تجاه المشروع ولو وفرنا لأبناء القبائل هناك فرصة عمل وخدمات لأهلهم سيكونون الأحرص علي استمرار المشروع، ولذا جميع المشروعات التي تقوم بها شركتي تعتمد علي العمالة من أبناء المناطق مقر المشروع، وإلا لو دخلت عليهم وكأنتي مستعمر طبيعي ان سنواجهنا المشاكل لابد وأن يشعر بأنها أرضه وبلده وثرواته وفي المقابل يجب أن ينتفع.

ومتوقع حدوث المشاكل ولكن حلول هذه المشاكل موجودة فيمكن تخفيف الناس هناك ببعض الحوافز وأهلاً وسهلاً بالمعارك ولا أحد سيوقفنا وأخطرت التعاون الدولي ووزارة البترول التي تعمل معي وأقرت ووقعت بانهم الظهير الفني لنا ووفرنا خرائط تتعدى ٢٥٠ خريطة، ولن نسمح لأحد باختراقنا ولن تعطلنا البيروقراطية، ولن تتمكن وزارة الري في مصر من أن تعطلنا، وأجد أنه مثلما كانت وزارة الزراعة في وقت من الأوقات مخترقة وأدخلت علينا المبيدات المسرطنة، فالخوف أن تكون وزارة الري أيضاً مخترقة الآن وإلا ما أسباب وقوفها أمام مشروع كهذا، ولذا يجب مراجعة موقفها، وكل من أخطأ يحاكم، وأين كان وزراء الري من ١٠ سنوات وأين كانت وزارة الري لما ذالم تسعى لإيجاد البديل للمياه أمام هذه الحملات الممنهجة لتعطيشنا.

هناك عقبات حقيقية تقف دون تنفيذ المشروع منها أن الكونغو بها أكبر ثاني منطقة غابات استوائية في العالم بعد غابات الأمازون، حيث تبلغ مساحة الغابات في الكونغو ٢١٥ مليون فدان وهي منطقة شديدة الوعورة والمشروع يحتاج لدراسة اقتصادية مستفيضة.

ولكن الدكتور سيف الدين حمد عبد الله وزير الموارد المائية السوداني السابق يرى أن مقترحات بعض الخبراء لتنفيذ مشروع لتوصيل مياه نهر

الكونغو بنهر النيل حل مشاكل نقص المياه في مصر والسودان عديمة الجدوى ومستحيلة ففى رأيه أن توصيل النهرين يواجه صعوبات فنية وقانونية ومؤسسية، خاصة أن الطبيعة المرتفعة في المنطقة الواقعة بين النهرين تؤكد صعوبة التوصيل لارتفاع تكلفة التوصيل، بجانب القوانين الدولية المعنية بالأنهار الدولية المشتركة والتي تمنع التصرف في مياه النهر الدولي خارج الحوض الذي يضم مناطق داخل دوله ومسألة نقل المياه من نهر إلى نهر غير مقبولة بأي حال من الأحوال علاوة على إمكان طلب بعض الدول التي تعاني نقصاً في المياه مثل إسرائيل حصة في مياه نهر النيل بمقابل مادي.

ثم إننا لو وضعنا مبدأ تسعير المياه، فدول حوض النيل ستستغل هذا خصوصاً أن رواندا وبورندي قد عرضتا من قبل هذا المبدأ في حين أن كل المنظمات لم تقرر أبداً مبدأ بيع المياه بوصفها مورداً طبيعياً لا يمكن أن يعيش الإنسان بدونه فليس لها بديل ولا يمكن بالتالي أن نتعامل معها كالبترول.

والأهم أنني أرى (والكلام لوزير الري السودانى السابق) أنه لا يصح أن نبحث عن مورد مائي ليس لنا ونترك مورداً آخر لنا حقوق فيه خصوصاً أن إثيوبيا إذا علمت بالأمر قد تزيد في حجم السدود التي تقوم ببنائها على النيل الأزرق وأرى ضرورة أن نلجأ إلى الحل مع إثيوبيا التي نحصل منها على ٨٥٪ من مياه النيل لذلك فإن الجغرافيين دائماً ما يقولون إن النيل الأزرق هو شريان الحياة في مصر.

ويرى د. ضياء القوصي خبير الري أن هناك عقبات فنية ومالية قد تعوق تنفيذ مثل هذا المشروع والمسألة تحتاج إلى المزيد من التدقيق والدراسة وهناك حوض مشترك بين نهر النيل الذي يسير من الجنوب إلى الشمال ونهر الكونغو الذي يسير من الشرق إلى الغرب هو حوض بحيرة ألبرت

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

والحوض نفسه كونغولي بحث فالنهر ليس دولياً والمطر فوقه غزير للغاية والمشروع أن نستغل الفاقد من مياه النهر التي تصب في المحيط الأطلسي مما قد يساهم في تعمير منطقة الصحراء الكبرى كلها وهو أمر يحتاج إلى المزيد من البحوث.

العوائق السياسية

أما عن العوائق السياسية فالدول المجاورة لحوض نهر الكونغو لن تسمح بذلك حتى لو سمحت الأعراف الدولية بذلك، لأنه يرسخ السماح بتوصيل المياه إلى خارج أحواض الأنهار، وهو ما يسبب خلافات دولية تصعد من النزاع بدلاً من التعاون المنضبط طبقاً للمعايير الدولية المعنية بالأنهار الدولية وتمير هذا المشروع يسمح لدول حوض النيل بالتصرف في مياه النهر خارج حوض النيل، وهو أمر لا تقره الأعراف الدولية، حيث أن احترام المعايير الدولية يهدف إلى التقريب بين الشعوب والدول وليس إثارة الخلافات واعتبر بعض الخبراء الدوليين أن إسرائيل هي المتهم الأول في تشجيع خطط ومشروعات توصيل الأنهار الدولية خارج الأحواض لتمير سعيها للقيام بتوصيل مياه نهر النيل إلى إسرائيل، مؤكداً أن إسرائيل تسعى للضغط على المؤسسات الدولية لتحويل مياه النهر إلى سلعة يتم التصرف فيها بالبيع والشراء حتى تصبح عملة نادرة تخضع لاعتبارات العرض والطلب، وهو ما ترفضه مصر والسودان خلال جولات التفاوض بين دول حوض النيل منذ بدء إطلاق مبادرة حوض النيل .

كما أن قطاع مياه النيل في وزارة الري المصرية درس مشروع نقل جزء من مياه نهر الكونغو لنهر النيل، وأظهرت هذه الدراسات معوقات فنية تمنع نقل المياه إلى مصر عبر جنوب السودان أول المعوقات الفنية التي

تعترض المشروع هى الحاجة إلى إنشاء عدد من محطات الرفع العملاقة لنقل المياه من حوض نهر الكونغو إلى النيل، فى الوقت الذى تعاني فيه هذه المنطقة من عدم الاستقرار الأمنى وهو ما يعوق إمكانية المخاطرة بإنشاء هذه المحطات المكلفة فى مناطق غير مستقرة.

كما أن نقل المياه عبر جنوب السودان يحتاج إلى توسعة مجرى النهر كى تستوعب هذه الكميات الإضافية من المياه، فى الوقت الذى يهدر فيه كميات ضخمة من المياه فى مستنقعات جنوب السودان من الأفضل أن تستغلها مصر فى مشروعات استقطاب الفواقد بدلا من نقل مياه الكونغو.

الباب الخامس

لوفشل المشروع..ما

البديل ؟

الفصل الأول لوفشل المشروع

لوفشل المشروع عندئذ يجب على جيولوجى مصر البحث عن بدائل مائية للشعب العريق وهذا ما قام به جيولوجيون مصريين وأجانب وقد اكتشفوا أدلة على وجود الماء فى صحراء مصر الغربية وهى ما بين أودية قديمة يمكن استغلالها كمجرى للمياه الناتجة عن توصيل نهر الكونغو بنهر النيل وبين مياه فعلية موجودة وفى إطار الاكتشافات المائية الجوفية أو النهرية المطمورة نعرض فى هذا الباب لبعض الاكتشافات والدراسات التى أجراها الباحثون والعلماء والتى من الممكن الاستفادة منها ويبقى البحث عن وسيلة لاستغلالها وللحق يبقى قرار سيادى فقط للتنفيذ.

فلقد قامت حملة أوربية للبحث عن الأنهار الجافة الدفينة، فى صحراء مصر الغربية، ولكن هذه الحملة فشلت فى العثور على أيّ نهرٍ، سواء أكان بماء أو بدون ماء، لأن المناطق الرملية والصحراوية ليست هي المناطق المناسبة للبحث عن الماء فيها، ففي المناطق الصحراوية المحاذية للحدود المصرية السودانية لا يسقط المطر إلا نادراً، وهذه المنطقة معروفة بجفافها الشديد الذي صنّف في المرتبة ٢٠٠ في درجة الجفاف وعدم وجود الماء، وهذا يعني أنه حتى يجري الماء في هذه المناطق، لا بد أن يتضاعف معدل سقوط المطر ٢٠٠ مرة عمّا هو عليه حالياً، وفي المقابل فإن أكثر المناطق جفافاً في الولايات المتحدة الأمريكية، هي منطقة وادي الموت (كاليفورنيا) لا تتعدى الدرجة السابقة على مقياس الجفاف الذي ذكر سابقاً.

ولكنّ هذه الصحراء لم تكن دائماً جافة، فقبل ملايين السنين، غمرت مياه البحر معظم هذه المناطق الصحراوية، مما أدى إلى نموّ نباتات وأشجار

وأعشاب كثيرة، كانت تتغذى عليها الحيوانات الشديدة، وانتشرت فيها المستنقعات والمناطق العشبية، مما يدل كما يقول العلماء، على أن أنهاراً جرت في تلك المناطق.

وهناك أدلة تشير إلى وجود أودية وأودية جافة (مجاري سيول) في منطقة هضبة (جلف كبير)، هذا بالإضافة إلى وجود تلال هرمية الشكل، تشكّل حواجز فاصلة بين السهول المحيطة، وقد استنتج ثلاثة علماء من فريق المسح الجيولوجي الأمريكي وهم: كارول بريد وجون ماكولي وموريس جروlier أن الأودية الموجودة في المنطقة، هي أثار أو بقايا مناطق جبلية كانت تفصل بين مجاري الأنهار.

ومع أن العلماء كانوا على وعيٍّ بوجود سهل الوادي الكبير لفترة من الزمن، إلا أن علماء الجيولوجيا التابعين للأمير المصري كمال الدين، الذين قاموا بدراسة المنطقة واستطلاعها لم يتوصلوا إلى نتائج قاطعة، لأن الأودية تختفي ولا تترك أثراً تحت الرمال وفي نوفمبر ١٩٨١ أطلقت المركبة الأمريكية الفضائية، التي كانت تحمل اسم كولومبيا في رحلتها الثانية إلى الفضاء، وكانت تحمل معدات وأدوات لأغراض متعددة، وكان من بين الأجهزة نظام رادار (sir-a) للتصوير، اعتقد العلماء بأنه أداة مفيدة للكشف أو البحث الجيولوجي، وقد تعمّد العلماء تصوير بعض مناطق الأرض التي اعتقدوا بأنها مهمة من الناحية الجيولوجية أو الاقتصادية وفي رحلة الاستكشاف هذه، اضطر العلماء إلى تخفيض مدة الرحلة من ١٥٤ إلى ٥٤ ساعة، بسبب خلل فني في أجهزة الوقود، مما دفعهم إلى توجيه أجهزة التصوير لديهم لالتقاط صور لأي بقعة من سطح الأرض، تقع في مجال قدرتهم على التصوير في هذه الرحلة القصيرة.

وبعد انتهاء الرحلة التقى د. تشالرز المسئول عن نظام التشغيل

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

والدفع للمركبة الفضائية في مختبر ناسا في باسادينا وهو الباحث الرئيس في هذه المهمة بعدد آخر من العلماء كان من بينهم جيرالد جي شابر رئيس فرع الجيولوجيا الفلكية في أريزونا، لدراسة الصور التي التقطتها مركبة كولومبيا، وإخضاعها لمزيد من التحليل، وفوراً لاحظ العلماء أن جهاز التصوير قد التقط صوراً للمناطق الصحراوية شديدة الجفاف، التي درسها سابقاً كل من الباحثين: بريد وماكوفي وجروlier، فقام شابر بإحالة الصور إلى هؤلاء العلماء لإعادة دراستها، وقالت العالمة بريد: إنه يبدو أن الغطاء الرملي قد كُشط عن سطح الصحراء، ليكشف عن موقع جيولوجي مذهل: شبكة من أنهار اختفت قديماً، وقيعان الأودية التي تمتد لمسافة عرضها عدة كيلومترات، وقد تمتد إلى آلاف الكيلومترات طولاً، وكانت تلك هي المفاجأة الأولى، وبالرغم من توقعات علماء الجيولوجيا الذين عملوا في التنقيب في منطقة الجلف الكبير إلا أن أحداً منهم لم يقترب من تقدير المناطق الجبلية الهائلة، التي تفصل بين مجاري الأنهار، والتي كشفت عنها الصور الفضائية، التي التقطتها مركبة كولومبيا الأمريكية، ولم يتوقع أحد منهم أيضاً أن صور الرادار ستأتي بمثل هذه النتائج المذهلة.

وبالرغم من أنه كان من الممكن أن تصل أشعة الرادار إلى عمق خمسة أمتار في ذلك الوقت، إلا أن قليلاً من العلماء كانوا يعتقدون بإمكانية ذلك، وذلك لأن الرطوبة السطحية للتربة تحدد من اختراق أشعة التصوير مسافة بضعة بوصات فقط، قال شابر: (لا أحد كان يعتقد بأن هناك مناطق جافة على سطح الأرض إلى الحد الذي يسمح لأشعة الرادار باختراق الأرض إلى تلك الأعماق).

ولكن في المناطق الصحراوية شديدة الجفاف، فإن الجفاف التام بالإضافة إلى ذرات الرمل المفككة، وذات المسامات، سُمح لأشعة الرادار أن

تخترق طبقات أعماق من الأرض، وأن تصل إلى مداها الذي يمكن أن تصل إليه، فقد ارتدت أشعة التصوير أو الإشارات التي أرسلها جهاز التصوير بعد أن اصطدمت بقيعان الأنهار، المكونة من صخور كثيفة، وحصى صغيرة، ومناطق يابسة ناجمة عن انحسار المياه، وقد رسمت هذه الأشعة أو الإشارات المرتدة معالم أودية الأنهار (مسارات الأنهار) بشكل واضح جداً ويقول ماكولي (لقد استطعنا بذلك أن نرى ما تحت سطح الصحراء وأن نستخدم الرادار أداة لقياس الزمن) وهو عالم في الجيولوجيا وعضو في فريق المسح الجيولوجي الأمريكي.

لقد استطاع العلماء بذلك العودة إلى الوراء في التاريخ إلى حقبة زمنية تصل ما بين ١٧ - ٥٠ مليون سنة سابقة، عندما كانت هذه المنطقة من شمال أفريقيا تتمتع بمناخ رطب شبه استوائي، وعندما كانت الأمطار المتساقطة على سهول وهضاب الجيلف الكبير وبعض المرتفعات الأخرى تغذي بشبكة من الأنهار الكبيرة، التي كانت تجري عبر سهول عشبية، ومنذ تلك الفترة كان الطقس يتذبذب بين جاف وشبه جاف، إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن من الجفاف الشديد والجذب.

ومن منظور جيولوجي فقد دخل الإنسان إلى المشهد منذ فترة قصيرة، أي قبل ٢٠٠٠٠٠ سنة، وكان الناس آنذاك يعملون في صيد الحيوانات، كحمار الوحش ووحيد القرن، والفيلة وغيرها، وقد عرف العلماء ذلك من الأدوات الحجرية التي اكتشفوها، ويعتقد العلماء أن هؤلاء الناس، هم من يمثل الإنسان القديم، وقد وجدوا أثاراً لهم في مناطق أخرى من أفريقيا.

وهكذا فإن مناخ المنطقة يحدد من عاش هناك، وكم كانت الفترة الزمنية، وكما يقول الفيلسوف المؤرخ ويل دورانت: (توجد الحضارات بموافقة جيولوجية، فهي قابلة للتغيير دون أشعار) ويبدو أن هؤلاء الناس

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

القدامى قد انقرضوا أو أنهم رحلوا بعيداً بعد أن تغير المناخ، وبعدهم جاء إنسان نندر قبل ٣٠-٥٠ ألف سنة ماضية، وهؤلاء الناس أيضاً عاشوا على صيد الحيوانات وجمع النباتات كما تدل الأدوات التي تركوها خلفهم، وهم أيضاً قد خضعوا واستسلموا لجبروت الصحراء وكان آخر سكن للإنسان في المنطقة قبل ١٠٠٠٠ سنة حيث كان الناس بدواً رحلاً يصطادون النعام والزرافة والفيلة وغيرها، كما تشير الأدوات التي خلفوها.

وكان المناخ في تلك الحقبة الزمنية، يساعد على وجود حياة نباتية وحيوانية تمتد جنوباً إلى السودان، وكانت تلك الفترة أفضل فترات الحياة في الصحراء، ولكنها لم تدم طويلاً، فقد جفّ الماء السطحي قبل حوالي ٥٠٠٠ سنة، وبالتالي هجر الإنسان تلك المنطقة، وكذلك الحيوانات بعد جفاف النباتات، وبعد ذلك بقيت الصحراء جافة على عكس ما كانت عليه سابقاً وفي الفترة التي سبقت اكتشاف الأنهار بواسطة الرادار، كان العلماء يبررون استواء سطح الصحراء بحركات الرياح وتراكمات الرمال، ولكنهم الآن وبعد اكتشاف الأنهار بواسطة الرادار، يعتقدون أن الأنهار التي اختفت كانت هي السبب، فقد حفرت الأنهار مجاري أو مسارات لها، حيث غمرها الرمل تدريجياً في قرون لاحقة ومن المصادفات أيضاً التي وقعت قبل شهر من تقرير علماء الفضاء بوجود أنهار رملية، فقد قامت بعثة استكشاف جيولوجية صغيرة، بقيادة الجيولوجي فانس هينز من جامعة أريزونا، بالتنقيب في الصحراء المصرية الغربية المحاذية للسودان، واكتشفوا ترسيبات نهريّة تحوي أصداًف وعرفت هذه المناطق باسم أودية الأنهار القديمة.

وفي عام ١٩٨٢ قام فريق من الجيولوجيين، بقيادة الدكتور باهي عساوي مدير سلطة التنقيب والمسح الجيولوجي المصرية، بحملة تنقيب

للتأكد من وجود الأنهار التي أظهرتها الصور الفضائية كولومبيا، وكان يرافقه في هذه الحملة عدد من الجيولوجيين مثل شاير وماكولي وجروlier من فريق المسح الجيولوجي الأمريكي وإلاشي ورون بلوم، من المعمل المسئول عن دفع المركبة الفضائية، والجيولوجي بيل ماك هيوم .

لقد كان تحديد قيعان الأنهار تحت لوحة رمال منطقة سليبا إنجازاً علمياً معتبراً، ففي منطقة أكبر من مساحة بلجيكا وبدون أية معالم أرضية واضحة، لم يكن الانتقال من مرحلة إلى أخرى، أو من منطقة إلى أخرى بالأمر الصعب فحسب، ولكن أيضاً كان أمراً محفوفاً بالمخاطر، ولا سيما أن عملية التنقيب في الصحراء، كانت تعتمد على تقدير المكان الحالي في ضوء المكان السابق.

في هذا الموقع الجيولوجي بدأ العمال بحفر حفراً في اللوح الرملي، وفي المنطقة التي أشارت إليها صور المركبة الفضائية كشف الفريق عن وجود رمال نهريّة وحصى نهري مستدير الشكل وبعض أدوات العصر الحجري التي جمعتها السيول والمياه الجارية، وفي مناطق أخرى تم الكشف عن أسطح صخرية مدفونة تحت الرمال وقد ظهرت صورها لامعة (في الصور التي التقطها الرادار) وكان ذلك على عمق حوالي متر واحد تحت الرمل.

وفي عام ١٩٨٣ قام العلماء بالاتجاه إلى أطراف الصحراء الغربية، ولكنهم هذه المرة استخدموا أدوات الكترونية لتحديد مواقعهم ومواقع سياراتهم، بالنسبة لستة أقمار صناعية أمريكية عسكرية تدور في المنطقة وكان هدف الحملة الثانية هو تحديد ورسم خريطة للممرات محددة بعرض ١٠-١٥ كيلومتر في الأودية النهرية، التي تمّ تحديدها في الحملة الأولى، وقد وجد العلماء عدداً كبيراً من تلك الممرات، التي وجدوا فيها أدوات تعود إلى العصر الحجري، كما وجدوا أيضاً رمالاً مازال رطباً ومما أثار دهشتهم،

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

أن الرطوبة توحى بوجود مخزون مائي على أعماق قريبة متنوعة، وقد تكفي تلك المخزونات المائية لتغذية آبار، وفي الآونة الأخيرة تم دراسة الأنهار وشبكاتها دراسة دقيقة، ووجدوا ظاهرة جيولوجية جديدة بحاجة إلى استكشاف، وكان لهذا الاكتشاف تطبيقات عديدة في مجالات مختلفة، فعلماء الجيولوجيا لا يشعرون بالسعادة لأنهم عرفوا الماضي واستكشفوه، ولكنهم أيضاً يشعرون بالسعادة لأن هذه الأنهار التي اكتشفها أشعة الرادار قد تساعد في تحديد مواقع المياه الجوفية والثروات المعدنية، ومما يثير إعجاب الجيولوجيين أنهم أصبحوا يمتلكون خريطة تدلهم على مواقع الحضارات القديمة، لقد شجّع هذا الاكتشاف مؤسسة ناسا الأمريكية على توسيع استخدام أجهزة الاستكشاف بالرادار لمناطق مختلفة من الأرض والكواكب الأخرى أيضاً كالمرخ مثلاً كذلك اتضح وجود أنهار قديمة عن طريق المسح الراداري من بعد في منطقة الكفرة جنوب صحراء ليبيا.^(٤)

(٤) عن مقال للأستاذ د. مسلم شلتوت - بتصرف

الفصل الثاني

البدائل

أولاً: استعمال المياه المكتشفة في الصحراء الغربية

عين كيفارة

هي عين مياة ساخنة في واحة سيوة على بعد ٣٥٠ كم من محافظة مطروح بالصحراء الغربية لمصر ومياه العين تأتي من داخل خزان نقى هو خزان الحجر النوبى الذي يقع في جنوب مصر، وتحديداً في منطقة العوينات وينتهى عند حافة سيوة الشمالية، ويصل معدل تدفق المياة من العين ٢٠ ألف متر مكعب يومياً، ودرجة حرارة المياة تزيد عن ٦٠ درجة مئوية، ودرجة توصيلها للكهرباء ٦, ٠ ملليموز/ سم، أى أن درجة تركيز الأملاح بها ٣٩٠ جزءاً في المليون، مما يجعلها أكثر عذوبة من مياه الصنبور العادية والتي تصل درجة الملوحة بها إلى أكثر من ٥٠٠ جزء في المليون وقد أكد تقرير رسمى صادر في ٤ نوفمبر عام ١٩٨٥ م عن معمل بحوث الأراضي الملحية والقلوية بالإسكندرية ان مياة عين كيفارة أنقى من مياه النيل.



دراسة لحل مشاكل مصر المائية

تم اكتشاف عين كيفارة بواسطة إحدى شركات البترول العاملة بالمنطقة، حيث قامت بحفر بئر بحثاً عن البترول ولكنها وجدت البئر لا يحتوى إلا على الماء فقامت بعمل تكسية للبئر وأغلقتها بمحابس حديدية لإمكان استغلالها مستقبلاً، إلا أن التكسية الحديدية للبئر كُسرت وتفجر الماء بسرعة تحت ضغط هيدروستاتيكي عال جداً أدى إلى تدفق الماء بسرعة كبيرة من البئر، وبمعدل تصريف يصل إلى حوالى ٢٠ ألف متر مكعب يومياً.

تم العثور على خرائط توضح موقع وطبيعة العين يرجع تاريخها إلى عام ١٨٨٠م، وقد كشفت باحثة في الأرشيفين البريطانى والأمريكى عن وجود مناقشة تمت في أحد اجتماعات الجمعية الجغرافية المصرية في يناير ١٩٥١م حيث قام الأمير كمال الدين حسين بتكليف الدكتور جون بول بالقيام برحلة استكشافية في الصحراء الغربية، وقد حفظت وثائق وخرائط بول عن الرحلة والتي يؤكد فيها وجود بترول وطبقة من المياه في هيئة نهر ينحدر من الجنوب الغربى بالأرشيف البريطانى بتاريخ عام ١٩١٧م تحت عنوان (استطلاع صحراوى بالسيارة، كتيب لضباط الدورية في الصحراء الغربية المصرية)، بالإضافة إلى وثائق أخرى تتضمن التأكيدات نفسها، وتم وضعها في الأرشيف بتاريخ ١٩٢٦.

كما تمت الإشارة إلى النهر الجوفى في مرجع وضعه البريطانى هـ.أ. هرست الخبير العلمى بوزارة الأشغال العمومية المصرية، بعنوان النيل صادر عام ١٩٤٧م، ففى الصفحة ٢٥ من مرجعه ذكر هرست : وكنت ذات مرة على ظهر مركب في بلاد النوبة، واستمعت إلى ريس هذا المركب، الذى روى لى قصة، لعلها من روايات المصريين القدماء، ولعلها أيضاً قد بنيت على المشروعالشائعة، بأن ثمة نهرأ يجرى في باطن الأرض، تحت

سلسلة الواحات في الصحراء الغربية، وتفصيل القصة أنه على مقربة من جنوبى خزان أسوان، وعند (شمية الواحة)، يضطرب النهر في شكل دوامة، وأنه في هذه البقعة ارتطمت سفينة تاجر، كانت تقتضيه مهنته أن يسير بها في النهر، ذهاباً وعودة، فابتلع اليم بضاعته، وكان فيها وعاء من الخشب، تعود أن يضع فيه طعامه، ولما فقد الرجل سفينته، تحول بتجارته من النهر إلى البر، وبينما هو في العام التالى، جالس إلى جوار بئر، في واحات الصحراء الغربية، إذ لمح وعاءه القديم يطفو فجأة فوق سطحه.

ممر مائى عملاق أسفل الصحراء الكبرى

أظهرت دراسات حديثة أجرتها الدكتورة إيمان محمد غنيم، مدير معمل أبحاث الفضاء بقسم الجغرافيا والجيولوجيا بجامعة نورث كارولينا بولنجتون، بالولايات المتحدة الأمريكية، وجود ممر مائى عملاق قديم مدفون أسفل رمال الصحراء الكبرى يربط وسط أفريقيا بساحل البحر الأبيض المتوسط، مروراً بالأراضى الليبية حتى خليج سرت وذكرت الدراسات أن إحدى الحلقات المهمة جداً من هذا الممر، هو حوض نهر الكفرة القديم، الواقع على الحدود المصرية- الليبية، والذي تقدر مساحته بحوالى ٢٣٦ ألف كيلومتر مربع.

وقالت: لنهر الكفرة دلتا عملاقة تقدر مساحتها بحوالى ٣٤ ألف كيلومتر مربع بين الحدود المصرية- الليبية (الجزء الأكبر منها يقع داخل الأراضى الليبية، والتى تعد من المناطق المحتمل احتواؤها على مياه جوفية وفيرة، إضافة إلى خام البترول والغاز الطبيعى.

وقامت الباحثة المصرية بتحديد ورسم مسار هذا الممر المائى العملاق القديم باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (GIS)، مستعينة- حسب قولها- بالصور الطبوغرافية للأقمار

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

الصناعية (SRTM) للتوصل إلى الكشف عن هذا الممر المائي المدفون أسفل الرمال وقالت - في خلاصة أبحاثها: أمكن من خلال هذه الدراسة وباستخدام تقنية النمذجة الهيدرولوجية رسم خريطة مفصلة لهذا الممر المائي القديم (والذى قدر طوله بحوالى ١٩٠٠ كيلومتر)، شاملة خريطة مفصلة لحوض نهر الكفرة، موضحة أن واحة سيوة المصرية وما حولها ببحيراتها وآبارها العذبة ما هى إلا جزء ضئيل من إمكانات هذا الحوض الذى يمكن أن يمثل خزاناً عملاقاً للمياه الجوفية حسب تأكيدها.

وأنه يعتقد أن هذا الممر المائي القديم ذو أهمية بالغة، من الناحية التاريخية، المتعلقة بعلوم الإنسان القديم (الأنثروبولوجيا) فى كونه واحداً من الممرات المائية القديمة، مرجحة أن يكون الإنسان القديم استخدمه منذ أكثر من ١٥٠ ألف سنة فى العبور من وسط أفريقيا إلى ساحل البحر المتوسط شمالاً وانتشاره خارج القارة .

نهر توشكى

وتمكنت الباحثة المصرية أيضاً باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد وكذا نظم المعلومات الجغرافية، من رسم خريطة تفصيلية للشبكة النهرية لحوض نهر قديم أطلق عليه اسم (نهر توشكى) فى منطقة شرق العوينات، قُدّرت مساحته بحوالى ١٥٠ ألف كيلومتر مربع، ويعتبر هذا الحوض من حيث المساحة ثانى أكبر الأحواض المائية القديمة بمصر بعد حوض نهر النيل وقد قامت الحكومة ومازالت بحفر مئات من الآبار فى هذه المنطقة لاستخدام مياهها فى أغراض الزراعة حالياً، بعد نشر نتائج هذه الدراسة عام ٢٠٠٧ فى المجلة العلمية العالمية للبيئات القاحلة وكشفت عن أن المياه المنهمرة منذ عشرات السنين، من بئر كيفارة الموجودة فى الصحراء الغربية ، ما هى إلا امتداد لخزان جوفى كبير قابع أسفل بحر الرمال العظيم، موضحة أن هذه

المياه مجرد تسريبات للممر المائى العملاق وناشدت الباحثة جميع وزارات الرى والزراعة واستصلاح الأراضى والبتروى بتوجيه أقصى اهتماماتها تجاه العمل على الاستفادة من نتائج هذه الدراسة، والعمل بمنطقة شمال غرب الصحراء الغربية بمصر باعتبارها منطقة مبشرة كمصدر لمياه جوفية هائلة.

وقالت: هذه المياه ممكن أن تترتب عليها طفرة زراعية فى مساحات شاسعة بهذه المنطقة، إلى جانب إمكانية الكشف عن خام البترول والغاز الطبيعى، مما يساهم فى تعظيم اقتصاد مصر وأبدت الباحثة المصرية استعدادها لوضع جميع ما لديها من نتائج ومعلومات رهن إشارة الوطن وعلمائه والمسؤولين فيه حسب تعبيرها من أجل رفعة راية مصر الثورة وشعبها.



الدكتور مغاورى شحاتة خبير المياه الجوفية يُعلّق: الممر قد يعود إلى علاقات مائية قديمة وحفر آبار عميقة الوسيلة الأنسب للتأكد من وجوده قال خبير المياه الجوفية الدولى، الدكتور مغاورى شحاتة، رئيس جامعة المنوفية الأسبق الممر الذى رصدته الباحثة الدكتورة إيمان غنيم، هو جزء من خزان حجر الرملى النوبى، وليس نهراً قديماً، والمشاكل التى صادفناها خلال عملنا فى منطقة الوادى الجديد وتحديدأ فى واحة الداخلة،

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

علّمنا أن الافتراض الأمثل للتعامل مع هذا الخزان الجوفي، هو أنه مغلق وبلا منبع، مؤكداً أن مصدر آبار المياه المتفجرة في مناطق متفرقة من الصحراء الغربية، مستودع أو خزان جوفي قابل للنضوب والإعلان عن أى اكتشافات مائية لآبار أو أنهار مدفونة، يعد كلاماً مرسلاً تنقصه الدقة، حتى وإن حاول البعض الاستشهاد بألية الاستشعار عن بُعد، أو الصور الفضائية، لأنه من المعلوم أنها وسائل فنية لاكتشاف مظاهر سطح الأرض، أو الأعماق القريبة التى تتراوح بين ١٠ و ١٥ متراً، فى حين أن الوصول لمياه الصحراء الغربية يحتاج الى أعماق كبيرة وشكك الخبير المائى فى وجود ما يسمى النهر الجوفي فى الصحراء الغربية، مؤكداً أن مصدر آبار المياه المتفجرة فى مناطق متفرقة من الصحراء، هو مستودع أو خزان جوفي قابل للنضوب وأن أراضي الصحراء الغربية ذات طبيعة معقدة، خاصة فى باطنها، لأنها تحتوى على طبقات حاملة للمياه تتداخل مع أخرى مانعة لها، وهو تكوين تتداخل فيه طبقات الأحجار الرملية والطينية، مما يحدث انفجاراً مائياً هائلاً - حسب قوله - عند حفر أى بئر وأنه حينما يرى البعض المياه تتدفق من الآبار الصحراوية، يعتقد أنها أنهار جوفية، لكن واقع الأمر أن هذه المياه مصدرها خزانات جوفية من الرمال تتداخل معها رواسب طينية مما يوقع المياه تحت ضغط الطبقات الطينية، وهى ظاهرة سرعان ما تلاشى مع مرور الزمن، وذلك حينما يقل الضغط الذى يدفع المياه للخروج من أسفل.

نهر مياه فى الصحراء الغربية

اكتشاف سيغير وجه الحياة فى مصر هكذا وصف الدكتور خالد عودة الخبير الجيولوجى العالمى وأستاذ الطبقات والحفريات قسم الجيولوجيا كلية العلوم جامعة أسيوط ما أسماه باكتشاف علمى للمرة الأولى يغير المفاهيم الجيولوجية المؤرخة عن بحر الرمال الأعظم فى الجزء الغربى من الصحراء

الغربية حيث أكتشف من خلال رحلة علمية أنه بحراً من المياه الأعظم التي تسبح على الخزان الجوفي النوبى وأكد عودة خلال مؤتمر صحفى عقد اليوم الثلاثاء أنه بزيارة فريق علمى يترأسه من مركز بحوث الصحراء وخبراء الجيولوجيا في جامعة أسيوط إلى منطقة بحر الرمال الأعظم الذى لم تطأه قدم أحد من المكتشفين منذ عشرات السنين وجد أن سمك الرمال المغطاة في هذه المنطقة لا يتعدى ٣٠ سم بينما يقبع أسفلها الحجر الأبيض النوبى الحامل لخزان مصر الجوفي الرئيسى وأن هذا الخزان المائى يمتد من تشاد وليبيا إلى مصر ويعد ملتقى لكل الأنهار السطحية القادمة من ليبيا والجلف الكبير حيث تبلغ مساحة الواحات في هذه المنطقة ٣ مليون و٤٨٥ ألف فدان وهناك كذلك هضاب وأنهار قديمة وآثار ليبية موجودة تؤكد أن هذه المنطقة صالحة للإستزراع والتنمية العمرانية وطالب المكتشف الحكومة المصرية بضرورة القيام بتوزيع هذه الأراضى على الشباب المصرى لإستزراعها وإقامة تنمية عمرانية بها حيث تمتلك بداخلها مياة تعد أنقى من مياه نهر النيل حيث وجد ماسورة مياه موجودة في هذا المكان منذ ٥٠ عام تخرج مياة صالحة للشرب قام أحدهم بوضعها وتركها في المنطقة وقال إن لم تقم الحكومة بذلك فليذهب الشباب المصرى لإستزراعها بنفسه.

أنهار من زمن المطر

وخلال هذا الزمن الطويل كان هناك كما تؤكد صور السفن الفضائية وجود نهران رئيسيان يجريان فوق أرض مصر هما نهر قنا يجري من الشمال إلى الجنوب عكس نهر النيل الحالي ثم يتجه إلى الغرب ليغزي مجموعة أنهار تتشرف في جنوب السودان وتشاد ثم تصب في المحيط الاطلسي. وفي الغرب من مصر كشفت الصور عن مسار نهر عملاق كان اسمه الجلف نابعا من هضبة العوينات - خلال سنوات الفترة الممطرة - متجها شمالا ليصب في البحر المتوسط غرب منطقة علم الروم الحالية وعندما جفت الأمطار امتلأ

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

مجري النهر كما يظهر حاليا بالرمال السافيه مكونة بحر الرمال الأعظم وفي ليبيا غربا جرت أنهار كثيرة كما يشرح د. البهي عيسوي من خلال صور كولومبيا كانت تنبع من هضبة تيبستي جنوب ليبيا واتجهت شمالا لتصب في نهر الكفرة غرب طبرق وصولا إلى المتوسط وفي غرب السودان جرت أنهار في ذلك الزمن فوق صحرائها الغربية لتصل إلى دولة تشاد.

الفصل الثالث

تنشيط مشاريع قائمة

التخزين بالبحيرات الاستوائية

اهتمت مصر بموضوع المياه لأسباب تتعلق بتاريخ مؤسسة الري في حياة الدولة المصرية من العهد الفرعوني ولأسباب تتعلق بالتطورات الاقتصادية والزراعية في مصر .

ومنذ أن أنشئ سد أسوان عام ١٩٠٢ وتعليته مرتين عنيت الدراسات بعد تشكيل اللجان الفنية من كبار مهندسي الري الى مكونات القضية وهى :-

الري- توليد الكهرباء- الصناعة- النقل النهري .

وبكل وضوح يرى الباحث في الفكر المائي المصرى أنه انتقل من دراسة التخزين السنوى إلى الإهتمام بالتخزين القرنى واتجه الفكر الى أن خزان اسوان آخر مشروع للتخزين داخل الحدود المصرية وعلي الفكر المائي أن ينتقل الى خارج حدود مصر لإنشاء السدود فكان الإهتمام بإنشاء السدود في السودان في اطار الإيما بوحدة وادى النيل وعلي ذلك توالى خطط السياسة المائية المصرية وتمت الموافقة علي :

١. مشروع وادى الريان وذلك بعد دراسات جيولوجية حتى لا تتعرض مديرية الفيوم لأية أخطار .

٢. مشروع سد خزان بحيرة ألبرت وبغية الوصول الى أقصى منسوب ممكن السماح به لخزان بحيرة ألبرت بعد التفاوض مع الدول المختصة

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

وكان عصب المشروع هو استخدام البحيرات الاستوائية للتخزين المستمر للماء وتعتبر هذه البحيرات من أصلح الأمكنة للتخزين فكمية البخر فيها قليلة، ويعوضها ما يتساقط عليها من أمطار، كما أنها تفضل أي خزان يمكن اقامته على النيل الأزرق لأنها لا تتعرض للاطماء وتمتاز بحيرة ألبرت التي تقع في الأخدود الأفريقي بشواطئها الشديدة الانحدار وبسطحها الصغير بالنسبة إلى سعتها ولذلك فهي أصلح البحيرات الاستوائية كخزان للماء لأن الفاقد منها بالبر صغير بالنسبة لوحدة السعة وقد كان انشاء خزان بحيرة ألبرت ومنظم بحيرة فكتوريا من أهم مشروعات الخطة المصرية للتخزين المستمر وكان خزان بحيرة ألبرت قد خطط لكي يمتد حتى مدينة نيمولي على الحدود السودانية - الأوغندية حيث كان سيبنى عندها سد - ولو كان هذا السد قد بني بمقاييس سد أسوان العالي لأمكن تخزين كمية من المياه تزيد خمسا وعشرين ضعف كمية الماء التي يتم تخزينها الآن في سد أسوان العالي.

وتزيد كفاءة خزان بحيرة ألبرت وسعته التخزينية إذا نظم دخول الماء إلى البحيرة بانتظام على مدار السنة وأمكن تفادي التقلبات الموسمية وجاء في خطة التخزين المستمر أن هذا الأمر يمكن تحقيقه ببناء سد عند مخرج بحيرة فكتوريا وهذا السد هو الجزء الوحيد الذي تم بناؤه من خطة التخزين المستمر التي كانت الحكومة المصرية قد تبنتها ففي سنة ١٩٤٨ بدئ العمل في بناء خزان أوين الذي يقع على بعد ٣ كيلو متر إلى الشمال من مخرج المياه من بحيرة فكتوريا والسد من الخرسانة المسلحة طوله ٧٦٢ متراً وعرضه ٦٢ متراً وارتفاعه ٣٠ متراً وبالخزان محطة لتوليد الكهرباء ذات طاقة ١٥٠ ميجاوات، وقد بني الخزان بناء على مبادرة من الحكومة الأوغندية بغرض توليد الكهرباء وكان غرض بناء السد الأساسي هو توليد الكهرباء لاستخدامها في أوغندا ولم يكن للحكومة المصرية أية فائدة من

الاشتراك في هذا المشروع وكان المسئولون المصريون في ذلك الوقت يسعون لتحقيق فكرة بناء خزان بحيرة ألبرت وقناة جونجلي.



مشروع نيل هضبة البحيرات الاستوائية، ويهدف إلى:

- ترشيد استخدام المياه في الزراعة.
- الربط الكهربائي.
- تنمية الثروة السمكية في بحيرة ألبرت .
- مقاومة نبات ورد النيل في نهر كاجيرا.
- تنمية حوض نهر كاجيرا الذي تشترك فيه كل من رواندا وبوروندي وتنزانيا وأوغندا.
- إدارة أحواض أنهار سيو- كالابا- مالاكيسي التي تقع بين أوغندا وكينيا .
- إنشاء وحدة لتنسيق المشروعات.
- مشروع النيل الشرقي، ويهدف إلى:
- تطوير نموذج رياضي تخطيطي للنيل الشرقي لتقييم تأثير مشروعات

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

التنمية ذات الفائدة المتبادلة سلباً وإيجاباً.

■ دراسات المصادر المائية المتكاملة والمتعددة الأغراض لحوض نهر البارو-أكوبو.

■ - مشروع إدارة الفيضان والإنذار المبكر.

■ مشروع تنمية الطاقة الكهرومائية والربط الكهربائي.

ولقد بدأت آليات التعاون الإقليمي منذ ستينيات القرن الـ ٢٠ بعد استقلال دول الحوض الذي تقدر مساحته بـ ٤, ٣ مليون كم^٢، ومن هذه المشروعات:

١. هيئة مياه النيل: تم إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان تحت مظلة اتفاقية ١٩٥٩م، وتضم لجنة فنية تجمع خبراء البلدين وتجتمع دورياً لحل أي مشاكل تعترض تنفيذ الاتفاقية.

٢. مشروع الهيدروميث: المعني بدراسة الأرصاد الجوية والمائية لحوض البحيرات الاستوائية، وقد انطلق عام ١٩٦٧م بمشاركة ٥ دول فقط من دول الحوض الـ ١٠ (مصر وكينيا وتنزانيا وأوغندا والسودان)، وانضمت إليه بعد ذلك رواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية ثم إثيوبيا بصفة مراقب.

٣. تجمع الأندوجو: تم إعلان إنشائه خلال المؤتمر الوزاري الأول لدول حوض النيل بالخرطوم في نوفمبر ١٩٨٣م، ويضم أغلب دول حوض النيل في منطقة شرق ووسط أفريقيا، ومن أهدافه تبادل الخبرات لدعم التعاون والتكامل بين دول التجمع في مجال التنمية.

٤. تجمع التيكونيل: للتعاون الفني بين دول حوض النيل للتنمية وحماية البيئة وقد أنشئ في ديسمبر ١٩٩٢م بمشاركة ٦ أعضاء عاملين (مصر، والسودان، وتنزانيا، وأوغندا، ورواندا، والكونغو الديمقراطية)،

وحصلت باقي الدول على صفة مراقب، واستمر مشروع التكونيل خلال الفترة من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٨ م.

٥. مبادرة حوض النيل: اتفاقية دولية بين دول حوض النيل الـ ١٠، وقد تم توقيعها في فبراير ١٩٩٩ م في تنزانيا، بهدف وضع استراتيجية للتعاون بين الدول الأعضاء والانتقال من مرحلة الدراسات إلى مرحلة تنفيذ المشروعات وقد اشتملت المبادرة على ٢٢ مشروعاً يستهدف تعظيم الاستفادة من المياه المشتركة وفقد المياه واستغلاله لصالح دول الحوض، كما تشمل إيجاد إطار قانوني ومؤسسي للتعاون بين هذه الدول من أجل التنمية المستدامة.

المكتب الفني الإقليمي للنيل الشرقي (الإنترو): مكتب إقليمي تم تأسيسه في مارس ٢٠٠١ م بالاتفاق بين مصر والسودان وإثيوبيا في أديس أبابا، بهدف بحث المشروعات المائية المشتركة في مجال مراقبة الفيضانات وتوليد الكهرباء من مياه النهر.

خزان بحيرة تانا

كان أهم المشروعات المقترحة في مشروع التخزين القرني هو استخدام بحيرة تانا بأثيوبيا للتخزين المستمر ببناء سد عند مخرجها وتقع بحيرة تانا على ارتفاع ١٧٦٠ متراً فوق سطح البحر وتبلغ مساحتها ٣١٠٠ كيلو متر مربع، ورفع منسوبها مترين يعطيها سعة تخزين تقدر بحوالي ٧ مليار متر مكعب وقد خطط مشروع بناء سد بحيرة تانا بحيث يرفع منسوبها متر واحد في المرحلة الأولى ثم إلى مترين في المرحلة الثانية.

وسيوفر المشروع في المرحلة الأولى لمصر حوالي ١, ٢ مليار متر مكعب في السنة من المياه الصيفية عند أسوان وذلك بعد احتساب فواقد النقل والبخر (والتي قدرت بأقل قليلاً من ٤٠٪ من أصل سعة التخزين)

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

وسيوفر مشروع المرحلة الثانية حوالي ١,٤ مليار متر مكعب كان من المفروض أن تذهب كلها إلى السودان، وبالإضافة إلى توفير المياه لكل من مصر والسودان فإن بناء السد كان سيعمل منظماً للفيضان وحامياً للبلدين من غوائل الفيضانات العالية، كما كان ذا فائدة كبرى لاثيوبيا في حقلي التوسع الزراعي وتوليد الكهرباء.

وعلى الرغم من صغر سعة خزان بحيرة تانا عند مقارنته بخزان بحيرة ألبرت فإن للخزان أهمية خاصة، لأن تخزين المياه به سيكون أقل تكلفة من مشروعات حفر قنوات تحويل في مستنقعات السد وبحيرة الغزال والسوبات بالإضافة إلى ذلك فإن التخزين في بحيرة تانا يعطي أماناً أكثر لمستخدمي مياه النيل ذلك لأن البحيرة تقع في منطقة مطيرة مستقلة عن منطقة أمطار الهضبة الاستوائية مما يقلل إمكان وقوعهما معاً في فترة جفاف كما يقلل من خطر تركيز التخزين في منطقة واحدة من المناطق التي ينبع منها النيل.

الفصل الرابع إحياء مشروع قناة جونجلي

ترجع فكرة المشروع إلى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ضمن مشروعات عديدة لزيادة إيراد النهر والحد من الفاقد والاهتمام بهذا المشروع يرجع إلى أن الفاقد من بحر الجبل في المستنقعات والتبخر نتيجة كثرة الالتواءات وانسياب مياهه يحول معظم صرفه إلى مستنقع كبير يضيع فيه نصف ما يخرج من هضبة البحيرات، فتخزين الماء في البحيرات الاستوائية ليست له فائدة إلا إذا أمكن نقله عبر أحراش منطقة السد فأى مياه زائدة تأتي إلى هذه المنطقة تتبدد فيها وحتى سنة ١٩٣٨ كان هناك اعتقاد بأن تقليل هذا الفاقد ونقل المياه عبر منطقة السد يمكن أن يتم لو أن جسور بحر الجبل قد قويت وحصر النهر بداخل مجراه ومنعت مياهه من الانسياب فوق جوانبه إلا أن هذه الفكرة قد استبدلت بفكرة حفر قناة جديدة يحول إليها الماء لنقله واقترح أن يكون مخرج القناة عند قرية جونجلي لكي تصل بالمياه إلى قرب الملكال وقد كان تنفيذ هذا الجزء من خطة التخزين موضع مفاوضات بين الحكومتين المصرية والسودانية انتهت باتفاق تنفيذ القناة سنة ١٩٧٤ وقد بدئ بالفعل في تنفيذ المشروع في يونيه ١٩٧٨ ولكن العمل توقف في سنة ١٩٨٤ بسبب الحرب الأهلية التي اشتعلت في جنوب السودان منذ ذلك التاريخ.

وقد كان موضوع قناة جونجلي موضع جدل كبير منذ بدء التفكير فيها، وكان من بين النقد الذي وجه إليها أن شقها كان سيسبب تغييراً ضخماً في بيئة منطقة السد وتغيراً أساسياً في نمط حياة السكان، وهؤلاء السكان ينتمون إلى عدد من القبائل الرحل الذين يعيشون على الزراعة المطرية وتربية الأبقار، وأهم هذه القبائل هي الدنكا والمنداري والنوير

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

والشيلوك وكان عدد السكان سنة ١٩٦٩ حوالي ٢٦٠,٠٠٠ نسمة يرعون حوالي ٤٥٠,٠٠٠ رأس بقر وكان المهتمون بشئون البيئة يرون أن شق القناة سيسبب ضيقاً لهؤلاء السكان ، فمعظمهم يعيش على الأرض العالية إلى الشرق من مستنقعات منطقة السد يزرعونها بالذرة الرفيعة في موسم الأمطار بين مايو وأكتوبر، ثم ينتقلون مع أبقارهم إلى منطقة المستنقعات في موسم الجفاف لكي يستخدموها كمرعى وإذا ما شقت القناة فسيصبح الوصول إلى هذه المراعي صعباً إذ ستقف القناة عائقاً بينها وبين مكان سكن معظم القبائل وقد أدت شكوى الأهالي المستمرة والضغط السياسية الكبيرة إلى أن لى الرئيس السوداني طلب الأهالي بتغيير مسار القناة وبالفعل تم تغيير مسار القناة بحيث يكون مكان سكنى معظم القبائل إلى الغرب من القناة حتى لا يضطروا إلى عبورها عند الذهاب إلى مستنقعات السد (المسماة التويش) وقد أدى هذا التعديل إلى إطالة القناة من ٢٨٠ كيلو متر إلى ٣٦٠ كيلو متر وزيادة نفقات انشائها وعلى الرغم من هذه الاعتراضات صحيح أن شق القناة سيمس نمط حياة سكان المنطقة إلا أن القناة كانت ستفتح آفاقاً جديدة أمام هؤلاء السكان في ميادين الزراعة والري وصيد الأسماك كما كانت ستساعد في نقل البضائع والركاب بالسفن أو على الطريق الأسفلتي الذي كان سيرصف بجوارها، كما أنها ستكون مورداً للماء للإنسان والحيوان على مدار السنة بالإضافة إلى أنها كانت ستقلل من خطر غرق الكثير من مستوطنات أهالي جنوب السودان وخاصة في جزيرة الزراف.

أما عن المياه التي كانت ستقلها القناة فقد اتفق على تقسيمها مناصفة بين مصر والسودان اللذين كانا سيتحملان تكاليف شقها بالتساوي، وقد صممت القناة لكي تحمل ٢٥ مليون متر مكعب في اليوم في مرحلتها الأولى تزداد إلى ٥٥ مليون متر مكعب في اليوم في مرحلتها الثانية، وسيوجه إلى القناة

في مرحلتها الأولى ١, ٩ مليار متر مكعب من جملة الـ ٣٣ مليار متر مكعب التي تدخل منطقة السد عند منجلا، وسيفقد من هذه الكمية حوالي مليار متر مكعب بالبخر خلال النقل - أما باقي المياه التي ستدخل منطقة السد فسيفقد منها بالبخر حوالي ٧, ١٠ مليار متر مكعب، وبذا تكون جملة ما سيخرج من السد عند الملكال هو ٢, ٢١ مليار متر مكعب، وبذا ستزيد كمية المياه التي تصل من منطقة البحيرات الاستوائية بحوالي ٧, ٤ مليار متر مكعب ينتظر أن يكون الفاقد منها خلال نقلها بطريق البخر والرشح حوالي ١٩٪ من حجمها وبذا يكون ما ستكتسبه مصر والسودان من المياه هو حوالي ٤ مليار متر مكعب لكل من البلدين.

وستزيد كمية المياه التي يمكن أن تكسبها البلدين عند توسيع القناة في المرحلة الثانية إلى ٧ مليار متر مكعب إلا أن القيام بالمرحلة الثانية من القناة مرهون ببناء خزان بحيرة ألبرت لضمان وصول الكميات الكافية للماء لتحويلها إلى القناة الموسعة.



وفي عام ١٩٨٠ تمت عمليات بالتنسيق بين صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ودوائر أخرى لإنهاء المشروع ولكن تم الإيعاز للمؤسسات الأهلية في الجنوب بالتظاهر واطلاق الشائعات بأن القناة مشروع مصري/ سوداني شالي يلحق الضرر بالبيئة ويحرم السكان من مصادر صيد الأسماك وأراضي

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

الرعي.. إلخ وجندت المؤامرات الدنيئة ضد السودان وفي عام ١٩٩٤ أعلن الرئيس عمر البشير رغبته في السير قدماً لتنفيذ المشروع لخدمة التنمية في المنطقة واستمرت الهجمات ضد المشروع وتأليب القوي الأجنبية والمهتمين بحماية البيئة ضده وصور علي أنه سوف يؤثر علي البيئة بشكل سلبي وسوف يؤثر علي الأحياء المائية والطيور المهاجرة.. إلخ، مع اغفال تام لأي ميزات سوف يجلبها المشروع للمنطقة.

وعلى الرغم من أن جنوب ولاية النوبي ولاية أنديانا وجزءاً من ولاية أوهايو كانت مستنقعات مليئة بنبات الكات ديل وهي أعشاب طويلة تنتشر فيها الضفادع وجحافل الناموس وقد تم تخفيف ٩ تسعة ملايين فدان بحلول عام ١٩٠٠ بالولايات الثلاث، ونقول للذين يتباكون علي البيئة هل تخفيف المستنقعات من أجل التنمية حلال في أمريكا حرام علي السودان؟ والمعروف أن بأمريكا اليوم أكثر من ٤٥٠ مليون فدان للإنتاج الزراعي كانت أغلبها مستنقعات في الماضي ولا أعلم لماذا لا نتحرك سريعاً حالياً من خلال تعاون فني مشترك بين مصر والسودان لآحياء هذا المشروع المهم الذي سيضيف موارد مائية تقدر بـ ٧ مليارات متر مكعب من المياه يمكن ان يستفيد منها كلا البلدين.

ومما يعيد الأمل إلى مصر مرة أخرى أن اهتمامها في عهد المخلوع بتحسين العلاقات مع جنوب السودان جعل سيلفا كير نائب رئيس الجمهورية السوداني ورئيس حكومة جنوب السودان يصرح في زيارته مؤخراً للقاهرة بأنه لا مانع من استئناف العمل في المشروع وأن الأمر يحتاج إلي دراسات إضافية، قائلاً: إن المسألة فنية وليست سياسية.

الفصل الخامس مقترحات لحل المشاكل المائية

وقف فوري للتلوث المائي

وعلاج التلوث ممكن بتطبيق طرق بيولوجية رخيصة تتضمن الاستفادة من كافة مصادر التلوث سواء كانت زراعية أو صناعية أو آدمية في تسميد الصحراء لزراعة الطحالب باستخدام المياه المالحة لاستخلاص الوقود الحيوى للاكتفاء الذاتي من الطاقة وتصدير الفائض والمتبقى من الطحالب بعد الاستخلاص يستخدم كأعلاف حيوانية هذا الفكر لا يحتاج لأرض من ناحية أن ٩٥٪ من ارض مصر هى أرض صحراوية ولا تتوافر مياه عذبة لزراعتها إلى جانب توفير فرص عمل للشباب وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الطاقة والغذاء وتزيد الدخل القومى للبلاد -المشكلة تكمن فيما بين الوزارات المسؤولة هل هى التضامن الاجتماعى أم وزارة الزراعة أم الصناعة أم الرى أم الكهرباء أم المجتمعات العمرانية الجديدة أم المحليات .

إن انعدام القراءة الجيدة للمستقبل وانعدام التخطيط ومركزية وعشوائية القرارات وأسلوب أن كل وزير جديد يهدم ويسفه جهود سابقه ويقوم بعمل استراتيجيه غالباً لا يمكن انجازها في عهده القصير لهى أسباب مباشرة لما نواجهه من أزمات الآن ومستقبلاً ويمكن تنقية نهر النيل وفروعه والمصارف والبحيرات بتربية الأسماك الصديقة للبيئة في هذه المسطحات المائية وفي فترة وجيزة ولكن للأسف فان استراتيجيات تطوير الزراعة المصرية لعام ٢٠٣٠ لم تتضمن هذه الحلول البسيطة التى تأكدنا تماما من نتائجها التى تنتظر التطبيق الفورى ودون الحاجة إلى منح ومعونات خارجية أو أى دعم من الدولة -ولكن السؤال ما يزال قائماً وهو

هل نحن جادون لحل مشاكلنا .

معايير جديدة للحد من إهدار المياه الجوفية

ليس من باب المبالغة أن نقول إن الأنفاق هي شريان الحياة بالنسبة لقطاع غزة، كما أن نهر النيل هو شريان الحياة بالنسبة لمصر تشابه إلى حد التطابق بين أهمية أنفاق غزة بالنسبة للقطاع المحاصر، وبين نهر النيل بالنسبة لدولة وحضارة مصر، تشابه لا ينكره عاقل سيجادل البعض بأنه لا يوجد تشابه بين الحالتين، فنهر النيل يمر يسير فوق الأرض وليس للإنسان يد فيه، على عكس الأنفاق التي تجري تحت مصر بفعل إنسان غزة على غير رغبة من مصر لكن الحياة التي ستندم في مصر إذا ما توقف جريان النيل، هي نفسها الحياة التي ستندم وتعتبر حملة الترويج الجديدة والشعار يشيران إلى أن مصر ليست مجرد أصل حضارة عظيمة ساعدت في تشكيل ثقافة عالمية لكنها أيضاً قبلة سياحية ومصدراً لخبرات جديدة تثري الوعي الشخصي ولديها قصصاً رائعة.

استعمال مياه الصرف المعالجة في الري

تجد مياه الصرف الصحي المعالجة في التفرقة الأخيرة طريقها إلى النيل وقد حاولت مصر حل هذا المشكلة عن طريق توجيه جزء كبير من مياه الصرف الصحي المعالجة لري الغابات الشجرية بدلاً من صرفها على المجاري المائية وقد تم تنفيذ البنية الأساسية وزراعة ١١٩٥ فداناً بالغابات الشجرية موزعة على ٢٤ موقعاً في ١٦ محافظة مصرية.

ولقد أثبتت هذه العملية فاعليتها خصوصاً في المحافظات ذات الظهير الصحراوي، حيث نستعمل الآن حوالي ٤, ٢ مليار متر مكعب من المياه المعالجة لري الغابات هناك وقد أصبحت النباتات الخضراء تغطي مساحات كبيرة من الأراضي وتساهم في تحسين جودة الهواء كما أن هناك

مطالبات بزرع المزيد من أشجار الجاتروفا التي تعتبر مصدراً جيداً للوقود العضوي وستعكس زراعتها إيجاباً على الاقتصاد حيث ستساهم في تشغيل اليد العاملة سواء في الزراعة أو في صناعة الخشب.

علاج فاقد نهر النيل

ويصف الدكتور ضياء الدين القوصي وكيل أول وزارة الموارد المائية السابق ومستشار الوزير تأثير نهر النيل بين مصر والسودان بأنه الأساس لإقامة أية علاقات حتي غير مائية بين الدولتين فالعلاقات المرتبطة بها قائمة بالفعل منذ سنوات طويلة ولم تتوقف علي الرغم مما حدث فما زالت هناك شركة مشتركة لزراعة الأراضي حول الخرطوم بمنطقة الدمازين وتحتاج في مرحلة التكامل الحالية لتقوية نشاطها وميزانيتها لزراعة الأراضي المطيرة أما الشركة الثانية فهي الكراكات المصرية التي تعمل مع هيئة الثروة المعدنية بوزارة الري السودانية في مجال الري والحفر بمنطقة الجزيرة وتتوافر إمكانيات هائلة لنجاحها في حالة تدعيمها وزيادة رأس مالها لشراء معدات وكراكات حديثة لزراعة الأراضي حول خزان أم رواية الجوفي والذي يماثل الخزان النوبي في مصر ويمكن في حالة التنفيذ وضع خطة للسحب الآمن تكفي لزراعة آلاف الأغذية لمئات السنين بالإضافة لإمكانية زراعة مساحات شاسعة ويشرح د. محمد عبد الفتاح القصاص خبير الأمم المتحدة ورئيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة وسائل التعاون والتكامل في مجال الري والطاقة وتنمية موارد نهر النيل بهدف الحصول علي حصص متساوية منها لصالح الأطراف كلها بحوض النيل لأن ٢٠٪ فقط من الطاقة المستغلة حتي الآن من نهر النيل والباقي غير مستغل فعلي الرغم من أن نهر النيل محدود الموارد إلا أن مياهه ضائعة في الصحراء والمستنقعات التي يمر بها وما يأتي لمصر عند أسوان لا يزيد عن ٨٤ مليار متر مكعب يتبخر ويضيع جزء منها ويعتبر نهر النيل فقيراً بالمقارنة بنهر

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

الكونغو الذي يصب ١٥٠٠ مليار متر مكعب سنويا في المحيط الأطلنطي ونهر الأمازون الذي يصب ٧٧٠٠ مليار متر مكعب في نفس المحيط الذي يصب فيه أيضا ونهر النيجر يصب ٢٣٨ مليار متر في المحيط الأطلنطي ونهر الزمبيزي يصب ٢٧٥ مليار متر في المحيط الهندي وبالتالي فهناك أهمية كبرى لمشروعات ضبط نهر النيل بين مصر والسودان أولا ثم بين مصر واثيوبيا واريتريا واوغندا وتنزانيا وكينيا وبوروندي وأوروندي والكونغو خاصة أن ٨٥٪ من مياه مصر قادمة من النيل الأزرق وعطبرة والسوبات والمنابع الاثيوبية لتعظيم العائد من المنابع الاستوائية لنهر النيل والسبيل الوحيد اليها جنوب السودان وقناة جونجلي ليست سوي احد هذه المشروعات لتفادي مستنقعات السدود تليها المشروعات التي درستها مصر لنقل المياه بين الأحواض ومنها نقل المياه من منابع نهر الكونغو إلي نهر النيل لأن نهر الكونغو الأقرب لنهر النيل ويلقي سنويا مليارات من المياه بالمحيط يمكن الاستفادة بها في خدمة دول حوض النيل والتعاون بين الدول لتنفيذه أسوة بمشروعات نقل المياه غرب الولايات المتحدة وغرب كندا والمكسيك.

مواجهة ندرة المياه

في حوار مع الخبير المائي الدكتور جاك ضيوف، في يوم المياه العالمي أفاد بما يلي:- ما مدى خطورة المشكلة؟.

أخذ الاستخدام المائي في العالم ينمو بأكثر من ضعف معدل النمو السكاني خلال القرن الأخير.

وتؤثر ندرة المياه على جميع القارات إذ تنعكس على أكثر من ٤٠ بالمائة من مجموع سكان الكوكب وبحلول عام ٢٠٢٥ فان نحو ٨,١ مليار نسمة سيجدون أنفسهم في بلدان تعاني ندرة مطلقة في المياه، ونحو ثلثي سكان العالم أجمع قد يعانون من أوضاع الإجهاد المائي.

ولكي نستوعب حقاً مدى خطورة المشكلة علينا أولاً أن نضع في الاعتبار مقدار التأثير الهائل للماء في حياتنا اليومية . فلا شك أن تعدُّد الوصول إلى موارد المياه المأمونة والكافية إنما يحدّ من قدرتنا على إنتاج غذاءٍ كافٍ سواء للاستهلاك أو لتحقيق كفاية من الدخل . كذلك يحدّ من قدرتنا على تشغيل الماكينة الصناعية وتوفير الطاقة وبلا وصول لمياه الشرب ومتطلّبات النظافة الصحية، من الأصعب علينا الحد من انتشار الأمراض الخطيرة وآثارها مثل فيروس نقص المناعة/ الإيدز فكلّ يوم، يهلك ٣٨٠٠ طفل من جرّاء الأمراض المرتبطة بقلّة الماء الصالح للشرب والأمن للاستهلاك بسبب نقص شروط الصحة العامة .

رغم كل الإمكانيات المائية المصرية لازلنا نعانى من الفقر المائي فهل هو فقر مائى أم فقر إدارى ؟ الحقيقة أن المسؤولين المصريين لازالوا يقيمون وزناً لاتفاقات مع إسرائيل هى فى العرف الدولى تم نقضها عشرات المرات بمجرد إطلاق نار على مواطنين مصريين فهل نظل عطشى والماء حولنا أم أصبحنا مشلولى الفكر والأيدى فهالك وزير يعلن أن نهر الكونغو تستفيد منه عشر دول وبعد الإعلان عن المشروع عيخشى رد فعل الرأى العام فيعود ويعلن أن مد نهر النيل بمياه نهر الكونغو يعد مخالفة للقانون الدولى وعندما أعلن المتخصصون فى القانون الدولى عدم مخالفته للقانون الدولى حيث أن المنبع والمصب داخل دولة واحدة ومن حوض واحد يعود مسئول آخر ليعلن أن ذلك سوف يقر قاعدة نقل المياه خارج الأحواض وهذا مرفوض لا أعلم هل هى لعبة خلق حوش ما هذا الأسلوب فليعلنوها صراحة لن ننقل مياه نهر الكونغو وموتوا من العطش هذا مرفوض فلماذا لا تنفذ المشروع وإذا اعترضت إسرائيل كما هو متوقع فلنسمح لها بما تشاء من الماء فالخير يكفى الكل لذلك وجب أن نبحث عن حل فلسوف تجلب المشروع والجديدة فى المرحلة الأولى ٩٥ مليار متر ثم بعد عدة سنوات ١١٠

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

مليار يضاف إليها ٥٥ مليار من وارد النيل الطبيعي فتصبح ١٦٥ مليار متر تكفى مصر والسعودية وإسرائيل هذا فقط إذا كان الحال إما أن نعطش ونموت من الجوع والعطش أو تشاركنا إسرائيل ففى هذه الحالة لا مانع لدى من مشاركتها وهى ليست أول مرة فالغاز لا زال ينقل لها باقل من تكلفة استخراجها حتى كتابة هذه السطور وإذا أصرت الحكومة المصرية على أن يكون الحل عن طريق نهر النيل بالتفاوض مع دول الحوض فقد وجب أن نبحث عن حل فما هو الحل؟.

الفصل السادس

الحل مع دول الحوض هو

الحقيقة وعلى الرغم من المأزق الذي تورطت فيه مصر بشأن تؤثر علاقاتها بدول حوض النيل للدرجة التي وقَّع فيها أربعة منها هي أثيوبيا، وأوغندا، ورواندا، وتنزانيا في الرابع عشر من مايو الماضي اتفاقاً جديداً حول تقاسم مياه نهر النيل، إلا أنَّ مصر لم تفقد كلَّ أوراقها التي إنَّ أحسَّنت استخدامها يمكن أن تُثني هذه الدول عمَّا اعزمته، خاصَّة وأنَّ العلاقات التي تربط مصر بهذه الدول تعود إلى آلاف السنين، في حين أن العلاقة الصهيونية بدول منبع النهر لا تتجاوز حدود المصلحة التي إنَّ تحقَّقت بيد مصرية أو عربية لم يُعد للكيان الصهيوني أي وجود.

والجانب السلبي الوحيد المرتبط بتفعيل هذه الأوراق هو أنها تحتاج إلى شيء من الصَّبر على نتائجها؛ إذ ليس من المتخيَّل أنَّه وفجأة بعد أربعين عاماً تكتشف مصر أنَّ هناك بلاداً تسمَّى دول منابع النيل، وأنَّ مصر استيقظت صباح يوم من الأيام لتقرِّر إعادة صِلتها بهذه الدول، فهذا بكلِّ تأكيد لا يمكن أن يعيد الثقة في مصر.

كذلك فإنَّ هذه الأوراق تتضمَّن دوراً رسمياً حكومياً يقع على عاتق هيئات ومؤسسات الدولة، وآخر شعبياً ثقافياً تقوده مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

أما فيما يخص الدور الرسمي، فإنَّ أبرزه يجب أن يتمثَّل في الآتي:

١. تكثيف الزيارات الخاصة بالقيادات الرسمية المصرية إلى دول منابع النيل، وأنَّ تشمل هذه الزيارات أعلى المستويات القيادية، وعلى رأسها رئيس الجمهورية الذي كانت آخر زيارة له لأثيوبيا عام ١٩٩٥م

دراسة لحل مشاكل مصر المائية

- للمشاركة في قمة الاتحاد الأفريقي، وبعدها لم يُقَم الرئيس بزيارة واحدة إلى أيٍّ من الدول السبع.
٢. التحرك السريع من أجل دراسة مشروعات الطاقة والتنمية التي تحتاجها هذه البلدان، وأن تُعلن مصر استعدادها للمشاركة في هذه المشروعات بما يحقق الفائدة للجميع، مع الحرص على أن تتجنب ما يُثير حنق وغضب هذه البلدان.
٣. العودة مجدداً إلى الدور الذي كانت تقوم به مصر تجاه أبناء هذه البلدان، وذلك بزيادة عدد البعثات التعليمية للطلاب الأفارقة.
٤. فتح باب الالتحاق بمعهد الدراسات الأفريقية لطلاب هذه البلدان، بما يمكنهم من استكمال دراساتهم العليا من خلاله على أن تتحمل الدولة مصاريف الدارسين.
٥. إنشاء قنوات فضائية ومحطات إذاعية موجهة لشعوب هذه البلدان؛ لمخاطبتهم بلغتها؛ من أجل توثيق العلاقات بين الجانبين.
٦. ضرورة أن تتوجه الدولة نحو بلدان حوض النيل وزراعة ما يمكنها من الأراضي، باستغلال كميات الأمطار، وفوقد مياه نهر النيل، وسد احتياجات مصر الغذائية والمحصولية.
٧. العمل على إحياء المشروعات المشتركة، والتي بها يمكن الاستفادة من الكثير من الفوائد مثل قناة جونجلي في الجنوب السوداني.
٨. إعادة النظر في السياسة المصرية إزاء بعض الملفات، كقضية انفصال جنوب السودان، والحرب الأهلية في الصومال، والتوتر بين إثيوبيا وإريتريا من ناحية، وبين السودان وأوغندا من ناحية أخرى.
٩. زيادة جرعة المعلومات الخاصة ببلدان حوض النيل في المناهج

التعليمية.

١٠. التوقُّفُ تمامًا عن خطاب التهديد بالتدخل العسكري في حال اقتراب أحدٍ من حصّة مصر من مياه النيل، فالأوّل هو الاحتواء والتعامل مع المسألة بهدوء شديد.

أما على المستوى الشعبي، فإن أبرزه الآتي:

١. تفعيل دور الأزهر الشريف وبعثاته، خاصّة وأنّ المسلمين يمثلون ما نسبته (٢٠ إلى ٦٠٪) من سُكَّان دول منابع النهر؛ وذلك بأن يتمّ زيادة أعداد الدعاة والعلماء المبعوثين لهذه الدول، وأن يتم أيضًا زيادة استقدام طلاب هذه البلدان للدراسة في الأزهر الشريف.
٢. توجُّه المستثمرين المصريين والعرب باتجاه هذه البلدان كبديل عن الاستثمار الغربي والآسيوي.
٣. تفعيل دور الكنيسة المصرية الأرثوذكسية للقيام بدورها في الضغط على الكنيسة الإثيوبية التي كانت تابعة لها حتّى وقت قريب، بدلاً من انغماسها في حوادث الاحتقان الطائفي.
٤. تشجيع المصريين والعرب على تكثيف الرحلات السياحية إلى بلدان منابع نهر النيل.

المراجع

1. What did the ancient Egyptians call the Nile river? Open Egyptology .
ماذا فعل المصريون القدماء دعوة نهر النيل؟ .
2. Accessed 17 October 2006 - Login required or) EarthTrends: The Environ- ^ (enter as Guest
EarthTrends mental Information Portal : البوابة
الشبكة البيئية .
3. Marshall et al., Late Pleistocene and Holocene environmental and climatic change from Lake Tana, source of the Blue Nile PDF (247 KiB)
(Keding, B (2000 ^ , 2006). دراسات في علم الآثار الأفريقي .
4. The Nile Basin Initiative مبادرة حوض النيل .
5. Shahin, Mamdouh (2002). Hydrology and Water Resources of Africa .
الهيدرولوجيا والموارد المائية في أفريقيا. Springer.
6. على شبكة الإنترنت على كتب جوجل .
7. Shahin, Mamdouh (2002). *Hydrology and Water Resources of Africa* .
ردمك على شبكة الإنترنت على

8. *"Sobat River". Encyclopædia Britannica Online* .

Library Edition . نهر السوبات الموسوعة البريطانية .

9. والتطور الجيولوجي للنهر النيل. Springer Verlag.

10. Williams, MAJ and Williams, F. (1980). Evo-

In MAJ التطور حوض النيل lution of Nile Basin

Williams and H. Faure (eds), The Sahara and

the Nile. Balkema, Rotterdam, pp 207–224 .- في

مايجر ويليامز.

١١. الصحراء ونهر النيل.

12. Salama, RB (1987). African Earth Sciences 6 (6):

. 899–913. doi : 10.1016/0899-5362(87)90049-2

. علوم الأرض الأفريقية .

13. Salama, RB (1997). Rift Basins of Sudan ^

الأحواض المتصدعة في السودان.

١٤. الأحواض الرسوبية في العالم. 3. Edited by RC Selley

.(Series Editor KJ Hsu) p

١٥. التاريخ الطبيعي .

١٦. الأحواض الأفريقية . 5.10 Natural History ,

١٧. حياه النيل في السياسة المصرية، ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي- أيمن السيد عبد الوهاب.

١٨. مقال لـ ا.د عبد العزيز نور.

١٩. مقال للأستاذ عبدالحميد الصبحي فى شبكة المعلومات الدولية.

٢٠. الكونغو الديمقراطية - ستانلي ولفينجستون.

٢١- ^ Ar- River Encarta (Accessed 3 October 2006).

chived 2009-11-01. السياسة المصرية ومياه النيل فى القرن العشرين للدكتور عبد الملك عودة .

٢٢ - ملف المياه منشور فى مجلة السياسة الدولية عدد أكتوبر ٢٠٠٤.

٢٣ - نهر النيل أطماع وصراعات وحلول - أسامة عبد الرحمن .

٢٤ المياه العربية وإسرائيل - أسامة عبد الرحمن.

فهرس المحتويات

المقدمة	٥
الفصل الأول	١١
مدخل عام	١١
نبذة عن تاريخ الكونغو	١١
نهر الكونغو	١٢
جيولوجيا حوض الكونغو	١٣
مواصفات نهر الكونغو	١٤
نهر النيل	١٥
الفصل الثاني	١٧
فكرة المشروع وتاريخها	١٧
فكرة مشروع نهر الكونغو	١٧
السادات	١٧
معمر القذافي	١٨
المشروع والقانون الدولي	١٩
العلاقات المصرية الكونغولية	٢٠
العلاقات الاقتصادية	٢١
العلاقات الثقافية	٢٣
الفصل الثالث	٢٤

٢٤	مميزات المشروع لمصر
٢٧	الكونغو
٣١	الفصل الأول
٣١	الدوافع والحوافز وراء تنفيذ المشروع
٣١	أولاً الدوافع المصرية
٤٦	ثانياً دوافع الكونغو
٤٨	الفصل الثاني
٤٨	محفزات المشروع
٤٨	النهر بدون تكاليف
٤٨	التعاون بين البلدين (مصر والكونغو)
٥٧	الفصل الأول
٥٧	الكونغو وإسرائيل
٦٢	كيف تعمل إسرائيل في أفريقيا:
٦٨	الفصل الثاني
٦٨	مصر والكونغو
٧٣	الفصل الأول
٧٣	الرأى العام الكونغولى والمصرى
٧٣	على المستوى الشعبى
٧٧	الفصل الثاني

٧٧	سيناريوهات للتنفيذ
٨٠	الفصل الثالث
٨٠	صعوبات التنفيذ
٨٠	صعوبات ومعوقات
٨٣	العوائق السياسية
٨٧	الفصل الأول
٨٧	لوفشل المشروع
٩٤	الفصل الثاني
٩٤	البدائل
٩٤	أولاً: استعمال المياه المكتشفة في الصحراء الغربية
٩٦	ممر مائي عملاق أسفل الصحراء الكبرى
٩٧	نهر توشكى
٩٩	نهر مياه في الصحراء الغربية
١٠٠	أنهار من زمن المطر
١٠٢	الفصل الثالث
١٠٢	تنشيط مشاريع قائمة
١٠٢	التخزين بالبحيرات الاستوائية
١٠٦	خزان بحيرة تانا
١٠٨	الفصل الرابع

١٠٨	إحياء مشروع قناة جونجلي
١١٢	الفصل الخامس
١١٢	مقترحات لحل المشاكل المائية
١١٢	وقف فوري للتلوث المائي
١١٣	معايير جديدة للحد من إهدار المياه الجوفية
١١٣	استعمال مياه الصرف المعالجة في الرّي
١١٤	علاج فاقد نهر النيل
١١٥	مواجهة ندرة المياه
١١٨	الفصل السادس
١١٨	الحل مع دول الحوض هو
١٢١	المراجع